ينشر لأول مرة عن أكثر من ثلاثين نسخة خطية

كتاب التوحيد

الذي هو حق الله على العبيد

تأليف
الإمام المجدد شيخ الإسلام
محمد بن عبد الوهاب
رحمه الله تعالى

تقريظ
سماحة الشيخ العلامة
صالح بن محمد اللحيدان رحمه الله
رئيس المجلس الأعلى للقضاء - سابقاً - وعضو هيئة كبار العلماء

دراسة وتحقيق
الدكتور دغش بن شبيب العجمي

دار الخزانة للنشر والتوزيع

كتاب التوحيد

دار الخزانة للنشر والتوزيع

الطبعة الرابعة عشر

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

هاتف دولة الكويت

0096555957103 - 0096590909211

هاتف المملكة العربية السعودية

0096562000733 - 0096568480019

dar.alkhezanah@gmail.com

dar.alkhezanah

dar_alkhezanah

dar_alkhezanah

0096567606033

مكتبة دار الخزانة
للنشر والتوزيع
الكويت

دولة الكويت - حولّي
شارع المثنى - مجمع البدري
وحدة رقم 5
هاتف: 0096567606033

بسم الله الرحمن الرحيم

ينشر لأول مرة عن أكثر من ثلاثين نسخة خطية

كتاب التوحيد

الذي هو حق الله على العبيد

تأليف

الإمام المجدد شيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب

رحمه الله تعالى

تقريظ

سماحة الشيخ العلامة

صالح بن محمد اللحيدان

رئيس المجلس الأعلى للقضاء - سابقاً - وعضو هيئة كبار العلماء

دراسة وتحقيق

الدكتور دغش بن شبيب العجمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كتاب التوحيد (١)

وقَوْلِ اللهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] (٢) .

وقولِهِ : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] الآيةَ .

(١) في «فتح المجيد» (١/ ٧٧-٧٨) بعده : «الحمدُ للهِ ، وصلىٰ اللهُ علىٰ مُحمَّدٍ وعلىٰ آلهِ وصحبِهِ وسلَّم» . وبنحوه في «تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد» للعجيلي (١/ ٩-١٩) ، وفي «فتح الحميد» ، و(ع٣) بعد البسملة : «الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحدَهُ لا شريكَ لهُ ، وأشهدُ أنَّ مُحمَّداً عبدهُ ورسوله ﷺ كتاب ..» .
ولم يُذكر في «التيسير» (١/ ١٠٨/ ١١٩/ ١٣٧) ، ولا في الأصل الثاني ، و«إبطال التنديد» أيَةَ مُقدِّمةٍ . وقد ذكر في «فتح المجيد» (١/ ٦٩-٧٠) أنَّ النسخ التي بخطِّ المُؤلف اختَلَفَت في ذِكر المُقدِّمةِ . والذي رَأيْتُهُ في النُّسَخ أنها مُتَّفِقَةٌ علىٰ ذِكْرِ البسملة والخلاف فيما بعدها من استفتاحات والتي غالبها من تصرُّف النُّساخ ، وقد تقدَّمَ ذِكرُ ذلك في وَصْفِ النُّسخ الخطِّيَّةِ المُعتَمَدَةِ .

(٢) هذه الآية سقطت من الأصل الثاني ، وهي مُثبتةٌ من بقية النسخ ، وكافة الشروح .

وقولِهِ : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ ﴾ [الإسراء: ٢٣] الآيةَ (١) .

وقولِهِ : ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ ﴾ (٢) [النساء : ٣٦] الآيةَ (٣) .

وقولِهِ : ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ ﴾ [الأنعام : ١٥١] الآياتِ (٤) .

---

(١) في (عون) ، و(ل) ، و(مح) ، و(ض ٢) إلىٰ قوله : ﴿ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ فقط .

(٢) في (ع) ، و(ع٣) ، و(أ) ، و(ت) ، و(ح) : «﴿ .. وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ الآية» .

(٣) هذه الآية سقطت من الأصل الثاني ولم يبدأ الأصل الأول إلَّا عند نهاية حديث عُبادة الآتي ، وهي مثبتة من بقية النسخ ، وقد ذكر الشيخ سليمان في «التيسير» (١/ ١٥٨) أنها ثابتة في نسخةٍ بخط المصنِّف .
ووقع في (ع) ، و(ك) ، و(ع ٢) ، و(أ) ، (خ) ، و«التيسير» (١/ ١٤٧، ١٥٨) ، و«فتح الحَمِيد» (١/ ١٧٥ ، ١٩٢) تقديم آية الأنعام علىٰ هذه الآية .
والمثبت من (ط) ، و(ب) ، (ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ح) ، و(غ) ، و(ر) ، و(م) ، و(ت) ، و(د) ، و(هـ) ، و«إبطال التنديد» (١١-١٢) ، و«فتح المجيد» (١/ ٩٤) ، وهو الذي يقتضيه السياق .
وفي بعض النسخ المتأخرة كـ(ض١ ، ٢) ، و(ف) آية النساء قبل آية الإسراء .

(٤) في (ب) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) ، و(غ) ، و(ت) ، و«التيسير» (١/ ١٤٧) : «﴿ ... وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ ﴾ الآيات» .
وفي (ع) ، و(أ) ، و(ض١ ، ٢) : «﴿ ... أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ ﴾ الآيةَ» .
وجاء في الأصل الثاني ، و(ك) ، و(ع) : «الآية» بدل «الآيات» والمثبت من بقية النسخ ، و«التيسير» .

قال ابنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : «مَنْ أَرادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلىٰ وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ التي عَلَيْها خاتَمُهُ ؛ فَلْيَقْرَأْ : ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ ، إلىٰ قولِه : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾ (1) [الأنعام:١٥٣] الآيةَ (2) .

وَعَنْ معاذِ بنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قالَ : كُنتُ رَدِيفَ النَّبيِّ (3) ﷺ علىٰ حِمارٍ فقال لي : «يا معاذُ ! أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَىٰ العِبَادِ ، وَمَا حَقُّ العِبادِ عَلَىٰ اللهِ ؟» .

فقُلتُ (4) : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ !

قال : «فَإِنَّ حَقَّ اللهِ علىٰ العِبادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ، وَحَقَّ العِبادِ علىٰ اللهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً» .

---

(١) كذا في الأصل الثاني ، و(ك) ، و(ع٢) ، و(ب) و(عون) ، و(ل) .
وفي (ط) و(عون) ، و(ق) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ل) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ت) كما في الأصل إلا أنه إلىٰ قوله : «﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾ الآيةَ» .
وجاء في (ع) ، و(س) و(ق) ، و(ع ٣) ، و(ط) ، و(أ) ، و(د) ، و(ف) : «﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ إلىٰ قوله : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ الآيةَ» .

(٢) رواه الترمذي (٥/ ١٥٥ رقم ٣٠٧٠) ، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٥/ ١٤١٤ رقم ٨٠٥٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٩٣ رقم ١٠٠٦٠) ، و«الأوسط» (٢/ ٤٣ رقم ١١٨٦) ، وابن المنذر وأبو الشيخ وابن مردويه كما في «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ٣٨١) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٣٠٨ رقم ٧٥٤٠) . وحسَّنَهُ التِّرمِذيُّ .

(٣) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(مح) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ت) ، و(ح) ، و(ض ١) ، و(ف) : «كنتُ رديفاً للنبي ﷺ» .

(٤) في (ع) ، و(عون) ، و(ط) ، و(ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(ل) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ح) ، و(د) : «قلتُ» .

فقلتُ : يا رَسُولَ اللهِ ! أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ ؟

قال : «لا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا» . أَخْرَجاهُ في «الصَّحِيحَيْنِ» (١) .

فيه مسائل (٢) :

الأُولىٰ : الحِكْمَةُ في خَلْقِ الجِنِّ وَالإِنْسِ .

الثَّانيةُ : أَنَّ العِبادَةَ هي التَّوحيدُ ؛ لأَنَّ الخُصُومةَ فيهِ .

الثالثةُ : أنَّ مَنْ لَمْ يأْتِ بِهِ لمْ يَعْبُدِ اللهَ ، ففيهِ مَعنىٰ : ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون : ٥] .

الرابعةُ : الحكمةُ في إرسالِ الرُّسُلِ -عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ- .

الخامسةُ : أنَّ الرِّسالةَ عمَّت كُلَّ أُمَّةٍ .

السادسةُ : أنَّ دِينَ الأنبياءِ واحِدٌ .

---

(١) رواه البخاري (١/ ٣٧ رقم ١٢٨) ، ومسلم (١/ ٦١ رقم ٣٢) .

(٢) في (عون) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) : «ذِكرُ ما في هذا الباب من المسائل» في هذا الموضع فقط .
وفي (ب) : «ما في هذا الباب من المسائل» . وكذا في جميع المواضع الآتية في (عون) ، و(ب) .
وفي (ق) : «مسائل» فقط . والمثبت من بقية النسخ .
وفي (ش١ ، ٢) في بعض المواضع : «وفي هذا الباب مسائل» .
وبعض النسخ تختصر فلا تذكر الأعداد وإنما تسرد المسائل سرداً ، وعليه فلن نذكر في كل باب اختلاف النسخ في هذا .

السابعةُ : **المسألةُ الكبيرةُ**[1] : **أنَّ عِبادَةَ اللهِ لا تَحْصُلُ إلَّا بالكُفرِ بالطَّاغوتِ** ؛ فَفِيهِ معنىٰ قولِهِ : ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٥٦][2] .

الثامنةُ : **أنَّ الطَّاغوتَ عامٌّ في كُلِّ ما عُبِدَ**[3] **مِن دُونِ اللهِ** .

التاسعةُ : **عِظَمُ**[4] شأنِ ثلاثِ الآياتِ المُحْكَماتِ في «سُورَةِ الأَنعامِ» عندَ السَّلفِ .

وفيها عَشْرُ مَسائِلَ ، أَوَّلُها : النَّهيُ عن الشِّركِ .

العاشرةُ : الآياتُ المُحْكَماتُ في «سُورةِ الإسراءِ» ، وفيها ثَمانِيَ عَشْرَةَ مَسألةً ، بدأَها اللهُ بِقَوْلِهِ : ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾ ﴾ .

وخَتَمَها بقولِهِ : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِى جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴿٣٩﴾ ﴾ .

ونبَّهَنا اللهُ سبحانَهُ علىٰ عِظَمِ[5] شَأْنِ هَذِهِ المسائِلِ[6] بقَوْلِهِ : ﴿ ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ﴾ .

---

(١) في (ق) : «المسألة العظيمة» ، وفي (خ) : «الكبرىٰ» .
(٢) في (ب) ، و(مح) : «﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ ﴾ الآيةَ» .
(٣) في (س) : «يُعبَدُ» .
(٤) في (عون) ، و(غ) ، و«التيسير» (١/ ١٦٧) :«عَظمَة» .
(٥) في (عون) :«عَظمَة شأن» .
(٦) في (ب) ، و(ق) ، و(مح) :«هذه الآيات» . وفي (ط) : «المسألة» .

الحاديةَ عَشْرَةَ [1] : آيةُ «سورةِ النِّساءِ» التي تُسَمَّىٰ آيةَ الحُقوقِ العَشْرَةِ ، بَدَأَها اللهُ تعالىٰ بقولِهِ : ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [النساء : ٣٦] .

الثانيةَ عَشْرَةَ : التَّنبيهُ علىٰ وصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عندَ مَوْتِهِ .

الثالثةَ عَشْرَةَ : مَعرِفَةُ حَقِّ اللهِ علينا .

الرابعةَ عَشْرَةَ : معرفةُ حَقِّ العِبادِ عليهِ إذَا أَدَّوْا حَقَّهُ .

الخامِسةَ عَشْرَةَ : أنَّ هذهِ المَسأَلةَ لا يَعْرِفُها أَكثَرُ [2] الصَّحابةِ .

السادسةَ عَشْرَةَ : جوازُ كِتمانِ العِلم [3] للمصْلَحَةِ .

السابعةَ عَشْرَةَ : استِحبابُ بِشارَةِ المُسلِم بِما يَسُرُّهُ .

الثامنةَ عَشْرَةَ : الخوفُ مِن الاتِّكالِ علىٰ سَعَةِ رَحْمَةِ اللهِ .

التاسعةَ عَشْرَةَ : قولُ المسؤولِ عمَّا لا يَعلَمُ : اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ .

---

(١) في كافة النسخ الخطية التي بين يديَّ والتي ذكرت المسائل -وهي أكثر من عشرين نسخة- : «**الحادية عَشَر**» وكذا ما بعده في جميع أبواب الكتاب ؟! والمعلوم أن الأعداد من الثلاثة إلىٰ العشرة تخالف المعدود في كل حال ، سواءٌ كان ذلك في الإفراد أو التركيب أو العطف ، ولا يُستثنىٰ من هذا الحُكم إلَّا الأعداد التَّرتيبيَّة -كالتي هنا- فإنها تُوافِقُ المَعْدُود في كُلِّ حالٍ ؛ وذلك لأنَّ العدد الترتيبي لا يكون إلَّا نعتاً لِمَعْدُودِهِ ، والنَّعتُ يطابقُ المنعوتَ -قولًا واحداً- ، فلا يصحُّ إلَّا أن يُقال : «فيه مسائل ... : الحاديةَ عَشرَةَ» . ينظر : «الكفاف» (١/ ٢٢٨-٢٣١) .

(٢) في (ز ١، ٢، ٣) : «كثيرٌ مِنَ الصَّحابةِ» .

(٣) في (ق) ، و(ت) : «بعضِ العلم» .

العِشْرُونَ : جوازُ تَخصِيصِ بعضِ النَّاس بالعِلمِ دُونَ بَعْضٍ .

الحادِيةُ والعِشْرونَ : تَواضُعُهُ ﷺ ؛ لرُكُوبِ [1] الحِمارِ مع الإِرْدافِ عليهِ .

الثانيةُ والعِشْرونَ : جوازُ الإِردافِ علىٰ الدَّابةِ [2] .

الثالثةُ والعِشرونَ : فضِيلَةُ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ رضي الله عنه .

الرابعةُ والعِشرونَ : عِظَمُ شَأْنِ هذه المَسْأَلَةِ [3] .

❁❁❁

---

(١) في الأصل ، و(عون) ، و(س) ، و(خ) : «لركوبه» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«التيسير» (١/ ١٦٢) .

(٢) زاد في (ت) : «إذا أطاقت» .

(٣) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(مح) بعدها : «والله أعلم» .

(١)

بَابُ
فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ

وقولِ اللهِ تعالىٰ : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام] [١] .

عن عُبادَةَ بنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَنْ شَهِدَ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وأنَّ مُحمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وأنَّ عِيسَىٰ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْقاها إِلىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنهُ ، والجَنَّةَ حَقٌّ ، والنارَ حَقٌّ : أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ علىٰ مَا كانَ مِنْ العَمَلِ» . أَخْرَجاهُ [٢] .

وَلَهُما في حَدِيثِ عِتْبانَ : «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ علىٰ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ يَبْتَغي بذَلِكَ وَجْهَ اللهِ» [٣] .

---

(١) في (عون) ، و(س) ، و(ب) ، و(ط) ، و(مح) إلىٰ قوله : ﴿... بِظُلْمٍ﴾ الآية» .

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٦٥ رقم ٣٤٣٥) ، ومسلم (١/ ٥٧ رقم ٤٦) .

(٣) رواه البخاري (١/ ٩٢ رقم ٤٢٥) ، ومسلم (١/ ٤٥٥ رقم ٢٦٣) .

وعَنْ أَبي سَعِيدٍ الخُدْريِّ رضي الله عنه : عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ [(١)] : «قالَ مُوسىٰ : يا رَبِّ ! عَلِّمْني شَيْئاً أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ .

قال : قُلْ يا موسىٰ : «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» .

قال : كُلُّ [(٢)] عِبادِكَ يَقُولونَ هَذَا .

قال : يا موسىٰ ! لَوْ أَنَّ السَّماوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ -غَيْري- ، وَالأَرَضينَ السَّبْعَ في كِفَّةٍ ، وَلا إِلهَ إِلَّا اللهُ في كِفَّةٍ ، مالَتْ [(٣)] بِهِنَّ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ» . رواهُ ابنُ حِبَّانَ ، والحَاكِمُ ، وصَحَّحَهُ [(٤)] .

وللتِّرْمِذِيِّ وحَسَّنَهُ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «قالَ اللهُ تَعَالىٰ : يا ابنَ آدمَ ! لَوْ أَتَيْتَني بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطايا ، ثُمَّ لَقِيتَني لَا تُشْرِكُ بي شَيْئاً ؛ لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِها مَغْفِرَةً» [(٥)] .

---

(١) في (ع) : «وعن أبي سعيد مرفوعاً : قال موسىٰ» .

(٢) في (ق) ، و(ط) ، و(ع٢) ، و(ب) ، و(مح) ، و(ض ١) ، و(ف) : «يا ربِّ كلُّ» .

(٣) في (ق) ، و(خ) ، و(ت) ، و(ف) : «لَمَالت» .

(٤) رواه النسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٣٠٧ رقم ١٠٦٠٢ ، ١٠٩١٣) ، وأبو يعلىٰ (٢/ ٥٢٨ رقم ١٣٩٣) ، والطبراني في «الدعاء» (٣/ ١٤٨٩ رقم ١٤٨٠ ، ١٤٨١) ، وابن حبان (١٤/ ١٠٢ رقم ٦٢١٨) ، والحاكم (١/ ٥٢٨-٥٢٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٢٨) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٢٥٢ رقم ١٨٥) ، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ٥٤ رقم ١٢٧٣) . والحديث صحَّحهُ ابن حبان ، والحاكم ، ووافقه الذهبي ، وابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٢٠٨) .

(٥) رواه الترمذي (٥/ ٥٠٩ رقم ٣٥٤٠) ، والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣١٥ رقم ٤٣٠٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٣١) ، والضياء في «المختارة» =

فيه مسائل :

الأولىٰ : سَعَةُ فَضْلِ اللهِ .

الثَّانِيةُ : كَثْرةُ ثوابِ التَّوحيدِ عِنْدَ اللهِ .

الثالثةُ : تَكْفِيرُهُ مَعَ ذَلِكَ للذُّنُوبِ [1] .

الرَّابِعةُ : تَفْسِيرُ الآيةِ التي في «سُورةِ الأَنْعامِ» .

الخامِسةُ : تَأَمُّلُ الخَمْسِ اللَّواتي في حَدِيثِ عُبَادَةَ .

السَّادِسَةُ : أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتبانَ وَمَا بَعْدَهُ تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَىٰ قَوْلِ : «**لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ**» ، وَتَبَيَّنَ لَكَ خَطَأُ المَغْرُورِينَ .

السَّابِعَةُ : التَّنْبِيهُ للشَّرْطِ الذي في حَدِيثِ عِتْبَانَ .

الثَّامِنَةُ : كَوْنُ الأَنْبياءِ -عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ- يَحْتاجُونَ للتَّنْبيهِ عَلَىٰ فَضْلِ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ !

(٤/ ٣٩٩ رقم ١٥٧١) . والحديث حسنه الترمذي ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١/ ١٩٩ رقم ١٢٧) .

والحديث له شاهد من حديث أبي ذر رضي الله عنه : رواه مسلم (٤/ ٢٠٦٨ رقم ٢٦٨٧) في صحيحه .

ورواه أحمد (٣٥/ ٣٧٥ رقم ٢١٤٧٢ ، ٢١٥٠٥ ، ٢١٥٠٦) ، وابن طهمان في «مشيخته» (١٥٥ رقم ١٠٢) ، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٤٢ رقم ٣٢) ، والدارمي (٣/ ١٨٣٥ رقم ٢٨٣٠) ، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٥٢ رقم ٣٠٦٠) ، (٧/ ٣٦٨ رقم ٧٧٤٨) .

(١) في (ب) ، و(ر) ، و(مح) ، و(ف) : «الذنوب» .

التَّاسِعَةُ : التَّنْبِيهُ لِرُجْحانِها بِجَمِيعِ المَخْلُوقاتِ ، مَعَ أَنَّ كثيراً مِمَّنْ يَقُولُها يَخِفُّ مِيزَانُهُ .

العاشِرَةُ : النَّصُّ عَلَىٰ أنَّ الأَرَضِينَ سَبْعٌ كالسَّماواتِ .

الحادِيةَ عَشْرَةَ : أنَّ لَهُنَّ عُمَّاراً .

الثانيةَ عَشْرَةَ : إثباتُ الصِّفاتِ ، خِلافاً للأشعَرِيَّةِ .

الثالثةَ عَشْرَةَ : أنكَ إذَا عَرَفْتَ حديثَ أَنَسٍ ، عَرَفْتَ أنَّ قولَهُ في حديثِ عِتْبانَ : «**فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ علىٰ النَّارِ مَنْ قالَ : لا إلهَ إلَّا اللهُ يَبْتَغِي بذَلِكَ وَجْهَ اللهِ**» أَنَّهُ تَرْكُ الشِّركِ ، ليسَ قَوْلَها باللِّسانِ .

الرابعةَ عَشْرَةَ : تأَمَّلُ الجَمْعَ بينَ كَوْنِ عِيسىٰ ومُحمَّدٍ -عَلَيْهِما الصَّلاةُ والسَّلامُ- عَبْدَيْهِ وَرَسُولَيْهِ (١) .

الخامِسةَ عَشْرَةَ : مَعْرِفةُ اختِصاصِ عيسىٰ عليه السلام بكونِهِ كَلِمَةَ اللهِ .

السادِسةَ عَشْرَةَ : معرفةُ كونِهِ رُوحاً مِنهُ (٢) .

السابِعةَ عَشْرَةَ : معرفةُ فَضْلِ الإيمانِ بالجنَّةِ والنارِ .

---

(١) في الأصل ، و(س) ، و(ل) ، و(ف) ، و(س) ، و(ق) ، و(خ) ، و(ت) ، و(هـ) ، و(ض١ ، ٢) : «.. عيسىٰ ومحمد عبد الله ورسوله» ، وفي (ط) : «عبدان لله ورسولان» ، وفي «عون» : «تأمل الجمع بين كون عيسىٰ عبدُ الله ورسوله» ، وفي (د) : «عبدا الله ورسولاه» . والمثبت من بقية النسخ .

(٢) في (ب) ، و(مح) : «روح من الله» ، وفي (ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) : «معرفةُ : «روح منه» .

الثامِنةَ عَشْرَةَ : معنىٰ [1] قولِهِ : «**عَلَىٰ مَا كَانَ مِن العَمَلِ**» .

التاسِعةَ عَشْرَةَ : معرفةُ أنَّ الميزانَ لهُ كِفَّتانِ .

العِشْرُونَ : معرفةُ ذِكرِ الوَجْهِ .

❁❁❁

(1) في (مح) ، و(ض ١ ، ٢) : «معرفة معنىٰ..» .

(٢)

باب من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب

وقالَ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾ [النحل] .

وقالَ : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [المؤمنون] .

عن حُصَيْنِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ قالَ : كُنتُ عِندَ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ فقالَ : أَيُّكُمْ رَأَىٰ الكَوْكَبَ الذي انقَضَّ البارِحَةَ ؟

فقلتُ : أَنا . ثُمَّ قُلتُ : أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ في صَلاةٍ ، ولكِنِّي لُدِغْتُ .

قالَ : فَما صَنَعْتَ ؟

قلتُ : ارتَقَيْتُ .

قالَ : فَمَا حَمَلَكَ علىٰ ذَلِكَ ؟

قلتُ : حديثٌ حَدَّثناهُ الشَّعْبِيُّ .

قال : وما حَدَّثَكُم ؟

قلتُ : حدَّثَنا عن بُرَيْدَةَ بنِ الحُصَيْبِ أنهُ قالَ : «لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ

عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ» .

فقالَ : قَدْ أَحْسَنَ مَن انتَهىٰ إلىٰ ما سَمِعَ . ولكن حدَّثنا ابنُ عبَّاسٍ عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ : «عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ ، والنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ والرَّجُلانِ ، والنَّبِيَّ وليَس مَعَهُ أَحَدٌ ؛ إِذْ رُفِعَ لي سَوَادٌ عَظِيمٌ ، فظَنَنْتُ أَنَّهُم أُمَّتِي» .

فَقيلَ لي : هذا موسىٰ وقَومُهُ .

فَنَظَرْتُ (١) فإِذَا سوادٌ عَظِيمٌ .

فقيلَ لي : هذهِ أُمَّتُكَ ، ومعهُمْ سبعونَ أَلْفاً يدْخُلُونَ الجَنَّةَ بغيرِ حِسابٍ ولا عَذابٍ» .

ثُمَّ نَهَضَ فدَخَلَ مَنْزِلَهُ ، فَخاضَ الناسُ في أُولئِكَ .

فقالَ بعضُهُم : فَلَعَلَّهُم الذينَ صَحِبُوا رسولَ الله ﷺ .

وقال بعضُهُم : فلعلَّهُم (٢) الذينَ وُلِدُوا في الإسلامِ فَلَمْ (٣) يُشْرِكُوا باللهِ شيئاً ، وذَكَرُوا أَشياءَ ، فَخَرَجَ عليهم رَسُولُ اللهِ ﷺ ، فأَخبَرُوهُ ، فقالَ : «هُمُ الذينَ لا يَسْتَرْقُونَ ، وَلا يَكْتَوُونَ ، ولا يَتطَيَّرُونَ ، وعلىٰ ربِّهم يتَوَكَّلونَ» .

---

(١) في (ب) ، و(ق) ، و(ح) ، و(مح) : «ثمَّ نظرتُ» .
(٢) في (ع) في الموضعين : «لَعَلَّهم» وفي (ب) في الموضع الأول فقط .
(٣) في (ع) ، و(مح) ، و(ت) : «ولم» .

فقامَ عُكَّاشَةُ بنُ مِحْصَنٍ فقالَ : ادْعُ [1] اللهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنهُمْ .

قال [2] : «أنتَ مِنْهُمْ» .

ثم قامَ رَجُلٌ آخَرُ ، فقالَ : ادعُ اللهَ أنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ .

فقالَ : «سَبَقَكَ بِها عُكَّاشَةُ» [3] .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : معرفةُ مَراتِبِ الناسِ في التَّوحيدِ [4] .

الثانيةُ : ما معنىٰ تَحْقِيقِهِ ؟

الثالثةُ : ثناؤُهُ سبحانهُ علىٰ إبراهيمَ بِكَوْنِهِ لَمْ يَكُ [5] مِنَ المُشركينَ .

الرابعةُ : ثناؤُهُ علىٰ ساداتِ الأَولياءِ بِسَلامَتِهِمْ مِنَ الشِّركِ .

---

(١) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ح) ، و(مح) ، و(ت) ، و(د) ، و(خ) ، و(ف) : «يا رسولَ اللهِ ! ادعُ اللهَ» .

(٢) في (ع) ، و(ك) ، و(عون) ، و(س) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ج) ، و(ل) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ح) ، و(ف) : «فقالَ» .

(٣) رواه البخاري (٧/ ١٢٦ رقم ٥٧٠٥) ، ومسلم (١/ ١٩٩ رقم ٢٢٠) .

(٤) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) : «في الدِّين» .

(٥) في (عون) ، و(س) ، و(ب) ، و(ز١) ، و(ل) ، و(ق) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ت) ، و(د) : «يكن» .

الخامسةُ : كَوْنُ تَرْكِ الرُّقيةِ والكَيِّ مِنْ تَحْقِيقِ التَّوحيدِ .

السادسةُ : كونُ الجامعِ لِتلْكَ الخِصَالِ هُوَ التَّوكُّلُ .

السابعةُ : عُمْقُ عِلْمِ الصَّحابَةِ رضي الله عنهم ؛ لِمَعْرِفَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَنَالُوا ذَلِكَ إِلَّا بِعَمَلٍ .

الثامنةُ : حِرْصُهُمْ علىٰ الخَيْرِ .

التاسعةُ : فضيلةُ هَذِهِ الأُمَّةِ بالكَمِّيَّةِ والكَيْفِيَّةِ .

العاشرةُ : فضيلةُ أَصحابِ مُوسىٰ عليه السلام .

الحاديةَ عَشْرَةَ : عَرضُ الأُمَمِ عليهِ ﷺ .

الثانيةَ عَشْرَةَ : أنَّ كُلَّ أُمةٍ تُحْشَرُ وَحْدَها مَعَ نَبِيِّها .

الثالثةَ عَشْرَةَ : قِلَّةُ مَن استَجَابَ للأَنبياءِ .

الرابعةَ عَشْرَةَ : أنَّ مَن لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ يأتي وَحْدَهُ .

الخامسةَ عَشْرَةَ : ثَمَرَةُ هذا العِلمِ ، وهوَ عَدَمُ الاغتِرَارِ بالكَثْرَةِ ، وعَدَمُ الزُّهدِ في القِلَّةِ .

السادسةَ عَشْرَةَ : الرُّخصةُ في الرُّقيةِ مِنَ العَيْنِ والحُمَةِ .

السابعةَ عَشْرَةَ : عُمقُ عِلْمِ السَّلفِ ؛ لِقَوْلِهِ : «قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انتَهىٰ إلىٰ ما سَمِعَ ، ولكن كَذَا وَكَذَا» . فَعُلِمَ أنَّ الحديثَ الأَوَّلَ

لا يُخَالِفُ [1] الثاني .

الثامنةَ عَشْرَةَ : بُعْدُ السَّلفِ عن مَدْحِ الإنسانِ بِمَا لَيْسَ فيهِ .

التاسعةَ عَشْرَةَ : قولُهُ ﷺ : «أَنْتَ مِنْهُم» عَلَمٌ مِنْ أَعلامِ النُّبُوَّةِ .

العِشْرُونَ : فضيلةُ عُكَّاشَةَ رضي الله عنه .

الحادِيَةُ والعِشْرونَ : استِعْمالُ المَعارِيضِ .

الثانيةُ والعِشْرونَ : حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ .

(١) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) : «لَمْ يخالف» .

(٣)

بَابُ
الخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ

وقولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء : ٤٨] الآيةَ (١) .

وقالَ الخَلِيلُ عليه السلام : ﴿ وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [إبراهيم].

وفي الحَدِيثِ : «أَخْوَفُ ما أَخافُ عليكُمْ : الشِّرْكُ الأَصغَرُ» . فَسُئِلَ عنهُ ، فقالَ : «الرِّياءُ» (٢) .

---

(١) في الأصل الثاني ، و(ع) ، و(ك) ، و(ب) ، و(أ) ، و(ع ٢) ، و(ل) ، و(ح) ، و(مح) : «﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾» .
زاد في (ك) ، و(ب) ، و(ع ٢) ، و(ح) ، و(مح) بعدها : «الآية» .

(٢) رواه علي بن حُجْر السعدي في «حديثه عن إسماعيل بن جعفر المدني» (٤٤٧ رقم ٣٨٤) ، وأحمد (٣٩/ ٣٩ رقم ٢٣٦٣٠ ، ٢٣٦٣١ ، ٢٣٦٣٦) ، والطبراني في «الكبير» (٤/ ٢٥٣ رقم ٤٣١٠) ، وأبو محمد الضرَّاب في «ذم الرياء» (١٢٦ رقم ٣١) ، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ١٥٥ رقم ٦٤١٢) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٣٢٣-٣٢٤ رقم) من حديث محمود بن لبيد رضي الله عنه . قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٦٩) : «إسنادُهُ جيِّدٌ» ، وحسَّن إسناد الإمام أحمد : ابن حجر في «بلوغ المرام» (٢/ ٢١٢ رقم ١٤٨٤) ، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٠٢) : «رجاله رجال الصحيح» ، وجَوَّدَ إسناده الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٦٧١ رقم ٩٥١) .

وعن ابنِ مَسعودٍ رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «مَنْ ماتَ وَهْوَ يَدْعُو للهِ نِداً ؛ دَخَلَ النَّارَ» . رواهُ البخاريُّ (١) .

ولمُسْلِمٍ عن جابرٍ رضي الله عنه أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قال : «مَنْ لَقِيَ اللهَ لا يُشْرِكُ بِهِ شيئاً ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شيئاً ؛ دَخَلَ النَّارَ» (٢) .

فيه مسائل :

الأولىٰ : الخوفُ مِن الشِّركِ .

الثانيةُ : أنَّ الرِّياءَ مِنَ الشِّركِ .

الثالثةُ : أنهُ مِن الشِّركِ الأَصغَرِ .

الرابعةُ : أنهُ أَخْوَفُ ما يُخَافُ مِنهُ علىٰ الصَّالِحِينَ .

الخامسةُ : قُرْبُ الجنةِ والنارِ .

السادسةُ : الجمعُ بينَ قُرْبِهِمَا في حَدِيثٍ واحِدٍ [علىٰ عَمَلٍ مُتَقارِبٍ في الصُّورَةِ] (٣) .

---

(١) (٦/ ٢٣ رقم ٤٤٩٧) .

(٢) (١/ ٩٤ رقم ١٥٢/ ٩٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين من (ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ب) ، و(مح) ، و(ق) ، و(هـ) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و«التيسير» (١/ ٢٤٩) ، و«حاشية علىٰ كتاب التوحيد» لابن قاسم (٥٣) .
زاد في (ب) ، و(مح) : «علىٰ عمل واحدٍ ..» .

السابعةُ : أنَّ مَنْ لَقِيَهُ [(١)] يُشْرِكُ بِهِ شيئاً دَخلَ النارَ وَلَوْ كانَ مِنْ أَعْبَدِ الناسِ .

الثامنةُ : **المسألةُ العَظِيمَةُ** [(٢)] : **سُؤالُ الخَلِيلِ لهُ ولِبَنِيهِ وِقَايةَ عَبادَةِ الأَصنامِ !**

التاسعةُ : **اعتِبارُهُ بحالِ الأَكثرِ** ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم : ٣٦] .

العاشرةُ : فيهِ تفسيرُ «لا إلهَ إِلَّا اللهُ» كَما ذَكَرَهُ البُخارِيُّ [(٣)] .

الحاديةَ عَشْرَةَ : فضيلةُ مَن سَلِمَ مِنِ الشِّركِ .

❁❁❁

---

(١) في نسخة (ب) ، و(مح) زيادة وهي : «أن من لقيه لا يشرك به شيئاً دخل الجنة ، ومن لقيه يشرك ...» إلخ . وفي (هـ) : «أنَّ مَن لَقِيهُ يُشركُ به شيئاً دَخَلَ النار ، ومَن لَقِيهُ لا يُشركُ به شيئاً دخلَ الجنَّةَ» فقط .

(٢) في (ط) ، و(ب) : «وهي المسألة العظيمة» ، وفي (ت) : «المسألة الكبيرة العظيمة» .

(٣) يعني : أنَّ معنىٰ لا إله إلا الله هو تركُ الشرك وإفرادُ الله بالعبادةِ كما أفاده البخاري بالتبويب وبالحديث الذي أَوْرَدهُ . انظر : «صحيح البخاري» (٢/ ٧١) : «الجنائز : باب : من كان آخر كلامه لا إله إلا الله» ، و«فتح الباري» (٣/ ١٣٣) ، و«التيسير» (١/ ٢٥٣) .

(٤)

باب
الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله

وقولِ اللهِ تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾ [يوسف : ١٠٨] الآيةَ (١) .

عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لمَّا بَعَثَ مُعاذاً إلىٰ اليَمَنِ قال لهُ : «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْماً مِنْ أَهلِ الكِتابِ ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إليهِ : شَهادَةُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ - وفي روايةٍ : «إلىٰ أنْ يُوَحِّدُوا اللهَ» - فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افتَرَضَ عليهم خَمْسَ صَلَواتٍ في كُلِّ يومٍ وَلَيْلَةٍ ، فَإِنْ هُمْ أَطاعوكَ لِذَلِكَ ؛ فَأَعلِمْهُمْ (٢) أَنَّ اللهَ افتَرَضَ (٣) عليهم صدقةً تُؤخَذُ مِنْ أَغنيائِهِمْ فَتُرَدُّ علىٰ فُقَرائِهِمْ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعوكَ لذلك ؛ فإيَّاكَ وكَرائِمَ أَموالِهِمْ ، واتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ ، فَإِنَّهُ

(١) في (ع) ، و(س) ، و(ع٣) ، و(م) ، و(خ) : ﴿ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾» ، وفي (ط) ، و(ق) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(د) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) : ﴿ ... أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِىۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ .

(٢) في الأصل الثاني ، و(عون) : «فأخبرهم» .

(٣) في (ع) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) في الموضعين : «فَرَضَ» .

ليسَ بينَها وبينَ اللهِ حِجَابٌ» أَخْرَجاهُ [1] .

ولهُمَا عنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ رضي الله عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ يومَ خَيْبَرَ : «لأُعْطِيَنَّ الرَّايةَ غداً رَجُلاً يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ ، يَفْتَحُ اللهُ علىٰ يَدَيْهِ» .

فباتَ الناسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ : أَيُّهُمْ يُعْطَاها ؟ فلمَّا أَصْبَحُوا ، غَدَوْا علىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطاها .

فقالَ : «أينَ عليُّ بنُ أَبي طَالِبٍ» ؟

فقيلَ : هُوَ يَشْتَكي عَيْنَيْهِ ، فَأَرْسِلُوا إليهِ [2] ، فَأُتِيَ بهِ ، فَبَصَقَ في عَيْنَيْهِ ، وَدَعَا لَهُ ، فَبَرَأَ كأَنْ لَمْ يَكُنْ بهِ وَجَعٌ ! فَأَعْطاهُ الرَّايةَ ، فقالَ : **«انفُذْ علىٰ رِسْلِكَ حتىٰ تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إلىٰ الإسلامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِما يَجِبُ عليهم مِنْ حَقِّ اللهِ تعالىٰ فيهِ ، فَوَاللهِ لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلاً واحِداً ، خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»** [3] .

«يدُوكُونَ» [4] ، أي : يَخُوضُونَ .

---

(١) رواه البخاري (٢/ ١٠٤ رقم ١٣٩٥ ، ١٤٩٦ ، ٤٣٤٧)، ومسلم (١/ ٥٠ رقم ١٩) .

(٢) في (ع) ، و(عون) ، و(س) ، و(ب) ، و(ط) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ع٣) ، و(أ) ، و(ر) ، و(د) ، و(خ) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) : «فأرسَلَ إليهِ» .

(٣) رواه البخاري (٤/ ٤٧ رقم ٢٩٤٢) ، ومسلم (٤/ ١٨٧٢ رقم ٢٤٠٦) .

(٤) في (ع) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) : «قوله : «يدوكون» ..» . وفي (ق) قُدِّمَ تفسيرُ هذه الكلمة عند ذكرها في الحديث .

فيه مسائل:

الأولىٰ: الدَّعوةُ[1] إلىٰ اللهِ طَرِيقُ مَن اتَّبَعَهُ ﷺ[2].

الثانيةُ: التَّنبِيهُ علىٰ الإخلاصِ؛ لأنَّ كثيراً لَوْ دَعا إلىٰ الحَقِّ فهوَ يَدْعُو إلىٰ نَفْسِهِ.

الثالثةُ: أنَّ البصِيرَةَ مِنْ الفَرائِضِ.

الرابعةُ: مِنْ حُسْنِ التَّوحيدِ: أنَّهُ تَنْزِيهٌ له تعالىٰ عن المَسَبَّةِ[3].

الخامسةُ: أنَّ مِنْ قُبْحِ الشِّركِ كونَهُ مَسَبَّةً للهِ[4].

السادسةُ: -وهي مِن أَهَمِّها- إبعادُ المسلِمِ عن المُشْرِكينَ لا يَصِيرُ منهم ولَوْ لَمْ يُشْرِكْ.

السابعةُ: كَوْنُ التَّوحيدِ أوَّلَ واجبٍ.

الثامنةُ: أنهُ[5] يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شيءٍ، حتىٰ الصَّلاة.

---

(١) في (م)، و(د)، و(ض ١، ٢): «أنَّ الدعوةَ».

(٢) في (س)، و(ب)، و(ز ١، ٢، ٣)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر)، و(مح): «..من اتبعَ النبي ﷺ».

(٣) في (ب)، و(ز١، ٢، ٣)، و(ق)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر)، و(مح)، و(م)، و(د)، و(ف)، و«التيسير» (١/ ٢٥٨): «**مِنْ دَلائِلِ حُسْنِ التَّوحيدِ: أنَّهُ تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ المَسَبَّةِ**». وفي (ق)، و(ز ١): «كونه» بدل «أنه»، وفي (ش٢)، و(غ)، و(ر)، و(مح)، و(د)، و(ف): «**تنزيهٌ لله**».
وفي (ط) كما في الأصل وفيه: «تنزيه لله سبحانه ..».

(٤) في (ز ١، ٢، ٣)، و(ش١، ٢)، و(ت): «الله».

(٥) في (عون): «كونه يُبدأ..».

التاسعةُ : أنَّ معنىٰ : «**يُوَحِّدُوا اللهَ**» ، [هو] [1] معنىٰ شهادَةِ : أنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ .

العاشرةُ : أنَّ الإنسانَ قد يكونُ مِنْ أهلِ الكتابِ ، وهوَ لا يَعْرِفُها ، أو يَعْرِفُهَا ولا يَعْمَلُ بها .

الحاديةَ عَشْرَةَ : التَّنبيهُ علىٰ التَّعليمِ بالتَّدْريجِ .

الثانيةَ عَشْرَةَ : البداءَةُ بالأَهَمِّ فَالأَهَمِّ .

الثالثةَ عَشْرَةَ : مَصْرِفُ [2] الزَّكاةِ .

الرابعةَ عَشْرَةَ : كَشْفُ العالِمِ الشُّبْهَةَ عَنِ المُتَعَلِّمِ .

الخامسةَ عَشْرَةَ : النَّهيُ عَنْ كَرائِمِ الأَموالِ .

السادسةَ عَشْرَةَ : اتِّقاءُ دَعوةِ المَظْلُومِ .

السابعةَ عَشْرَةَ : الإخبارُ بأَنَّها لا تُحْجَبُ .

الثامنةَ عَشْرَةَ : مِنْ أَدِلَّةِ التوحيدِ ما جَرَىٰ علىٰ سيِّدِ المُرْسَلِينَ ﷺ وساداتِ الأولياءِ [3] مِنَ المَشَقَّةِ والجُوعِ والوَبَاءِ .

التاسعةَ عَشْرَةَ : قولُهُ : «**لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ**» إلىٰ آخِرِهِ . عَلَمٌ مِنْ

---

(١) ما بين المعقوفتين من (عون) ، و(ب) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ز ١ ، ٣، ٢) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(مج) ، و(د) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) .

(٢) في (عون) ، و(د) : «مَعرفَةُ مَصْرِفِ الزكاةِ» . وفي (ل) : «معرفةُ الزكاةِ» .

(٣) في (ب) ، و(مح) ، و(ت) ، و(د) ، و(ض ١ ، ٢) : «سيِّد **الرُّسل** ﷺ» زاد في (ب) : «وسادات الأولياء **عليهم الرحمة**» .

أَعلامِ النُّبُوَّةِ .

العِشْرُونَ : تَفْلُهُ في عَيْنَيْهِ [1] عَلَمٌ مِنْ أَعلامِها أيضاً .

الحاديةُ والعِشرونَ : فضِيلةُ عليٍّ رضي الله عنه .

الثانيةُ والعِشرونَ : فضائلُ [2] الصَّحابةِ رضي الله عنهم في دَوْكِهِمْ تِلْكَ اللَّيلةَ ، وشُغْلِهِمْ عنْ بِشارَةِ الفَتْحِ .

الثالثةُ والعِشْرونَ : الإيمانُ بالقَدَرِ ، لِحُصُولِها لِمَنْ لَمْ يَسْعَ [3] ، ومَنْعِها عمَّنْ سَعَىٰ .

الرابعةُ والعِشْرونَ : الأدبُ في قولِهِ : «**عَلَىٰ رِسْلِكَ**» .

الخامسةُ والعِشْرونَ : الدَّعوةُ إلىٰ الإِسلامِ [4] قَبْلَ القِتالِ .

السادسةُ والعِشْرونَ : أنَّهُ مشروعٌ لِمَنْ دُعُوا قَبْلَ ذَلِكَ وقُوتِلُوا .

السابعةُ والعِشْرونَ : الدَّعوةُ بالحِكْمةِ [5] ؛ لقولِهِ : «**أَخْبِرْهُمْ بِما يَجِبُ عليهم**» .

---

(١) في (س) ، و(ط) : «تفلُهُ في عين عليٍّ» .

(٢) في (ب) ، و(خ) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(خ) : «فضلُ» ، وفي (مح) : «فضيلة» ، وفي (م) : «فضيلة أصحاب رسول الله ﷺ» ، وفي (س) : «من فضائل» .

(٣) في (س) ، و(ر) : «يسع لها» ، وفي (ط) : «لمن لا يسعىٰ» . والمثبت من بقية النسخ ، و«التيسير» (١/ ٢٧٤) .

(٤) في (م) : «البداءةُ بالدعوة قبل» ، وفي (ل) : «إلىٰ الله» .

(٥) في (م) ، و(د) ، و(ف) : «الدَّعوةُ إلىٰ الله بالحِكْمَةِ» .

الثامنةُ والعِشْرونَ : المعرِفةُ بحَقِّ اللهِ [1] في الإسلامِ .

التاسعةُ والعِشْرونَ : ثوابُ مَن اهتَدَىٰ علىٰ يَدَيْهِ رَجُلٌ واحِدٌ .

الثَّلاثونَ : الحَلِفُ علىٰ الفُتْيَا .

❁❁❁

---

(١) في (م) : «مَعْرِفةُ حقِّ الله» وفي (د) : «المعرفة في حقِّ الله» .

(٥)

بَابُ
تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ

وقولِ اللهِ تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ [الإسراء: ٥٧] الآيةَ[(١)].

وقولِهِ: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧] الآيةَ[(٢)].

---

(١) في (عون): «وقول الله تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ ﴾ الآيتين». وفي (ط)، و(د)، و(ف) ذكر الآيتين: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ الآية» إلا أنه في (د) فصل بينهما بقوله: «وقوله تعالىٰ». **ونبّه الشيخ سليمان إلىٰ أن آية الباب يتبيَّن معناها بذكر الآية التي قَبْلَها** وهي هذه الآية. انظر: «التيسير» (١/ ٢٨٢).
وفي (ك)، و(ز ١، ٢، ٣)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ض ١، ٢)، و(ف) ذكر آية الباب فقط إلىٰ قوله: «﴿... وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ ﴾.

(٢) في (عون) إلىٰ قوله: «﴿ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾الآية»، وفي (ك)، و(ط): «﴿ ..فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴾».
وفي (ز ١، ٢، ٣)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ف) إلىٰ قوله: ﴿ ..إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾. وفي (ب)، و(ر)، و(ح)، و(مح): «﴿ .. مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ **إلىٰ قوله**: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾».

وقولِهِ : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة : ٣١] الآيةَ (١) .

وقولِهِ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٦٥] الآيةَ (٢) .

وفي «الصَّحيحِ» عن النَّبيِّ ﷺ أنهُ قالَ : «مَنْ قَالَ : لا إلهَ إلَّا اللهُ ، وَكَفَرَ بِما يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ ؛ حَرُمَ مالُهُ وَدَمُهُ ، وَحِسابُهُ علىٰ اللهِ ﷻ» (٣) .

وشَرْحُ هذهِ التَّرجَمَةِ (٤) : ما بَعْدَها مِنَ الأَبوابِ (٥) .

---

(١) في (ط) ، و(ض ١ ، ٢) إلىٰ قوله : ﴿ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ الآية» . وفي (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ف) إلىٰ قوله : ﴿.. وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ .
وفي (ب) ، و(مح) : «﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ ﴾ الآيات» .

(٢) في الأصل الثاني إلىٰ قوله : ﴿ يُحِبُّونَهُمْ ﴾ ، وفي (عون) : ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ ، وفي (ك) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(خ) ، و(ف) إلىٰ قوله : ﴿ .. وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ ، وفي (ب) : «﴿ .. أَندَادًا ﴾ الآية» .

(٣) رواه مسلم (١/ ٥٣ رقم ٢٣) عن أبي مالك عن أبيه طارق بن أَشْيَم رضي الله عنه .

(٤) في (ع) ، و(أ) : «وشرح هذا الباب ...» .

(٥) **قال الشيخ سليمان** في «التيسير» (١/ ٢٩٧) : «**يعني** : أنَّ ما يأتي بعدَ هذهِ التَّرجَمةِ من الأبوابِ شرحٌ للتوحيدِ ، وشهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ ، لأنَّ معنىٰ التوحيدِ وشهادةِ أن لا إله إلا اللهُ ، أنْ لا يُعبَدَ إلا اللهُ ، ولا يُعْتَقَدَ النَّفعُ والضُّرُّ إلَّا في اللهِ ، وما بعدَ هذا مِنَ الأَبوابِ بيانٌ لأنواعٍ من العباداتِ والاعتقاداتِ التي يَجِبُ إخلاصُها للهِ تعالىٰ» .

فيهِ أَكبَرُ المسائِلِ وأَهمُّها [1] : وهيَ تفسيرُ التَّوحيدِ ، وتفسيرُ الشَّهادَةِ ، وبيَّنَهَا بأُمُورٍ واضِحَةٍ .

منها : آيةُ الإسراءِ ، بيَّنَ فيها الرَّدَّ علىٰ المُشْرِكينَ الذينَ يَدْعُونَ الصَّالحِينَ ، ففيها بيانُ أنَّ هذا هو الشِّركُ الأَكبَرُ .

ومنها : آيةُ براءَةَ ، بيَّنَ فيها أنَّ أهلَ الكِتابِ : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ ، وبيَّنَ أنَّهم لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا إِلهاً واحِداً ، مَعَ أنَّ تَفْسِيرَها الذي لا إِشْكالَ فيهِ : طاعةُ العُلَماءِ والعُبَّادِ في المعصِيةِ ، لا دُعَاؤُهُمْ إِيَّاهُمْ .

ومنها : قولُ الخليلِ عليه السلام للكُفَّارِ : ﴿ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾ فاستثنىٰ مِنَ المَعْبُودِينَ رَبَّهُ ، وذَكَرَ سُبحانَهُ أَنَّ هذهِ البراءَةَ وهذهِ المُوالاةَ هي شهادَةُ أنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ . فقال : ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الزخرف] .

ومنها : آيةُ البقرةِ في الكُفَّارِ [2] الذينَ قالَ اللهُ فيهم : ﴿ وَمَا هُم

---

(١) في (ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) ، و(خ) : «فيه مسائل الأولىٰ وهي أهمها وهو تفسير ..» .
وفي (ط) ، و(ز٢ ، ٣) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) ، و(خ) : «.. مِنْ أَهَمِّهَا» ، وفي (ب) : «ما في هذا الباب من المسائل الأولىٰ : وهي من أهمها ..» ، وفي (س) : «فيه مسائل أهمها هو تفسير ..» ، وفي (ل) ، و(ت) : «فيه مسائل الأولىٰ تفسير ..» ، وفي (ق) : «... التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله» .
وهذه النُّسخ ذكرت الأولىٰ ولم تذكر الثانية !

(٢) في (ق) ، و(ب) : «في الأنداد والكفار» ، وفي (مح) «الأنداد» فقط .

بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ ذَكَرَ أَنَّهُم يُحِبُّونَ أَنْدادَهُمْ كَحُبِّ اللهِ ، فَدَلَّ علىٰ أَنَّهُم يُحِبُّونَ اللهَ حُباً عَظِيماً ، ولَمْ يُدْخِلْهُمْ في الإسلامِ ، فكيفَ بِمَنْ أَحَبَّ النِّدَّ حُبّاً أكبرَ [1] مِنْ حُبِّ اللهِ ؟!

فَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النِّدَّ وَحْدَهُ ، ولم يُحِبَّ اللهَ ؟!

ومنها : قولُهُ ﷺ : «**مَنْ قالَ : لا إلهَ إِلَّا اللهُ وَكَفَرَ بِما يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مالُهُ وَدَمُهُ...**» . وهذا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبيِّنُ معنىٰ : «**لا إله إلا الله**» ، فإنهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّلَفُّظَ بها عاصِماً للدَّمِ والمالِ ، بلْ ولا معْرِفةَ معناها مع لَفْظِها ، بل ولا الإقرارَ بذلِكَ ، بل ولا كَوْنَهُ لا يَدْعُو إِلَّا اللهَ وحدَهُ لا شريكَ لَهُ ، بل لا يَحْرُمُ مالُهُ ودَمُهُ حتىٰ يُضِيفَ إلىٰ ذلك : الكُفرَ بما يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ ، فإِنْ شَكَّ أو تَوَقَّفَ [2] ؛ لَمْ يَحْرُمْ مالُهُ وَدَمُهُ .

فَيا لَها مِنْ مَسْأَلَةٍ ؛ ما أَجَلَّها ! ويالَهُ مِنْ بَيانٍ ما أَوْضَحَهُ ! وحجَّةٍ ما أَقْطَعَها للمُنازِعِ !

❁❁❁

---

(١) في (ب) ، و(ج) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ن) ، و(مح) ، و(خ) : «أكثر» .

(٢) في (ب) ، و(م) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(مح) ، و«التيسير» (١/ ٢٩١) : «فإن شكَّ أو تردَّد» .

(٦)

بابٌ
مِنَ الشِّركِ لُبْسُ الحَلْقَةِ والخَيْطِ ونَحْوِهِمَا لِرَفْعِ البَلاءِ أَوْ دَفْعِهِ

وقولِ اللهِ تعَالىٰ : ﴿ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾ [الزمر : ٣٨] الآيةَ [(١)].

عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَىٰ رَجُلاً في يَدِهِ حَلْقَةٌ مِن صُفْرٍ ، فقَالَ : «ما هَذِه» ؟ [(٢)] قالَ : مِنَ الواهِنَةِ .

فقالَ : «انزِعْهَا ؛ فَإِنَّها لا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْناً ، فإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهْيَ

---

(١) في الأصل الثاني ، و(ب) ، و(ح) ، و(مح) إلىٰ قوله: «﴿..بِضُرٍّ﴾الآية» . وفي (ب) ، و(مح) «الآيات» .
وفي (ك) ، و(ج) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ف) : «﴿..أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾» . وفي (ط) ، و(ر) ، و(م) ، و(د) ، و(ض ١) إلىٰ : «﴿.. مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾ الآية» .

(٢) في الأصل ، و(عون) ، و(ع) ، و(س) ، و(م) ، و(ت) : «ما هذا» ، والمُثْبَت من الأصل الثاني ، وكافة النسخ الخطية ، و«التيسير» (١/ ٣٠٥) ،و«فتح الحميد» (٢/ ٤٨٩) ، و«فتح المجيد» (١/ ٢٣٠) ، و«مسند الإمام أحمد» .

عليكَ ؛ ما أَفْلَحْتَ أَبداً» . رواهُ أحمدُ بسندٍ لا بأسَ بهِ (١) .

ولهُ عَنْ عُقْبَةَ بنِ عامِرٍ رضي الله عنه مرفوعاً : «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً ، فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدْعَةً ، فلا وَدَعَ اللهُ لهُ» (٢) .

وفي روايةٍ (٣) : «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً ؛ فقد أَشْرَكَ» (٤) .

---

(١) رواه أحمد (٣٣/ ٢٠٤ رقم ٢٠٠٠٠) ، وابن ماجه (٢/ ١١٦٧ رقم ٣٥٣١) ، والبزار في «مسنده» (٩/ ٣١ رقم ٣٥٤٥-٣٥٤٧) ، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٥٩ رقم ٣٤٨ ، ٣٩١ ، ٤١٤) ، والروياني في «المسند» (١/ ١٠٠ رقم ٧٢) ، وابن حبان (١٣/ ٤٤٩ رقم ٦٠٨٥ ، ٦٠٨٨) ، والحاكم (٤/ ٢١٦) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ٣٥٠) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٢٧١) ، والخطيب في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٧٤) . والحديث صحَّحه ابن حبان ، والحاكم وأقره الذهبي ، وحسَّنَ إسنادَهُ البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ١٤) . هذا وقد ذكره المصنف بمعناه .

(٢) رواه ابن وهب في «الجامع» (٢/ ٧٤٨ رقم ٦٦٢) ، وأحمد (٢٨/ ٦٢٣ رقم ١٧٤٠٤) ، وأبو يعلىٰ (٣/ ٢٩٦ رقم ١٧٥٩) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٤٧٠) ، والدولابي في «الكنىٰ» (٣/ ١٠١٧ رقم ١٧٨٠) ، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٢٩٧ رقم ٨٢٠) ، و«مسند الشاميين» (١/ ١٤٦ رقم ٢٣٤) ، والروياني (١/ ١٧٢ رقم ٢١٧) ، وابن حبان (١٣/ ٤٥٠ رقم ٦٠٨٦) ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٢٥ رقم ٧١٧٢) ، والحاكم (٤/ ٢١٦) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/ ١٦٢) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ٣٥٠) . والحديث صحَّحهُ الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وقال المُنْذِرِيُّ في «الترغيب» (٤/ ٣٠٦) : «إسنادُهُ جيِّدٌ» ، وقال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ١٠٣) بعد عزوه لأحمد والطبراني : «رجالُهُ ثقاتٌ» .

(٣) في (ع) ، و(ع٣) ، و(أ) ، و(ض ١) : «وفي لفظٍ» . وقول المصنِّف «وفي رواية» المرادُ في حديثٍ آخر . انظر : «التيسير» (١/ ٣١٠) .

(٤) رواه أحمد (٢٨/ ٦٣٧ رقم ١٧٤٢٢) ، وابن أبي أسامة في «المسند» (٢/ ٦٠٠ رقم ٥٦٣) ، وابن مخلد البزاز (ت: ٣٤٤هـ) في «جزئه» (٢٠٥ =

ولابن أبي حاتِم عن حُذَيْفةَ ﷺ أنَّهُ رأَىٰ رَجُلاً في يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الحُـمَّىٰ ، فَقَطَعَـهُ ، وتَلَا قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ١٠٦ ﴾ [يوسف] [(١)] .

فيه مسائل :

الأولىٰ : التَّغليظُ في لُبْسِ الحَلْقَةِ [والخَيْطِ] [(٢)] ونَحْوِهِمَا لِمِثْلِ ذَلِكَ .

الثانيةُ : أنَّ الصَّحابي لَوْ ماتَ وهيَ عليهِ ما أَفْلَحَ [(٣)] ، **فيهِ شاهِدٌ لكلامِ الصَّحابةِ : أنَّ الشِّركَ الأصغَرَ أكبرُ مِن الكبائرِ** .

الثالثةُ : أنهُ لَمْ يُعْذَرْ [(٤)] بالجَهَالَةِ .

الرابعةُ : أنها لا تَنْفَعُ في العاجِلَةِ [(٥)] بل تَضُرُّ ، لقولِهِ : «**لا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْناً**» .

رقم ٢٦٠ ضمن مجموع فيه عَشْرة أجزاء حديثية) ، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣١٩ رقم ٨٨٥) ، والحاكم (٤/ ٢١٩) عن عقبة بن عامر ﷺ .
قال المنذري (٤/ ٣٠٧) ، والهيثمي (٥/ ١٠٣) : «رجالُ أحمدَ ثقاتٌ» .

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٢٠٨ رقم ١٢٠٤٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين من (ط) ، و(د) ، و(خ) ، و(ق) ، و(خ) ، و(د) ، و(ف) ، و(ض١، ٢) وهو الأنسب لموافقته للباب .
وجاء في (ع٣) -الأصل- ، و(عون) ، و(ب) ، و(م) ، و(ت) ، و(س) ، و(ز ١، ٢، ٣) ، و(ش١، ٢) ، و(ر) ، و(مح) : «لبس الحلقة **ونحوها**» ، وفي (ن) ، و(ل) ، و(غ) : «لبس الحلقة ونحوهما» !

(٣) في (عون) ، و«التيسير» (١/ ٣٠٩) : «ما أفلحَ أبداً» .

(٤) في (عون) : «لم يعذرهم» ، وفي (ط) : «بالجهل» .

(٥) في (ب) ، و(مح) ، و(م) ، و(خ) ، و(ض ١) ، و(ف) : «العاجل» .

الخامسةُ : **الإنكارُ بالتَّغليظِ علىٰ مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذلك .**

السادسةُ : التَّصريحُ بأنَّ مَن تعلَّقَ شيئاً وُكِلَ إليهِ [١] .

السابعةُ : التَّصريحُ بأنَّ مَن تعلَّقَ تَمِيمةً فقد أَشْرَكَ .

الثامنةُ : أنَّ تعلِيقَ الخَيْطِ مِن الحُمَّىٰ مِنْ ذلك .

التاسعةُ : **تِلاوةُ حُذَيْفَةَ الآيةَ دليلٌ علىٰ أنَّ الصَّحابةَ يَسْتَدِلُّونَ بالآياتِ التي في الأكبرِ علىٰ الأَصغَرِ** ، كما ذَكَرَ ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما في آيةِ البقرةِ [٢] .

العاشرةُ : أنَّ تعليقَ الوَدَعِ عن العَينِ مِن ذلك [٣] .

الحاديةَ عَشْرَةَ : الدُّعاءُ علىٰ مَن تعلَّقَ تَمِيمةً أنَّ اللهَ لا يُتِمُّ لهُ ، «**ومَن تعلَّقَ وَدْعَةً ، فَلا وَدَعَ اللهُ لهُ**» ، أي : تركَ اللهُ لهُ [٤] .

❁ ❁ ❁

---

(١) زاد في (ق) بعدها : «**الثامنة** : التصريح بأنَّ من تعلَّقَ تميمة أن الله لا يتم له . **التاسعة** : أن من تعلَّق تميمة .. » . والمسائل فيها تقديم وتأخير في هذه النسخة .

(٢) في : «**باب قَوْلِ اللهِ تَعَالىٰ** : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾» . حيثُ فسَّرها ابن عباس بأمورٍ مِنَ الشِّركِ الأَصغَرِ . انظر ما سيأتي ص (٢٧١) .

(٣) في (ب) : «أنَّ تعليق الودعة من العين ..» . وفي (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) : «أنَّ مَن تعلَّقَ..» . و«عن العين» سقطت من (ز ١) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) .

(٤) في (ع٣) : «ومن تعلَّق ودعة ، فلا ودع -أي : ترك- الله له» . وفي (د) ، و(ف) : «فلا ودع الله له ، أي : تركه» ، وفي (ل) ، و(خ) ، و(ت) : «أي : ترك له» ، وفي (س) : «.. تركه له» . والمثبت من بقية النسخ .

(٧)

بابُ
مَا جَاءَ فِي الرُّقَىٰ وَالتَّمَائِمِ

في «الصَّحيحِ» عَنْ أَبي بَشِيرٍ الأَنصارِيِّ رضي الله عنه أنهُ كانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في بعضِ أَسْفارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولاً: «أَنْ لا يَبْقَيَنَّ في رَقَبَةِ بعيرٍ قِلادَةٌ مِنْ وَتَرٍ أوْ قِلادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ»(١).

وعن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه سمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إِنَّ الرُّقَىٰ والتَّمَائِمَ والتِّوَلَةَ: شِرْكٌ». رواهُ أحمَدُ، وأبو داودَ(٢).

وعن عبدِ اللهِ بنِ عُكَيْم مَرْفُوعاً: «مَنْ تَعَلَّقَ شيئاً؛ وُكِلَ إليهِ». رواهُ أحمدُ، والتِّرْمِذِيُّ(٣).

---

(١) رواه البخاري (٤/ ٥٩ رقم ٣٠٠٥)، ومسلم (٣/ ١٦٧٢ رقم ٢١١٥).

(٢) رواه أحمد (٦/ ١١٠ رقم ٣٦١٥)، وأبو داود (٤/ ١٣٧ رقم ٥٢٠٨)، وابن ماجه (٢/ ١١٦٦ رقم ٣٥٣٠)، وأبو يعلىٰ (٩/ ١٣٣ رقم ٥٢٠٨)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٧٤ رقم ٨٨٦٣)، و«الأوسط» (٢/ ١١٩ رقم ١٤٤٢)، وابن حبان (١٣/ ٤٥٦ رقم ٦٠٩٠)، والحاكم (٤/ ٢١٧، ٤١٨)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ٣٥٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢/ ١٥٦-١٥٧ رقم ٣٢٤٠). والحديث صححه الحاكم، والذهبي، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٥٨٤ رقم ٣٣١).

(٣) رواه أحمد (٣١/ ٧٧ رقم ١٨٧٨١، ١٨٧٨٦)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٢/ ٤٠ رقم ٢٣٩٢٣)، و«المسند» (٢/ ٢٨٨ رقم ٧٨٦)، =

«التَّمَائِمُ» : شيءٌ يُعَلَّقُ علىٰ الأولادِ عن العَيْنِ ، لكن إذا كان [المُعَلَّقُ] [1] مِنَ القُرآنِ ، فَرَخَّصَ فيهِ بَعْضُ السَّلَفِ [2] ، وبَعْضُهُمْ لَمْ يُرَخِّصْ فيهِ ، وَيَجْعَلُهُ مِن المَنْهِيِّ عنهُ ، مِنهم ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه .

و«الرُّقَىٰ» : هي التي تُسَمَّىٰ العَزائِمَ ، وخَصَّ منهُ الدَّليلُ مَا خَلَا مِنَ الشِّركِ ، فقد رَخَّصَ فيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ العَيْنِ والحُمَةِ .

و«التِّوَلَةُ» : شيءٌ يَصْنَعُونَهُ ، يَزْعُمُونَ أنهُ يُحَبِّبُ المَرْأَةَ إلىٰ زَوْجِها ، والرَّجُلَ إلىٰ امرَأَتِهِ .

ورَوَىٰ [الإمامُ] [3] أحمدُ عن رُوَيْفِعٍ قالَ : قالَ لي رَسُولُ اللهِ ﷺ :

والترمذي (٣/ ٥٨٥ رقم ٢٠٧٢) ، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/ ٣٧ رقم ٢٥٧٦) ، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ١٦٨ رقم ١٦٧٩) ، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١١٧) ، والطبراني (٢٢/ ٣٨٥ رقم ٩٦٠) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٧٤٢ رقم ٤٤١٩) ، والحاكم (٤/ ٢١٦) ، والبيهقي (٩/ ٣٥١) .
والحديث في إسناده ابن أبي ليلي «سيِّئُ الحفظ» كما في «التقريب» (٨٧١ رقم ٦١٢١) . لكن يشهد له ما تقدم من حديث عمران وعقبة رضي الله عنهما وغيرهما ، فالحديث لا يقل عن درجة الحسن .

(١) ما بين المعقوفتين من (ك) ، و(عون) ، و(م) ، و(ط) ، و(أ) ، و(ع٢) ، و(ب) ، و(ج) ، و(خ) ، و(ح) ، و(مح) ، و(ل) ، و(ق) ، و(ز ١، ٢، ٣) ، و(ش١، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(هـ) ، و(ت) ، و(د) ، و(ض١، ٢) ، و«التيسير» (١/ ٣٢٦) ، و«فتح الحميد» (٢/ ٥١٣).

(٢) في (ع) ، و(س) ، و(خ) ، و(ت) : «فرخَّصَ فيه بعضهم ، وبعضهم ..». والمثبت من الأصلين ، وبقية النسخ ، و«التيسير» (١/ ٣٢٦).

(٣) ما بين المعقوفتين من (ع) ، و(ك) ، و(ب) ، و(ط) ، و(ج) ، و(ق) ، و(ز ١، ٢، ٣) ، و(ش١، ٢) ، و(غ) ، و(مح) ، و(ت) ، و(خ) ، و(د) ، و(ض ١، ٢) ، و(ف) ، و«التيسير» (١/ ٣٣١) ، و«فتح الحميد» (٢/ ٥٤٠) .

«يا رُوَيْفِعُ ! لَعَلَّ الحياةَ سَتطُولُ (١) بِكَ ، فَأَخْبِرِ النّاسَ أَنَّ مَن عَقَدَ لِحْيَتَهُ ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَراً ، أَو استَنْجَىٰ بِرَجِيعِ دابةٍ أَوْ عَظْمٍ ؛ فَإِنَّ مُحَمَّداً بَرِيءٌ مِنهُ» (٢) .

وَعَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ قالَ : «مَنْ قَطَعَ تَمِيمةً مِن إِنسانٍ ؛ كان (٣) كَعَدْلِ رَقَبَةٍ» . رواهُ وكيعٌ (٤) .

ولهُ عن إبراهيمَ قالَ : «كانُوا يَكْرَهُونَ التَّمائِمَ كُلَّها ، مِنَ القُرآنِ وغيرِ القُرآنِ» (٥) .

---

(١) في (ك) ، و(س) ، و(م) ، و(ف) : «تطولُ» .

(٢) رواه أحمد (٢٨/ ٢٠٥ رقم ١٦٩٩٥) ، وابن أبي شيبة في «المسند» (٢/ ٢٤٦ رقم ٧٣٦) ، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٢١٠ رقم ٢١٩٦) ، وأبو داود (١/ ٣٢ رقم ٣٦) ، والنسائي (٨/ ١٣٥-١٣٦ رقم ٥٠٦٧) ، والطبراني في «الكبير» (٥/ ٢٨ رقم ٤٤٩١) ، والطحاوي -مختصراً- في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٢٣ رقم ٧٥٢) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ١٠٦٨ رقم ٢٧٠٤) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ١١٠) ، والبغوي في «شرح السنة» (١١/ ٢٨ رقم ٢٦٨٠) .
قال الشيخ سليمان في «التيسير» (١/ ٣٣٣) : «إسنادُهُ صَحِيحٌ» ، وصحَّحهُ الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود» [الأم] (١/ ٦٥-٦٧ رقم ٢٧) .

(٣) في (ب) ، و(ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) ، و(ف) : «**كانت**» .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٤٣ رقم ٢٣٩٣٩) .

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٤٢ رقم ٢٣٩٣٣) ، وأبو عبيد القاسم ابن سلام في «فضائل القرآن» (٣٨٢) عن إبراهيم النَّخَعِي (ت:٩٦هـ) .
وأثر النخعي قُدِّمَ في (ع) ، و (ع٣) ، و(أ) -وهي من النسخ المتقدمة- فجُعِلَ بعد قول المؤلف : «منهم ابن مسعود رضي الله عنه» .

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ الرُّقىٰ وتفسيرُ التَّمائِمِ .

الثانيةُ : تفسيرُ التِّولةِ .

الثالثةُ : أَنَّ هذهِ الثلاثَ كُلَّها مِنَ الشِّركِ مِنْ غيرِ استِثناءٍ .

الرابعةُ : أنَّ الرُّقيةَ بالكلامِ الحقِّ مِنَ العَيْنِ والحُمَةِ ليسَ مِنْ ذلكَ .

الخامسةُ : أَنَّ التَّميمةَ إذا كانت مِنَ القُرآنِ فقد اختَلَفَ العُلماءُ هَلْ هي مِنْ ذَلِكَ أَمْ لا ؟

السادسةُ : أنَّ تعليقَ الأَوتارِ علىٰ الدَّوابِّ عَنْ العينِ مِنْ ذلك .

السابعةُ : الوعيدُ الشَّديدُ علىٰ مَنْ (1) تَعلَّقَ وَتَراً .

الثامنةُ : فضلُ ثَوابِ مَنْ قَطَعَ تَميمةً مِنْ إنسانٍ .

التاسعةُ : كلامُ (2) إبراهيمَ لا يُخالِفُ ما تَقدَّمَ مِن الاختِلافِ ؛ لأَنَّ مُرادَهُ أصحابُ عبدِ اللهِ (3) .

❁❁❁

---

(1) في (مح) ، و(خ) ، و(ت) ، (د) ، و(ض ١) ، و(ف) : «فيمن» .
(2) في (ب) ، و(مح) : «أنَّ كلام ...» .
(3) في (م) ، و(ف) : «عبد الله بن مسعود» .

(٨)

بَابٌ
مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرَةٍ(١) أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِمَا

وقولُ اللهِ تعالىٰ : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ ﴾ [النجم] الآياتِ(٢) .

عن أبي واقِدٍ اللَّيثيِّ قال : خَرَجْنا مع رَسُولِ اللهِ ﷺ إلىٰ حُنَيْنٍ ونَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ ، وللمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِندَها وَيَنُوطُونَ بها أَسْلِحَتَهُمْ ، يُقَالُ لَها : ذاتُ أَنْواطٍ ، فَمَرَرْنا بِسِدْرَةٍ ، فقُلْنا : يا رَسُولَ اللهِ ! اجعَلْ لنا ذاتَ أَنواطٍ كما لَهُمْ ذاتُ أَنواطٍ .

فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «اللهُ أَكبَرُ ! إِنَّهَا السُّنَنُ ، قُلْتُمْ -والذي نَفْسِي بِيَدِهِ- كَمَا قالتْ بَنُو إسرائيلَ لِمُوسىٰ : ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ

---

(١) في الأصل الثاني ، و(ك) ، و(س) ، و(ب) ، و(ط) ، و(أ) ، و(ل) ، و(ق) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ح) ، و(مح) ، و(ت) ، و(خ) ، و(د) ، و(ض ١ ،) ، و(ف) ، و«فتح الحميد» (٢/ ٥٤٧) ، ونسخة من «التيسير» (١/ ٣٤٠ حاشية ١) : «بشَجَرٍ» .

(٢) في الأصل الثاني ، و(ق) ، و(د) : «الآية» .
وفي (عون) بعدها : «﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ﴾ الآيةَ» .
وفي (ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ج) ، و(غ) ، و(ر) : «﴿... وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ ﴾ الآيات» .

﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ١٣٨﴾ [الأعراف] «لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ»[(١)] .
رواهُ التِّرمِذِيُّ وصَحَّحَهُ[(٢)] .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ آيةِ النَّجمِ .

الثانيةُ : معرِفَةُ صورةِ الأَمرِ الذي طَلَبُوا .

---

(١) في (ز ١، ٢، ٣)، و(ش١، ٢)، و(ج)، و(غ) بعده : «..قَبْلَكُم حَذْوَ القُذَّةِ بالقذَّةِ» .

(٢) رواه معمر في «جامعه» (١١/ ٣٦٩ رقم ٢٠٧٦٣)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٢٣٥)، والطيالسي (٢/ ٦٨٢ رقم ١٤٤٣)، والحميدي (٢/ ٩٨ رقم ٨٧١)، وأحمد (٣٦/ ٢٢٥ رقم ٢١٨٩٧، ٢١٩٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢١/ ١٥٢ رقم ٣٨٥٣٠)، والترمذي (٤/ ٤٩ رقم ٢١٨٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠/ ١٠٠ رقم ١١١٢١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٨٣ رقم ٧٦)، والمروزي في «السنة» (٦٢ رقم ٣٨-٤١)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ٤١٠-٤١١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٧٢)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٤٣ رقم ٣٢٩٠-٣٢٩٤)، وأبو يعلىٰ (٣/ ٣١ رقم ١٤٣٧-١٤٤١)، وابن حبان (١٥/ ٩٤ رقم ٦٧٠٢)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٦٨ رقم ٧١٠ ط معطي)، واللالكائي (١/ ١٣٩ رقم ٢٠٤، ٢٠٥)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٧٥٩ رقم ٢٠٢١)، والبيهقي في «المعرفة» (١/ ١٨٨ رقم ٣٢٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١١٠)، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ٢٩٦) .
والحديث صحيحٌ، صحَّحهُ التِّرمذي، وابن حِبَّان، والألباني .

الثالثةُ : كونُهُمْ لم يَفْعَلُوا .

الرابعةُ : كونُهُمْ قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إلىٰ اللهِ بذلك ؛ لِظَنِّهِم أنهُ يُحِبُّهُ .

الخامسةُ : أَنَّهُم إِذَا جَهِلُوا هذا فغَيْرُهُمْ أَوْلىٰ بالجَهلِ (١) .

السادسةُ : أنَّ لهُمْ (٢) مِن الحَسَناتِ والوَعْدِ بالمَغْفِرَةِ ما ليسَ لِغَيْرِهِمْ .

السابعةُ : أنَّ النبيَّ ﷺ لَمْ يَعْذُرْهُمْ (٣) ، بل رَدَّ عليهم بقولِهِ : «**اللهُ أَكْبَرُ إِنَّها السُّنَنُ ، لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ**» فغلَّظَ الأمرَ (٤) بهذهِ الثَّلاثِ (٥) .

الثامنةُ : أنَّ الأمرَ الكبيرَ -وهو المقصودُ- : أنهُ أَخبرَ أنَّ طِلْبَتَهُمْ كَطِلْبَةِ بني إسرائيلَ (٦) .

---

(١) في (د) ، و(ف) : «.. بالجهل منهم» .

(٢) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(ج) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) : «أنهم لهم» .

(٣) في (ق) ، و(ش١ ، ٢) : «لم يعذرهم بالجهالة» . وفي (ط) ، و(د) ، و(ف) : «بالجهل» .

(٤) في (عون) ، و(ط) : «فغلَّظَ هذا الأمرَ» .

(٥) في (ب) ، و(ق) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(مح) : «بل ردَّ عليهم بتغليظ الأمر وقال : «الله أكبر إنها السنن ...» فغلَّظ ...» ، وفي (ب) ، و(مح) في الثانية : «غلظ» .

(٦) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ج) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) بعدها : «**لَمَّا قالوا لِمُوسىٰ : ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا ﴾**» .

التاسعةُ : أَنَّ نَفْيَ هذا مِنْ مَعْنىٰ «لا إلهَ إلَّا اللهُ» ، مَعَ دِقَّتِهِ وَخَفَائِهِ علىٰ أُولَئِكَ .

العاشرةُ : أَنهُ حَلَفَ علىٰ الفُتْيا ، وهوَ لا يَحْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ .

الحاديةَ عَشْرَةَ : أَنَّ الشِّركَ فيهِ أَكْبَرُ وأَصْغَرُ [(١)] ؛ لأَنهم لَمْ يَرْتَدُّوا بهذا [(٢)] .

الثانيةَ عَشْرَةَ : قولُهُمْ [(٣)] : «وَنَحْنُ حُدَثاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ» فيهِ أَنَّ غيرَهُمْ لا يَجْهَلُهُ ذلك [(٤)] .

الثالِثَةَ عَشْرَةَ : ذِكرُ التَّكبيرِ عندَ التَّعجُّبِ [(٥)] ، خِلافاً لِمَنْ كَرِهَهُ .

الرابِعَةَ عَشْرَةَ : سدُّ الذَّرائعِ [(٦)] .

الخامِسَةَ عَشْرَةَ : النَّهيُ عن التَّشَبُّهِ بأَهْلِ [(٧)] الجاهِلِيَّةِ .

السادِسَةَ عَشْرَةَ : الغَضَبُ عند التَّعليمِ .

---

(١) في (عون) ، و(ب) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ت) : «أصغر وأكبر» .
(٢) في (ب) ، و(ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(ج) ، و(غ) : «بذلك» .
(٣) في (ش ١ ، ٢) ، و(ض ١) : «قوله» .
(٤) في (ب) ، و(ط) ، و(ق) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) : «فيه دليل علىٰ أنَّ غيرهم ...» ، وفي (خ) : «لا يجهل ذلك» ، وفي (ت) : «لا يجهل لهم ذلك» !
(٥) في (ق) : «فيها من الفروع ذكر الله والتسبيح عند التعجيب ..» .
(٦) في (عون) : «الذريعةِ» . وفي (ق) : «الاستدلال علىٰ سدِّ الذرائع» .
(٧) في (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) : «بأمرِ» .

السابعةَ عَشْرَةَ : القاعِدَةُ الكُلِّيَّةُ ، لِقَوْلِهِ : «**إنَّها السُّنَنُ**» .

الثامِنةَ عَشْرَةَ : أَنَّ هذا مِن أَعلامِ النُّبُوَّةِ ؛ لِكَوْنِهِ وَقَعَ كَما أَخْبَرَ .

التاسِعةَ عَشْرَةَ : أَنَّ كُلَّ [1] ما ذَمَّ اللهُ بِهِ اليهودَ والنَّصارىٰ في القُرآنِ أَنَّهُ لَنا .

العِشْرُونَ : أَنهُ مُتَقَرِّرٌ [2] عِندَهُم أَنَّ العِباداتِ مَبْناها علىٰ الأَمْرِ ، فصارَ فيهِ التَّنبيهُ علىٰ مَسائِلِ القَبْرِ ، أَمَّا «**مَنْ رَبُّكَ**» ؟ فواضِحٌ ، وَأَمَّا «**مَنْ نَبِيُّكَ**» ؟ فَمِنْ إِخبَارِهِ بِأَنْباءِ الغَيبِ ، وأَمَّا «**ما دِينُكَ**» ؟ فَمِنْ قولِهِم : ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا ﴾ إلىٰ آخِرِهِ [3] .

الحادِيةُ والعِشْرونَ : أَنَّ سُنَّةَ أَهلِ الكتابِ مَذْمُومةٌ كَسُنَّةِ المُشركينَ .

الثانيةُ والعِشْرونَ : **أَنَّ المُنْتَقِلَ مِنَ الباطِلِ الذي اعتَادَهُ قَلْبُهُ لا يُؤْمَنُ أَنْ يكونَ في قَلْبِهِ بَقِيَّةٌ مِن تِلكَ العادَةِ لِقَوْلِهِم** [4] : «**وَنَحْنُ حُدَثاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ**» .

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ق) : «وفيها -وهوَ مِن أَعْظَمِها- : التنبيهُ أنَّ كلَّ ..» .

(٢) في (ع٣) : «مُستقِرٌّ» ، وفي (عون) : «مقرَّرٌ» . والمثبت من كافة النسخ ، و«التيسير» (١/ ٣٥٤) .

(٣) في (ق) : «... وأما «مَنْ نَبِيُّكَ» فَمِنْ دَلائل النُّبوةِ ما جاءَ بِهِ مِن أَنباءِ الغَيْبِ الكثيرةِ ، وفي هذا الحديثِ مِنها ما أَخبَرَ بحُدُوثِهِ في أُمَّتِهِ مع أَنَّهُ لا يَظُنُّهُ عاقِلٌ ، وأَمَّا مسألةُ الدِّين ، فمن لا يلها [كذا] المسألة الأخيرة» .
وفي (د) ، و(ف) : «..فمن قولهم : «اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط» .

(٤) في (ش ١ ، ٢) ، و(ف) : «قوله» . وفي (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ر) : «من ذلك العادة الباطلة لقوله» .

(٩)

بابُ
ما جاء في الذبح لغير الله

وقَوْلِ اللهِ تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ﴾ [الأنعام] الآيةَ (١) .

وقَوْلِهِ : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾ ﴾ [الكوثر] .

عن عليٍّ رضي الله عنه قالَ : حدَّثني رسُولُ اللهِ ﷺ بِأَرْبعِ كَلِمَاتٍ : «**لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبحَ لِغَيْرِ اللهِ ، لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ والِدَيْهِ ، لَعَنَ اللهُ مَنْ آوىٰ مُحْدِثاً ، لَعَنَ اللهُ مَنْ غيَّرَ مَنارَ الأَرضِ**» . رواه مسلم (٢) .

وعن طارقِ بنِ شِهَابٍ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «**دَخَلَ الجنةَ رَجُلٌ في ذُبابٍ ، ودَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ في ذُبابٍ**» .

قالوا : وكيفَ ذَلِكَ يا رسولَ اللهِ ؟!

---

(١) في (عون) و(ب) ، و(مح) إلىٰ قوله : «﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾الآية» .
وفي (ز ١، ٢، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) : «﴿ ... وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾» .

(٢) رواه مسلم (٣/ ١٥٦٧ رقم ١٩٧٨) .

قالَ : «مَرَّ رَجُلانِ علىٰ قَوْمٍ لَهُمْ صَنَمٌ ، لا يَجُوزُهُ[1] أَحَدٌ حتىٰ يُقَرِّبَ لَهُ شيئاً ، فقالوا لأَحَدِهِمَا : قَرِّبْ .

قالَ : ليسَ عِنْدِي شيءٌ أُقَرِّبُ .

قالوا لهُ : قَرِّبْ ولَوْ ذُباباً ، فقَرَّبَ ذُباباً ، فَخَلَّوْا سَبِيلَهُ ، فَدَخَلَ النَّارَ .

وقالوا للآخَرِ : قَرِّبْ .

فقالَ : ما كُنْتُ لأُقَرِّبَ لأحدٍ شيئاً دونَ اللهِ ﷻ ، فَضَرَبُوا عُنُقَهُ ، فَدَخَلَ الجَنةَ» . رواهُ أحمدُ[2] .

❁ ❁ ❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ : ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾ .

الثانيةُ : تفسيرُ : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ .

---

(١) في الأصل الثاني ، و(ب) ، و(ط) ، و(ق) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ح) ، و(مـح) ، و(ت) ، و(خ) ، و(د) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) : «لا يُجاوِزُهُ» .

(٢) رواه أحمد في «الزهد» (١٥-١٦) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٧/ ٥٣٧ رقم ٣٣٧٠٩) ، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٨٦٢ رقم ١٧٩٦) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٠٣) ، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ٤٥٧ رقم ٦٩٦٢) ، والخطيب في «الكفاية» (١٨٥) . عن طارق بن شهاب عن سلمان الفارسي رضي الله عنه به موقوفاً ، وإسنادهُ صحيح . ولم يتيسر لي الوقوف عليه مرفوعاً سوىٰ ما ذكره ابن القيم في «الجواب الكافي» (٣٤) من أنه مرفوع ، وأشار الشيخ سليمان في «التيسير» (١/ ٣٦٩) إلىٰ أن المؤلف تابع ابن القيم في رفعِهِ .

الثالثةُ : البداءَةُ بِلَعْنَةِ مَنْ ذَبَحَ لِغيْرِ اللهِ .

الرابعةُ : لَعْنُ مَنْ لَعنَ والِدَيْهِ ، وَمِنْهُ أَنْ تَلْعَنَ والِدَي الرَّجُلِ فَيَلْعَنَ والِدَيْكَ .

الخامسةُ : لَعْنُ مَنْ آوىٰ مُحْدِثاً : وهوَ الرَّجُلُ يُحْدِثُ شيئاً يَجِبُ فيهِ حَقُّ اللهِ (١) فَيَلْتَجِئُ إلىٰ مَنْ يُجِيرُهُ مِنْ ذَلِكَ .

السادسةُ : لَعْنُ مَن غيَّرَ مَنارَ الأَرضِ ، وهي المَراسِيمُ التي تُفَرِّقُ بينَ حَقِّكَ مِنَ الأَرضِ وحَقِّ جارِكَ ، فَتُغَيِّرُهَا بتَقْدِيمٍ أو تأْخِيرٍ .

السابعةُ : الفَرْقُ بينَ لَعْنِ المُعَيَّنِ ، ولَعْنِ أَهْلِ المَعْصِيةِ علىٰ سَبيلِ العُمُومِ .

الثامنةُ : هذهِ القِصَّةُ العَظِيمةُ ، وهي قِصَّةُ الذُّبابِ .

التاسعةُ : كَوْنُهُ دَخَلَ النارَ بِسَبَبِ ذلك الذُّبابِ الذي لَمْ يَقْصِدْهُ (٢) ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصاً مِنْ شَرِّهِمْ (٣) .

---

(١) في (م) ، و(ق) : «حقُّ للهِ» ، وفي (س) : «يجب عليه فيه حق الله» .

(٢) في «فتح المجيد» (١/ ٢٧٦) ، و«حاشية ابن قاسم» (١٠١) : «لم يقصِدهُ ابتداءً» ، ولعلها تفسيريَّةٌ مِنهُما .
وقال شيخنا الإمام ابن باز -رَحِمَهُ اللهُ- : «يعني : ما قَصَدَهُ ابتداءً وإنما قَصَدَهُ أخيراً ، فهو ما جاء إليه ليُقرِّب ، وإنَّما جاءَ ماراً» . «الفوائد العلمية» (٣/ ٣٣٥) وله أجوبة أخرىٰ حول القصة انظرها في نفس الكتاب (٣/ ٣٢٣، ٣٣٢) .

(٣) لا يُفهَم من هذه المسألة أنَّ الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- لا يَعذُرُ بالإكراه مُطلقاً . فقد قال في رسالته لأحمد بن عبد الكريم : «وغابَ عنكَ قوله تعالىٰ في عمَّار ابن ياسر وأشباهه : ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ =

العاشرةُ : معرفةُ قَدْرِ الشِّركِ في قُلوبِ المؤمِنينَ ، كيفَ صَبَرَ ذلك علىٰ القَتْلِ ، ولم يُوافِقهُمْ علىٰ طِلْبَتِهِمْ ، مع كَوْنِهِمْ لَمْ يَطْلُبُوا إلَّا العملَ الظَّاهِرَ .

الحاديةَ عَشْرَةَ : أَنَّ الذي دَخَلَ النارَ مُسْلِمٌ ؛ لأَنهُ لو كان كافراً لَمْ يَقُلْ : «**دَخَلَ النارَ في ذُبَابٍ**» .

الثانيةَ عَشْرَةَ : فيهِ شاهِدٌ للحَدِيثِ الصَّحيحِ : «**الجَنَّةُ أَقْرَبُ إلىٰ أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ ، والنارُ مِثْلُ ذَلِكَ**»[1] .

الثالثةَ عَشْرَةَ : معرِفَةُ أَنَّ عَمَلَ القَلْبِ هو المَقْصُودُ الأَعظَمُ حتىٰ عِنْدَ عَبَدَةِ الأَوْثانِ .

❁❁❁

مُطْمَئِنٌّ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ فلم يَسْتَثْنِ اللهُ إلَّا مَن أُكرِهَ وقَلبُهُ مُطمَئنٌّ بالإيمانِ بشرطِ طمأنينةِ قلبهِ ، والإكراهُ لا يكونُ علىٰ العقيدةِ بل علىٰ القولِ والفِعلِ ، فقد صرَّح بأنَّ مَن قال المُكفِّرَ أو فَعَلَهُ فقد كَفَرَ إلا المُكرَه بالشرط المذكور ؛ وذلك بسبب إيثار الدُّنيا لا بسبب العقيدة» . «روضة الأفكار» لابن غنام (١/ ١٦٦) ، و«مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب» (٦/ ٢١٧) .
ويدل عليه -أيضاً- المسألة الأخيرة في الباب .
وقال الشيخ ابن قاسم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «حاشية كتاب التوحيد» (١٠١) -في قوله ﷺ «**فَدَخَلَ النَّار**»- : «بسبَبِ قُربانهِ الذبابَ للصَّنم ؛ **لأنَّهُ قَصَدَ غيرَ اللهِ بقَلْبِهِ ، وانْقَادَ بعَمَلِهِ فوجَبَتْ له النار**» .

(١) رواه البخاري (٨/ ١٠٢ رقم ٦٤٨٨) عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ .

بابُ
لا يُذبحُ للهِ بمكانٍ[1] يُذبحُ فيه لغيرِ اللهِ

وقولُ اللهِ تعالىٰ : ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [التوبة : ١٠٨] الآيةَ[2] .

عن ثابتِ بنِ الضَّحَّاكِ رضي الله عنه قالَ : نَذَرَ رَجُلٌ أنْ يَنْحرَ إِبلاً بِبُوانَةَ ، فَسَأَلَ[3] النَّبِيُّ ﷺ فقالَ : «هلْ كانَ فيها وَثَنٌ مِنْ أَوْثانِ الجاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ» ؟

قالوا : لا .

قال : «فهَلْ كانَ فيها عِيدٌ مِنْ أَعْيادِهِمْ» ؟

قالوا : لا .

---

(١) في (عون) ، و(ب) ، و(ع٣) ، و(ر) ، و(م) : «في مكان» .

(٢) في (خ) إلىٰ قوله : «﴿ .. لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ ﴾ الآية» .
وفي (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ف) إلىٰ قوله : «﴿ .. لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾» وفي (ز) ، و(ف) بعدها : «الآية» .
وفي (د) من أول آية الباب إلىٰ قوله : «﴿ .. فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴾» .

(٣) في (ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) ، و(ت) ، و(خ) ، و(د) : «فَسُئِلَ» .

فقال رسولُ اللهِ ﷺ : «أَوْفِ بنَذْرِكَ ، فإنَّهُ لا وَفاءَ لِنَذْرٍ في مَعْصِيةِ اللهِ ، ولا فِيما لا يَمْلِكُ ابنُ آدمَ» . رواهُ أبو داوُدَ ، وإِسنادُهُ علىٰ شَرْطِهِما (١) .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ قَوْلِهِ : ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴾ .

الثانيةُ : أنَّ المَعْصِيَةَ قد تُؤَثِّرُ في الأَرضِ (٢) ، وكذلِكَ الطَّاعَةُ .

الثالِثَةُ : ردُّ المَسأَلَةِ المُشْكِلَةِ إلىٰ المَسْأَلَةِ البيِّنَةِ لِيَزُولَ الإشكالُ .

الرابعةُ : استِفْصالُ المُفْتِي إِذا احتاجَ إلىٰ ذَلِكَ .

---

(١) رواه أبو داود (٣/ ٣٩٤ رقم ٣٣١٣) ، والطبراني في «الكبير» (٢/ ٧٦ رقم ١٣٤١) ، وابن حزم في «المحلىٰ» (٨/ ٢٢) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٨٣) ، و«المعرفة» (١٤/ ٢١٤ رقم ١٩٧١٣) .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاقتضاء» (١/ ٤٣٧) : «أصلُ هذا الحديثِ في الصَّحيحين» ، وهذا الإسناد -إسناد أبي داود- علىٰ شرطِ الصَّحيحين ، وإسنادُهُ كُلُّهم ثقاتٌ مشاهيرُ ، وهو مُتَّصِلٌ بلا عنعنةٍ» اهـ .
وصحَّحه ابن عبد الهادي في «الصارم المُنْكي» (٣٠٩) ، وابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٥١٨) ، وابن حجر في «بلوغ المرام» (٢/ ١٨٥ رقم ١٣٧٨) ، والألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٨٣٤) .
تنبيه : قال في الأصل الثاني ، و(ت) : «رواه أحمد وأبو داود..» ، وفي (خ) : «رواه أبو داود بإسناد جيِّد» .

(٢) في (عون) : «في الأرض الفساد ..» .

الخامِسَةُ : أنَّ تَخْصِيصَ البُقْعَةِ بالنَّذْرِ لا بَأْسَ بهِ إِذَا خَلَا [(١)] مِنَ المَوانِعِ .

السادِسةُ : **المَنْعُ مِنهُ إِذا كان فيهِ وَثَنٌ مِنْ أَوْثانِ الجَاهِلِيَّةِ وَلَوْ بَعْدَ زَوالِهِ .**

السابعةُ : المنعُ مِنهُ إِذا كان فيهِ [(٢)] عِيدٌ مِنْ أَعْيادِهِمْ وَلَوْ بعدَ زَوالِهِ [(٣)] .

الثامِنةُ : أنهُ لا يَجُوزُ الوَفاءُ بِمَا نَذَرَ في تِلْكَ البُقْعَةِ ؛ لأَنَّهُ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ .

التاسِعةُ : **الحَذَرُ مِن مُشابَهَةِ المُشْرِكِينَ في أَعْيَادِهِمْ ولَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ .**

العاشِرةُ : لا نذرَ في مَعْصِيَةٍ [(٤)] .

الحاديةَ عَشْرَةَ : لا نذرَ لابنِ آدمَ فِيما لا يَمْلِكُ [(٥)] .

---

(١) في (س) : «إذا كان خالياً» .

(٢) في (ط) ، و(خ) : «إذا كان فيها عيداً» .

(٣) المسألة السابعة سقطت من الأصل وكتب بعدها «الثامنة» ، والسادسة سقطت من (عون) ، و(ل) . وقد اضطربت النسخ فبعضها يثبت السادسة وبعضها يُثبِتُ السابعة ، والمُثْبَتُ مِن (س) ، (ب) ، و(م) ، و(ط) ، و(خ) ، و(ق) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(د) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) ، و«التيسير» (١/ ٣٨١، ٣٨٢) .

(٤) في (ق) ، و(خ) ، و(ض ١) : «لا نذرَ في معصيةِ اللهِ» .

(٥) في (م) : «لا نذرَ فيما لا يَمْلِكُ ابنُ آدم» .

(١١)

بَابُ
مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ

وقولُ اللهِ تعالىٰ[١] : ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾ [الإنسان : ٧][٢] .

وقولُهُ : ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٧٠][٣] .

وفي «الصَّحِيحِ» عَنْ عائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلا يَعْصِهِ»[٤] .

---

(١) في (ع) ، و(ك) ، و(س) ، و(ع٣) ، و(ل) ، و(ح) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ح) ، وثلاث نسخ خطية من «التيسير» (١/ ٣٨٧ ح ٤) : «لقوله تعالىٰ» .

(٢) في (ك) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ)، و(ر)، و(د) : ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ۝ ﴾ الآيةَ» . وفي (ط) إلىٰ قوله ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ الآية» . وفي (ل) بعد آية الباب : «الآية» .

(٣) في (ك) ، و(د) بعدها : «الآية» ، وفي (عون) إلىٰ قوله : ﴿ .. أَوْ نَذَرْتُم ﴾ . وفي (ق) : «﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ ﴾ الآية» ، وفي (س) ، و(ب) ، و(مح) ، و(ف) : ﴿ .. مِّن نَّذْرٍ ﴾ الآية» . وفي و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) : «﴿ ...وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝ ﴾ .

(٤) رواه البخاري (٨/ ١٤٢ رقم ٦٦٩٦) .

فيه مسائل :

الأولىٰ : وُجُوبُ الوَفاءِ بالنَّذرِ .

الثانيةُ : إذَا ثَبتَ كَوْنُهُ عِبادَةً للهِ فَصَرْفُهُ إلىٰ غَيْرِهِ شِرْكٌ (١) .

الثالثةُ : أنَّ نَذْرَ المَعْصِيَةِ لا يَجُوزُ الوَفاءُ بِهِ .

❁ ❁ ❁

(١) في (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) : «كونهُ عبادة الله فَصَرْفُهُ إلىٰ غيرِ اللهِ شِرْكٌ» . وفي (ز ٢) : «عبادة لله» .

بَابُ
مِنَ الشِّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ

وقَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦ ﴾ [الجن] [١] .

وعن خَوْلَةَ بِنتِ حَكِيم رضي الله عنها قالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ : «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلاً ، فقالَ : أَعُوذُ بِكَلِماتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيءٌ حتىٰ يَرْحَلَ [٢] مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ» . رواهُ مُسلِمٌ [٣] .

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ع) ، و(عون) ، و(ب) ، و(ق) ، و(مح) إلىٰ : «﴿ .. بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ الآيَةَ» .

(٢) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(ن) ، و(ج) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) ، و(د) ، و«صحيح مسلم» ، و«فتح الحميد» (٢/ ٦٧٢) : «يَرْتَحِلَ» .

(٣) رواه مسلم (٤/ ٢٠٨٠ رقم ٢٧٠٨) .

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ : ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ ﴾ الآيةَ [1] .

الثانيةُ : كونُهُ مِنَ الشِّركِ .

الثالثة : الاستدلالُ علىٰ ذلك بالحديثِ ؛ لأنَّ العُلماءَ استدَلُّوا بِهِ علىٰ أنَّ كلماتِ اللهِ غَيْرُ مخلُوقَةٍ [2] ، قالوا : لأنَّ الاستعاذَةَ بالمخلوقِ شِرْكٌ .

الرابعةُ : فضيلةُ هذا الدُّعاءِ مع اختِصارِهِ .

الخامسةُ : أنَّ كونَ الشيءِ يَحْصُلُ بهِ مَنْفَعَةٌ دُنيَوِيَّةٌ مِنْ كَفِّ شَرٍّ أو جَلْبِ نَفْعٍ ، لا يَدُلُّ علىٰ أَنهُ ليسَ مِن الشِّركِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) كذا في (عون) ، و(ط) ، و(م) ، و(د) ، و(خ) ، و(ل) ، و(ت) ، و(ف) ، و(ض١) . وفي الأصل ، و(س) ، و(ض ٢) أتم الآية إلىٰ قوله : ﴿... يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ » . وفي (ب) ، و(ق) ، و(مح) : «تفسير آية الجن» .
وفي (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) : «تفسير الآية» .

(٢) في (م) : «أنَّ كلام الله غير مخلوقٍ» .

(١٣)

بابٌ
مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ

وقولُ اللهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ﴾ [يونس] الآيةَ [(١)] .

وقَوْلُهُ : ﴿ فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ ﴾ [العنكبوت : ١٧] الآيةَ .

وقَوْلُهُ : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأحقاف : ٥] الآيتَيْنِ [(٢)] .

---

(١) في (عون) ، و(ب) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ق) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ح) ، و(مح) إلىٰ قوله تعالىٰ : «﴿ ...مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ الآيتين» .
وفي (خ) ، و(ت) ، و(د) ، و(ض ١) ، و(ف) إلىٰ قوله : «﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾» .
وفي (س) أكمل الآية إلىٰ قوله ﷻ : «﴿ .. وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ﴾ الآية» .

(٢) في (عون) ، و(ب) ، و(ق) ، و(مح) ، و(خ) إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ ... مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ الآيةَ» ، وفي (مح) : «الآيتين» . وفي (ج) إلىٰ : ﴿ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ ﴾ ، وفي (س) ، و(ن) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ض ١) ، و(ف) إلىٰ : ﴿ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ الآيتين» .

وقولُهُ : ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾ [النمل:٦٢] [1] .

ورَوَىٰ الطَّبَرانيُّ بإسنادِهِ [2] أَنَهُ كان في زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنافقٌ يُؤْذِي المؤمنينَ ، فقال بعضُهُمْ : قوموا بِنا نَسْتَغيثُ برسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ هذا المُنافِقِ ! فقالَ النبيُّ ﷺ : «**إِنَّهُ لا يُسْتَغاثُ بي ، وإِنَّما يُسْتَغاثُ باللهِ** ﷻ» [3] .

❁❁❁

---

(١) في (ع) ، و(عون) ، و(ع٣) ، و(ب) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) ، و(خ) ، و(ف) ، و(هـ) بعدها : «الآية» .
وفي (عون) ، و(ق) ، و(ح) ، و(مح) إلىٰ قوله : «﴿ إِذَا دَعَاهُ ﴾ الآية» .
وفي (د) ، و(ض ١) ، و(ف) إلىٰ قوله : «﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ﴾الآية» .

(٢) «بإسنادِهِ» ليست في الأصل الثاني ، و(ع) ، و(ك) ، و(عون) ، و(ب) ، و(ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) ، و(ح) ، و(مح) ، و(ت) ، و(د) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) ، وبعض نسخ «التيسير» (١/ ٤٤٣ ح ١) .
وفي (ل) بياضٌ بمِقدَار ثلاث كلمات تقريباً ، **قال الشيخ سليمان في «التيسير»** (١/ ٤٤٤) : «**وقد بيَّضَ المُصَنِّف لاسم الراوي** ، وكأنَّهُ -والله أعلم- نَقَلَهُ عن غيرِهِ أو كَتَبَهُ مِنْ حِفْظِهِ» .

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» -كما في «مجمع الزوائد»- (١٠/ ١٥٩) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه . قال الهيثمي : «رجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث» .
ورواه أحمد (٣٧/ ٣٨٠ رقم ٢٢٧٠٦) ، وابن سعد (١/ ٣٨٧) بلفظ : «إنه لا يُقام لي وإنما يُقام لله» . وفيه ابن لهيعة ، ورجلٌ لم يُسم ، وبهذا أعلَّهُ الهيثمي (٨/ ٤٠) .
وقد احتجَّ به شيخ الإسلام ابن تيمية لسبب تقدَّمَ ذِكرُهُ في صفحة (٣٧) .

فيه مسائل :

الأولىٰ : أنَّ عَطْفَ الدُّعاءِ علىٰ الاستِغاثَةِ مِنْ عَطْفِ العامِّ علىٰ الخاصِّ .

الثانيةُ : تفسيرُ قولِهِ : ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ .

الثالثةُ : أَنَّ هذا هُوَ الشِّركُ الأَكبرُ .

الرابعةُ : أنَّ أَصْلَحَ الناسِ لو يَفْعَلُهُ إِرْضاءً لِغَيْرِهِ صارَ مِنَ الظَّالِمينَ .

الخامسةُ : تفسيرُ الآيةِ التي بعدَها .

السادسةُ : كَوْنُ ذلك لا يَنْفَعُ في الدُّنيا مع كَوْنِهِ كُفْراً .

السابعةُ : تفسيرُ الآيةِ الثالثةِ .

الثامنةُ : أَنَّ طَلَبَ الرِّزقِ لا يَنْبَغي إِلَّا مِن اللهِ ، كما أَنَّ الجنةَ لا تُطْلَبُ إِلَّا مِنهُ .

التاسعةُ : تفسيرُ الآيةِ الرابعةِ .

العاشرةُ : ذِكرُهُ [(١)] أنهُ لا أَضَلَّ مِمَّنْ دَعا غيرَ اللهِ [(٢)] .

الحاديةَ عَشْرَةَ : أنهُ غافِلٌ عَنْ دُعاءِ الدَّاعي لا يَدْرِي عَنهُ .

---

(١) في (م) ، و(خ) ، و(ج) ، و(ف) : «ذِكْرُ أنه ..» . والمثبت من بقية النسخ . و«ذكره» لم تُذْكر في (ل) ، و«التيسير» (١/ ٤٤١) ، و«إبطال التنديد» (٨٦) .

(٢) وفي (ق) : «ذِكرُ أنه أضل الناس» ، وفي (ر) : «.. دَعَا غَيْرَهُ» .

الثانيةَ عَشْرَةَ : أنَّ تِلكَ الدَّعوةَ سَببٌ لِبُغْضِ المَدْعُوِّ للدَّاعي وعَداوَتِهِ لَهُ .

الثالثةَ عَشْرَةَ : تسمِيَةُ تِلكَ الدَّعوةِ عِبادَةً للمَدْعُو .

الرابعةَ عَشْرَةَ : كفرُ المَدْعُوِّ بتِلْكَ العِبادَةِ .

الخامسةَ عَشْرَةَ : أنَّ هذهِ الأمورَ هي سببُ كَوْنِهِ أَضَلَّ الناسِ .

السادسةَ عَشْرَةَ : تفسيرُ الآيةِ الخامِسَةِ .

السابعةَ عَشْرَةَ : الأمرُ العَجِيبُ : وهوَ إقرارُ [1] عَبَدَةِ الأَوْثانِ أنَّهُ لا يُجِيبُ المُضْطَرَّ إلَّا اللهُ ، ولأَجْلِ هذا يَدْعُونَهُ في الشَّدائِدِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ .

الثامنةَ عَشْرَةَ : حمايةُ المُصْطَفىٰ ﷺ حِمَىٰ التَّوحيدِ ، والتَّأَدُّبُ مَعَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ .

❁❁❁

---

(١) في (ج) ، و(ن) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) : «وهو إقرارهم -عبدة الأوثان-» .

بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:
﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾ الآيةَ[(١)]

وقولِهِ: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾﴾ [فاطر] الآيةَ[(٢)].

وفي «الصَّحيح» عن أَنَسٍ رضي الله عنه قالَ: شُجَّ النَّبِيُّ ﷺ يومَ أُحُدٍ وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، فقالَ: «كيفَ يُفْلِحُ قومٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ»؟! فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨][(٣)].

وفيهِ: عَنِ ابن عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ في[(٤)] الرَّكعةِ الأَخِيرَةِ مِنَ الفَجْرِ: «اللَّهُمَّ الْعَنْ

---

(١) في (عون)، و(ق)، و(د): إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿... وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾.
وفي (ع٣)، و(ب)، و(ج)، و(ن)، و(ز ١، ٢، ٣)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر)، و(مح)، و(ح): «باب قول الله تعالىٰ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ [الأعراف]».
ونسخة (ع٢)، و(ض ١، ٢)، و(ف) ذكرت الآيتين كاملتين.

(٢) في (د)، و(ض ٢)، و(ف) أتم الآية: «﴿.. إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾».

(٣) رواه البخاري (٥/ ٩٩) معلقاً، ومسلم (٣/ ١٤١٧رقم ١٧٩١) موصولاً.

(٤) في (ق)، و(ج)، و(ز ١، ٢، ٣)، و(ش ١، ٢)، و(غ)، و(ر)، و«فتح الحميد» (٢/ ٧٢٦): «مِن». وفي (د): «بعد».

فُلاناً وَفُلاناً» بعدما يقولُ : «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ» ، فأَنْزَلَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ (1).

وفي روايةٍ : «يَدْعُو : علىٰ صَفْوانَ بنِ أُمَيَّةَ ، وسُهَيْلِ بنِ عَمْرٍو ، والحارِثِ بنِ هِشَامٍ» ؛ فنَزَلَتْ : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ (2).

وفيهِ عن أَبي هُريرةَ رضي الله عنه قالَ : قامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حينَ أُنْزِلَ عليهِ (3) : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٤] قال (4) : «يا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ ! -أَوْ كَلِمةً نَحْوَهَا- اشتَرُوا أنفُسَكُمْ ، لا أُغْني عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شيئاً .

يا عباسُ بنَ عبدِ المُطَّلِبِ ! لا أُغني عنكَ مِنَ اللهِ شيئاً .

يا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ! لا أُغْني عنكِ مِن اللهِ شيئاً .

---

(1) رواه البخاري (٥/ ٩٩ رقم ٤٠٦٩) .

(2) رواه البخاري (٥/ ٩٩ رقم ٤٠٧٠) مرسلاً ، ووصله : أحمد (٩/ ٤٨٦ رقم ٥٦٧٤) ، والترمذي (٥/ ١٠٦ رقم ٣٠٠٤) ، والطبري (٦/ ٤٧) من طريق عمر بن حمزة عن سالم عن ابن عمر ، وعمر متكلَّمٌ فيه، لكن الحديث صحيح كما تقدَّم ، وصحَّحهُ الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢٤٠٢) .

(3) في الأصل الثاني : «أُنزلت عليه» ، وفي (خ) ، و(د) : «نَزَلَ عليه» .

(4) في (ع٣) ، و(ق) ، و(ض١ ، ٢) ، و(ف) : «فقالَ» .
وفي (عون) ، و(ط) ، و(أ) ، و(ب) ، و(ل) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(خ) ، و(ج) ، و(ت) ، و(ن) ، و(ح) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ع ٢) ، و(مـــح) ، و(خ) ، و(د) : «فَصَعِدَ الصَّفَا فقال» .
إلا أنــه فــي (ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ع ٢) ، و(خ) : «وقال» ، وفي (ت) : «ثم قال» .

ويا فاطمةُ بنتَ مُحمَّدٍ ! سَلِيني مِنْ مَالي ما شِئْتِ لا أُغْني عَنكِ مِن اللهِ شيئاً»[(١)].

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ الآيتَيْنِ .

الثانيةُ : قِصَّةُ أُحُدٍ .

الثالثةُ : قُنوتُ سيِّدِ المُرْسَلِينَ وَخَلْفَهُ ساداتُ الأَولياءِ يُؤَمِّنونَ في الصلاةِ .

الرابعةُ : أَنَّ المَدْعُو عليهم كُفَّارٌ .

الخامسةُ : أَنهم فَعَلُوا أَشياءَ لا يَفْعَلُها غالِبُ الكُفَّارِ :

مِنها : شَجُّهُمْ نَبِيَّهُمْ ، وحِرْصُهُمْ علىٰ قَتْلِهِ .

ومنها : التَّمثِيلُ بالقتلىٰ مع أَنَّهم[(٢)] [بَنُو عَمِّهِم !][(٣)].

السادسةُ : أنزلَ اللهُ عليهِ في ذَلِكَ : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾ .

السابعةُ : قولُهُ : ﴿ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾ فتابَ علَيْهِم وآمَنُوا .

الثامنةُ : القنوتُ في النَّوَازِلِ .

التاسعةُ : تسميةُ المَدْعُو عليهم في الصَّلاةِ بأَسْمائِهِمْ وَأَسْماءِ آبائِهِمْ .

---

(١) رواه البخاري (٤/ ٦ رقم ٢٧٥٣) ، ومسلم (١/ ١٩٢ رقم ٢٠٦) .

(٢) في (م) : «مع كونهم» .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو مثبت من بقية النسخ .

العاشرةُ : لَعْنُهُ المُعَيَّنَ في القُنوتِ .

الحادِيةَ عَشْرَةَ : قِصَّتُهُ ﷺ (١) لَمَّا نَزَلَ (٢) : ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ .

الثانيةَ عَشْرَةَ : جِدُّهُ ﷺ في هذا الأمرِ ، بِحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ (٣) بِسَبَبِهِ إلىٰ الجُنونِ ، وكَذَلِكَ لَوْ يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ الآنَ .

الثالثةَ عَشْرَةَ : قولُهُ ﷺ للأَبْعَدِ والأَقْرَبِ : «**لا أُغْني عَنْكُم مِنَ اللهِ شيئاً**» . حتىٰ قالَ : «**يا فاطمةُ بنتَ مُحمَّدٍ ! لا أُغْني عنكِ مِنَ اللهِ شَيْئاً**» . فإذا صرَّحَ ﷺ [أَنَّهُ] (٤) -وهوَ سَيِّدُ المُرْسَلِينَ- لا يُغْني شيئاً عنْ سَيِّدَةِ نِساءِ العالَمينَ (٥) ، وآمَنَ الإنسانُ أَنَّهُ ﷺ لا يقولُ إلَّا الحقَّ ، ثُمَّ نَظَرَ فيما وَقَعَ في قُلُوبِ خَواصِّ الناسِ الآنَ ؛ تَبيَّنَ لهُ التَّوحيدُ وغُرْبَةُ الدِّينِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، (ش١ ، ٢) : «قصة رسول الله ﷺ» .

(٢) في (ب) : «لمَّا نَزَلَتْ عليه ..» ، وفي (م) ، و(خ) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) : «لمَّا أُنزِلَ» زاد في (ض) : «عليه» ، وفي (د) : «لمَّا أنزل الله عليه» .

(٣) في (ب) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(مح) : «بحيث فعل ما فعل ما نُسِب به إلىٰ الجنون» .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل و(س) ، و(مح) ، وهو من (ن) ، و(ج) ، و(ط) ، و(م) ، و(ل) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ض٢) .
وجاء في (عون) ، و(ب) : «فإذا صرَّح به وهو سيد المرسلين لا يغني» .
وفي (ط) ، و(ق) ، و(م) ، و(خ) ، و(ت) ، و(د) ، و(ض ١) ، و(ف) : «سيد المرسلين أنه ..» .

(٥) في (عون) بعده : «فكيف بغيرِهِ ؟!» .

(١٥)

بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ (١)

في «الصَّحِيحِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذا قَضَىٰ اللهُ الأَمرَ في السَّماءِ، ضَرَبَتِ المَلائِكَةُ بِأَجْنِحَتِها خُضْعاناً لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهُ (٢) سِلْسِلَةٌ علىٰ صَفْوانٍ، يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾، فَيَسْمَعُها مُسْتَرِقُ السَّمْعِ، وَمُسْتَرِقُ السَّمْعِ هَكَذا: بعضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ -وَصَفَهُ سُفيانُ

---

(١) في (ز ١، ٢، ٣)، و(ن)، و(ج)، و(ش١، ٢)، و(غ): «باب قول الله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ]».

وفي (ق): «باب قول الله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ الآية»، وفي (ب)، و(مح) إلىٰ: «﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ الآية».

(٢) في (ز ١، ٢، ٣)، و(ش ١، ٢)، و(ج)، و(غ): «كأنَّها».

بِكَفِّهِ فَحَرَّفَها وبَدَّدَ بَيْنَ أَصابِعِهِ- فَيَسْمَعُ الكَلِمَةَ، فَيُلْقِيها إِلىٰ مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُلْقِيها الآخَرُ إِلىٰ مَنْ تَحْتَهُ، حتىٰ يُلْقِيها علىٰ لِسانِ السَّاحِرِ أَوِ الكاهِنِ (١)، فَرُبَّما أَدْرَكَهُ الشِّهابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيها، ورُبَّما أَلْقاها قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ، فَيَكْذِبُ مَعَها مِئَةَ كَذْبَةٍ، فَيُقالُ: أَلَيْسَ قد قال لَنا يومَ كَذا وَكَذا (٢)؟ فَيُصَدَّقُ بِتِلْكَ الكَلِمَةِ التي سُمِعَتْ مِنَ السَّماءِ» (٣).

وعن النَّوَّاسِ بنِ سَمْعانَ رضي الله عنه قالَ: قالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذا أَرادَ اللهُ تعالىٰ أَنْ يُوحِيَ بالأَمْرِ: تَكَلَّمَ بالوَحْيِ، أَخَذَتِ السَّماواتِ مِنهُ رَجْفَةٌ -أَوْ قالَ: رَعْدَةٌ- شَدِيدَةٌ، خَوْفاً مِنَ اللهِ عز وجل. فَإِذا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّماواتِ؛ صُعِقُوا وخَرُّوا (٤) للهِ سُجَّداً، فيكونُ أَوَّلُ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ: جِبْرِيلُ عليه السلام، فَيُكَلِّمُهُ اللهُ مِنْ وَحْيِهِ (٥) بِما أَرادَ، ثُمَّ يَمُرُّ جِبريلُ علىٰ الملائكةِ، كُلَّما مَرَّ بِسَماءٍ سَأَلَهُ مَلائِكَتُها: ماذا قالَ رَبُّنا يا جِبريلُ؟ فيقولُ جِبريلُ: قالَ الحَقَّ وهوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ.

---

(١) في (ز ١، ٢، ٣)، و(ش ١، ٢)، و(ج)، و(غ): «الساحر والكاهن».

(٢) في (ك)، و(م)، و(ع ٢)، و(ر)، و(ب)، و(مح)، و(خ)، و(د)، و(ح)، و(ف): «يومَ كَذَا وكذَا، كَذَا وَكَذَا»، وفي (ض١، ٢): «يوم كذا كذا وكذا».
وفي (ع) بعدها بياض بمقدار هاتين الكلمتين. قال الشيخ سليمان في «التيسير» (١/ ٤٨٩): «هكذا بيَّض المُصَنِّفُ في هذا الموضِع».

(٣) رواه البخاري (٦/ ٨٠ رقم ٤٧٠١).

(٤) في (ك)، و(عون)، و(ب)، و(ط)، و(ز ١، ٢، ٣)، و(ن)، و(ج)، و(ل)، و(ق)، و(غ)، و(ر)، و(مح)، و(خ)، و(د): «**صُعِقُوا أو قال خرُّوا**».

(٥) في الأصل الثاني: «بوَحْيِهِ».

[قال] (١) : فيقولونَ كُلُّهُمْ مِثلَ ما قال جبريلُ ، فَيَنْتَهِي جبريلُ بالوَحْيِ إلىٰ حيثُ أَمَرَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ (٢) » (٣) .

❀❀❀

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ الآيةِ .

الثانيةُ : ما فيها مِنَ الحُجَّةِ علىٰ إبطالِ الشِّركِ ، خُصُوصاً من

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، و(ك) ، و(ب) ، و(ق) ، و(ز٢) ، و(ش ٢) ، و(ع ٢) ، و(ر) ، و(مح) ، و(م) ، و(ت) . وهو مثبت من بقية النسخ ، و«التيسير» (١/ ٤٩٠) ، و«فتح الحميد» (٢/ ٧٧٢) ، ومصادر التخريج .

(٢) قال الشيخ سليمان في «التيسير» (١/ ٤٩٤-٤٩٥) بعده : «بيَّضَ له المؤلف ولعلَّهُ أَرادَ أنْ يَكْتُبَ تَمَامَ الحَدِيثِ ومَنْ رَوَاهُ» . وتمام الحديث بعده : «مِنَ السَّماءِ والأَرضِ» . ولم أر هذا التبييض في شيء من النسخ .

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٦٠ رقم ٥٢٧) ، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٢٣٦ رقم ٢١٦) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٣٤٨ رقم ٢٠٦) ، والطبري في «تفسيره» (١٩/ ٢٧٨) ، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٣٣٦ رقم ٥٩١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٥٢-١٥٣) ، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٤٥٢ رقم ٨٨٤) ، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١٠٩٢ رقم ٦٦٨) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٠١ رقم ١٦٢) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٥١١-٥١٢ رقم ٤٣٥) ، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٣٩٨) . والحديث في سنده نعيم بن حماد ضعيف ، والوليد بن مسلم مُدَلِّس وقد عنعن ، لكن الحديث له شواهد منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدِّم ، ولذلك صححه إمام الأئمة ابن خزيمة ؛ لأنه ذكر في «التوحيد» أنه لا يحتج إلَّا بالصحيح .

تَعَلَّقَ علىٰ الصَّالِحِينَ ، وهيَ الآيةُ التي قيلَ : إِنَّها تَقْطَعُ عُرُوقَ [1] شَجَرَةِ الشِّركِ [مِنَ القَلْبِ] [2] .

الثالثةُ : تفسيرُ قولِهِ : ﴿ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ .

الرابعةُ : سببُ سُؤالِهِمْ عَنْ ذَلِكَ .

الخامسةُ : أنَّ جِبريلَ يُجِيبُهُمْ بقولِهِ بعدَ ذلك : «**قال كَذا وَكَذا**» .

السادسةُ : ذِكْرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبريلُ .

السابعةُ : أنهُ يقولُ [3] لأَهلِ السَّماواتِ كُلِّهِمْ ؛ لأَنَّهُم يَسْأَلونَهُ .

الثامنةُ : أنَّ الغَشْيَ يَعُمُّ أهلَ السَّماواتِ كُلِّهِمْ .

التاسعةُ : ارتِجافُ السَّماواتِ لِكَلامِ اللهِ [تعالىٰ] [4] .

العاشرةُ : أنَّ جبريلَ هُوَ الذي يَنْتَهي بالوحيِ إلىٰ حيثُ أَمَرَهُ اللهُ .

الحاديةَ عَشْرَةَ : ذِكْرُ استِراقِ الشَّياطينِ [5] .

---

(١) كلمة «عروق» مُثبتةٌ مِن الأصل ، و(م) ، و(خ) ، و(ت) ، و(د) ، و(ف) ، و(ض ١ ، ٢).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو مثبت من بقية النسخ .

(٣) في (ل) ، و(م) : «أنه يقولهُ» .

(٤) ما بين المعقوفتين من (عون) ، و(س) .

(٥) في (م) : «الشياطين السَّمْعَ» .

الثانيةَ عَشْرَةَ : صِفَةُ رُكُوبِ بَعْضِهِمْ بَعْضاً [1] .

الثالثةَ عَشْرَةَ : سببُ إرسالِ الشُّهُبِ [2] .

الرابعةَ عَشْرَةَ : أنهُ تارةً يُدْرِكُهُ الشِّهابُ [3] قبلَ أنْ يُلْقِيها ، وتارَةً يُلْقِيها في أُذُنِ وَلِيِّهِ مِنَ الإنسِ قبلَ أنْ يُدْرِكَهُ .

الخامِسةَ عَشْرَةَ : كونُ الكاهِنِ يَصْدُقُ بعضَ الأَحيانِ .

السادِسةَ عَشْرَةَ : كونُهُ يَكْذِبُ مَعَها مِئَةَ كَذْبَةٍ .

السابِعةَ عَشْرَةَ : أنهُ [4] لَمْ يَصْدُقْ كَذِبُهُ إلَّا بتِلْكَ الكَلِمَةِ التي سُمِعَتْ مِنَ السَّماءِ .

الثامِنةَ عَشْرَةَ : قَبُولُ النُّفوسِ للباطِلِ ، كيفَ يَتَعَلَّقونَ بِواحِدَةٍ ولا يَعْتَبِرُونَ بمِئَةِ كَذْبَةٍ ؟!

التاسعةَ عَشْرَةَ : كونُهُمْ يُلْقي بعضُهُمْ إلىٰ بعضٍ تِلكَ [5] الكَلِمَةَ ،

---

(١) في (عون) ، و(ق) : «ركوب بعضهم علىٰ بعضٍ» ، وفي (ت) ، و(ض ١ ، ٢) : «بعضهم فوق بعض» .

(٢) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) : «الشهاب» .

(٣) في (عون) : «أنه يُدرِكُهُ الشِّهابُ تارةً» .

(٤) في (عون) ، و(ق) : «كونُهُ» .

(٥) في (عون) : «يُلقِي بعضُهُم علىٰ بعض بتلكَ» . وفي (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(ن) ، و(ج) ، و(غ) ، و(ر) : «كونهم يتلقىٰ بعضهم من بعض تلك ...» ، وفي (ت) : «بتلكَ» .

ويَحْفَظُونَها ويَسْتَدِلُّونَ بها .

العِشْرُونَ : إثباتُ الصِّفاتِ خِلافاً للمُعَطِّلَةِ [١] .

الحادِيَةُ والعِشْرونَ : التَّصرِيحُ بِأَنَّ تِلْكَ [٢] الرَّجْفَةَ والغَشْيَ خَوْفاً مِنَ اللهِ ﷻ .

الثانيةُ والعِشْرونَ : أَنَّهُم يَخِرُّونَ للهِ سُجَّداً .

❁❁❁

---

(١) في (عون) : «خِلَافاً لِكَلام المُعَطِّلةِ» .

(٢) في (عون) ، و(ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(ن) ، و(ج) : «بأن في تلك» ، وفي (د) : «بأنَّ الرجفة ..» .

باب الشفاعة

وقولِ اللهِ ﷻ : ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام : ٥١] .

وَقَوْلِهِ : ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ﴾ [الزمر : ٤٤] [(١)] .

وقولِهِ : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

وقولِهِ : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ [النجم : ٢٦] [(٢)] .

---

(١) في (ب) ، و(ع ٣) ، و(أ) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ح) ، و(د) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) ، و«فتح الحميد» (٢/ ٧٧٨) بعد هذه الآية زيادة على بقية النسخ : «وقَوْلِهِ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤] الآية» .
وذَكَرت أوَّلها نسخة (عون) لكن قبل آية الزمر ، وذكرتها نسخة (ك) بعد آية سبأ الآتية . ولم تذكر بقية النسخ -وكذا الشروح- آية البقرة هذه !

(٢) في الأصل الثاني ، و(ت) إلىٰ قوله : «﴿ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ ﴾ الآية» . وفي (عون) إلىٰ قوله ﴿ شَفَٰعَتُهُمْ ﴾ ، وفي (مح) : «﴿ .. فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾» .
وفي (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ق) ، و(ش ١ ، ٢) و(غ) ، و(ر) ابتدأ المصنِّف الآية بقوله : ﴿ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ ... ﴾ .
وفي (ب) ذكر مكان هذه الآية قوله تعالىٰ : «﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء : ٢٨]» . وفي (مح) ذكرتها بعدها .

=

وقولِهِ : ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [سبأ : ٢٢] الآيتَيْنِ [(١)].

قال أبو العبَّاسِ [(٢)] : «نَفَىٰ اللهُ عَمَّا سِواهُ كُلَّ ما يَتَعَلَّقُ بِهِ المُشْرِكُونَ ، فَنَفَىٰ أنْ يَكونَ لِغَيْرِهِ مُلْكٌ أو قِسطٌ مِنهُ ، أو يكونَ عَوْناً للهِ ، ولَمْ يَبْقَ [(٣)] إِلَّا الشَّفاعَةُ ، فَبَيَّنَ أَنَّها لا تَنْفَعُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ ، كَمَا قال تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء : ٢٨] فهٰذِهِ الشَّفاعَةُ التي يَظُنُّها المُشْرِكُونَ ، هي مُنْتَفِيَةٌ يومَ القِيامةِ كما نَفاها القُرآنُ ، وَأَخْبَرَ النبيُّ ﷺ أنه يأتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ ، لا يَبْدَأُ بالشَّفاعةِ أَوَّلاً ، ثم يقالُ لَهُ : «**ارفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمَعْ ، وَسَلْ تُعْطَ** ،

قال في «فتح الحميد» (٢/ ٧٧٩) : «وفي بعض نسخ «التوحيد» غير خط الشيخ [ثُمَّ ذَكَرَ آيتي النجم والأنبياء] وهاتان الآيتان لَيْسَتَا في أَصْلِ الشَّيخ كَمَا ذَكَرْنَا ، فَلَعَلَّهُ أَلْحَقَهَا بعد» .

(١) في (ع) ، و(ط) ، و(د) ، و(ف) : «وقوله : ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٍ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٍ ۝٢٢ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ الآيةَ» .

وفي (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، (ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) : «وقوله : ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ » اهـ .

وفي (عون) إلىٰ قوله : ﴿ .. لَا يَمۡلِكُونَ ﴾ الآية» . وفي (ب) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ح) إلىٰ : ﴿مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ .

(٢) في (عون) ، و(ل) : «أبو العباس ابن تيمية» ، وفي (س) : «أبو العباس أحمد بن تيمية» .

(٣) في (س) : «تَبْقَ» .

واشْفَعْ تُشَفَّعْ»[1].

وقالَ لهُ أبو هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ؟»[2].

قال: «مَنْ قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، خالِصاً مِنْ قَلْبِهِ»[3].

فَتِلْكَ الشَّفاعةُ لأَهلِ الإخلاصِ بإِذْنِ اللهِ، ولا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ باللهِ.

وحَقِيقَتُهُ[4]: أنَّ اللهَ سُبحَانَهُ هو الذي يتفَضَّلُ علىٰ أَهلِ الإخلاصِ[5]، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ دُعاءِ مَنْ أَذِنَ لهُ أَنْ يَشْفَعَ؛ لِيُكْرِمَهُ ويَنَالَ المَقَامَ المَحْمُودَ.

فالشَّفاعَةُ[6] التي نَفاها القُرآنُ: ما كان فيها شِرْكٌ، ولِهَذَا؛ أَثْبَتَ الشَّفاعَةَ بِإِذْنِهِ في مَواضِعَ، وقَدْ بيَّنَ النبيُّ ﷺ أَنَّها لا تكُونُ إِلَّا لأَهْلِ التَّوحِيدِ والإِخلاصِ». انتهىٰ كلامُهُ[7].

---

(١) رواه البخاري (٦/ ١٧ رقم ٤٤٧٦)، ومسلم (١/ ١٨٠ رقم ١٩٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) في (ب)، و(ز ١)، و(ق)، و(ش١، ٢)، و(ع ٢)، و(مح)، و(خ)، و(ت)، و(ح)، و(د)، و(ض ١، ٢)، و(ف): «... بشفاعتك يا رسول الله».

(٣) رواه البخاري (١/ ٣١ رقم ٩٩).

(٤) في (عون)، و(ب)، و(ط)، و(مح)، و(خ)، و(د)، و(ض ١، ٢)، و(ف): «وحقِيقَتُها».

(٥) في (ز ١)، و(ن)، و(ج)، (ش١، ٢): «أهل التوحيد».

(٦) في الأصل الثاني: «فإنَّ الشفاعة ..».

(٧) كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في: «الإيمان الكبير» تأليفه (٧٥)، وهو مطبوع ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٧٧-٧٨).

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ الآياتِ .

الثانيةُ : صِفةُ الشَّفاعةِ المَنْفِيَّةِ .

الثالثةُ : صِفةُ الشَّفاعةِ المُثبتَةِ .

الرابعةُ : ذِكرُ الشَّفاعةِ الكُبرَىٰ ، وهي المَقَامُ المحمودُ .

الخامسةُ : صفةُ ما يفعَلُهُ ﷺ ، وأنهُ لا يَبْدَأُ بالشَّفاعةِ أوَّلاً ، بل يَسْجُدُ ، فإذا أَذِنَ اللهُ لهُ شَفَعَ .

السادسةُ : مَنْ أَسعدُ الناسِ بها ؟

السابعةُ : أنها لا تكونُ لِمَنْ أَشْرَكَ باللهِ .

الثامنةُ : بيانُ حقيقَتِها .

❁❁❁

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَىٰ : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ الآيَةَ(١)

في «الصَّحيحِ» عَنِ ابنِ المُسَيَّبِ عَنْ أَبيهِ قال : «لمَّا حَضَرَتْ أَبا طالِبِ الوَفاةُ ، جاءَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وعِنْدَهُ : عَبْدُ اللهِ بنُ أَبي أُمَيَّةَ ، وَأَبُو جَهْلٍ ، فقالَ لَهُ : **«يا عَمِّ ! قُلْ : لا إِلهَ إِلَّا اللهُ ، كَلِمَةً أُحاجُّ لَكَ بها عِنْدَ اللهِ»** .

فَقالَا لَهُ : أَتَرْغَبُ عنْ مِلَّةِ عَبدِ المُطَّلِبِ ؟

فأَعادَ عليه النَّبيُّ ﷺ ، فأَعادا (٢) ، فكانَ آخِرَ ما قالَ (٣) : هُوَ علىٰ مِلَّةِ عبدِ المُطَّلِبِ ، وأَبَىٰ أنْ يَقُولَ : لا إِلهَ إِلَّا اللهُ !

---

(١) في (ع) ، و(عون) ، و(ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(أ) ، و(ج) ، (ن) ، و(ل) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ت) ، و(ض ١) ، و(ف) : «باب قول الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ الآيَةَ» .
إِلَّا أن كلمة «الآية» ليست في (ع) ، و(أ) ، و(ن) ، و(ل) ، و(غ) .
وفي (ك) ، و(د) ، و(ض ٢) إلىٰ قوله : «﴿... وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ الآية» .

(٢) في (عون) ، و(ط) ، و(ق) ، و(ش١) ، و(ع ٢) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) : «فَأَعَادَا عَلَيْهِ» ، وفي (أ) : «فَأَعَادَا كلامَهُما الأَوَّل عليه» .

(٣) في (ل) : «.. آخر كلامِهِ» ، وفي (ب) : «آخر كلامه أو ما قال» .

فقالَ النَّبيُّ ﷺ : «لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ» ، فأَنزَلَ اللهُ ﷻ : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ١١٣] (١) .

وأَنزَلَ اللهُ في أَبي طالِبٍ : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [القصص : ٥٦]» (٢) .

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ الآيةَ .

الثانيةُ : تفسيرُ قولِهِ : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ الآيةَ .

الثالثةُ : - **وهي المَسْأَلَةُ الكَبيرَةُ** - (٣) تفسيرُ قولِهِ ﷺ : «**قَلْ : لا إِلهَ إِلَّا اللهُ**» بِخِلافِ ما عليهِ مَنْ يدَّعي العِلْمَ .

---

(١) في (عون) ، و(ب) ، و(ل) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ح) ، و(ض ١) بعدها : «الآية» . وفي (ع) ، و(س) ، و(ج) ، و(غ) ، و(م) إلىٰ قوله : «﴿ .. وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ ﴾» . وفي (ت) ، و(د) ، و(ض ٢) ، و(ف) إلىٰ : «﴿ .. مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾» .

(٢) رواه البخاري (٢/ ٩٥ رقم ١٣٦٠) ، ومسلم (١/ ٥٤ رقم ٢٤) .

(٣) في (عون) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ج) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(ط) ، و(ل) ، و(م) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) : «الكبرىٰ» ، وفي (ق) : «العظيمة» .

الرابعةُ : أنَّ أَبا جَهْلٍ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرادَ النبيِّ ﷺ إِذْ قالَ للرَّجُلِ [(١)] : «قُلْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ» . فقبَّحَ اللهُ مَنْ أَبو جَهْلٍ أعلمُ مِنْهُ بأَصْلِ الإِسلامِ .

الخامسةُ : جِدُّهُ ﷺ ومُبالَغَتُهُ في إِسلامِ عَمِّهِ .

السادسةُ : الردُّ علىٰ مَنْ زَعَمَ إِسلامَ عبدِ المُطَّلِبِ وَأَسْلافِهِ .

السابعةُ : كونُهُ ﷺ استَغْفَرَ [(٢)] لهُ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ ، بَلْ نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ .

الثامنةُ : مَضرَّةُ أصحابِ السُّوءِ علىٰ الإنسانِ [(٣)] .

التاسعةُ : مَضرَّةُ تَعْظِيمِ الأَسلافِ والأَكابرِ .

العاشرةُ : الشُّبْهَةُ للمُبْطِلِينَ في ذَلِكَ ؛ لاستِدْلالِ أَبِي جهلٍ [(٤)] بذلِكَ .

الحادِيَةَ عَشْرَةَ : الشَّاهدُ بكَوْنِ [(٥)] الأَعمالِ بالخَواتِيمِ ؛ لأَنَّهُ

---

(١) في (عون) ، و(س) ، و(ط) ، و(ق) ، و(مح) ، و(م) ، و(ت) ، و(ض ١ ، ٢) : «إذا قالَ» . وفي (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) : «إذا قالَ الرجل» ، وفي (ب) ، و(ن) ، و(غ) : «إذا قال لرَجُلٍ» .

(٢) في (ب) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) : «يستغفر» .

(٣) في (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) : «الإسلام» . وفي (ب) : «علىٰ الإسلام أو قال : علىٰ الإنسان» .

(٤) في (ب) ، و(ز ٢ ،١ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ن) ، و(ج) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) : «لاستِدْلَال الجاهلية» . وفي بعضها «الاستدلال» .

(٥) في (ب) ، و(ن) ، و(ج) ، و(غ) : «لكون» .

لو قالَها نَفَعَتْهُ[1].

الثانيةَ عَشْرَةَ : التَّأَمُّلُ في كِبَرِ هذهِ الشُّبهةِ في قُلوبِ الضَّالِّينَ ؛ لأنَّ في القِصَّةِ أنَّهم لَمْ يُجَادِلُوهُ إلَّا بِهَا ، معَ مُبالَغَتِهِ ﷺ وتكْرِيرِهِ ، فلأَجْلِ عَظَمَتِهَا وَوُضُوحِهَا عِنْدَهُمْ ، اقتَصَرُوا عليها .

❁❁❁

(١) في (ط) ، و(ف) ، و«التيسير» (١/ ٥٤٠) : «لَنَفَعَتْهُ» .

(١٨)

بَابُ
مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ وَتَرْكِهِمْ دِينَهُمْ هُوَ الْغُلُوُّ فِي الصَّالِحِينَ

وقولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ ﴾ [النساء:١٧١] [١] .

في «الصَّحيح» عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قولِ اللهِ تعالىٰ : ﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ﴾ [٢] [نوح :٢٣] قالَ : «هذهِ أَسماءُ رِجالٍ صالِحِينَ مِن قومِ نُوحٍ ، فلمَّا هَلَكُوا أَوْحَىٰ الشَّيطانُ إلىٰ قومِهِمْ : أَنِ انصِبُوا إلىٰ مَجالِسِهِمُ التي كانوا يَجْلِسُونَ فيها أَنصاباً وسمُّوهَا بأَسمائِهِمْ ، ففَعَلُوا ، فَلَمْ [٣] تُعْبَدْ [٤] ، حتىٰ إِذَا

(١) في (ك) ، و(عون) ، و(ل) بعدها : «الآية» .
(٢) في (عون) ، و(ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) ، و(ح) إلىٰ قوله : ﴿ .. وَلَا سُوَاعٗا ﴾ الآية» .
(٣) في الأصل ، و(ك) ، و(س) ، و(ع ٢) ، و(م) : «ولم» . والمثبت من الأصل الثاني ، وبقية النسخ ، و«صحيح البخاري» .
(٤) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(ن) ، و(ج) ، (غ) ، و(ر) ، و«فتح الحميد» (٢/ ٨٤٨) : «فلم يُعْبَدُوا» .

هَلَكَ أُولئكَ وَنُسِيَ العِلمُ ، عُبِدَتْ»[1] .

وقالَ ابنُ القَيِّم : «قالَ غَيْرُ واحِدٍ مِنَ السَّلَفِ : لَمَّا ماتُوا عَكَفُوا علىٰ قُبورِهِم ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ ، ثُمَّ طالَ عليهم الأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ»[2] .

وعَنْ عُمَرَ أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قالَ : «**لا تُطْرُوني كَمَا أَطْرَتِ النَّصارىٰ ابنَ مريمَ ، إِنَّما أنا عَبْدٌ ، فقولُوا : عبدُ اللهِ ورَسُولُهُ**» أَخْرَجاهُ[3] .

[وَعَنْ ابنِ عَبَّاس][4] قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «**إِيَّاكُمْ والغُلُوَّ ، فَإِنَّما أَهلَكَ مَنْ كانَ قَبْلَكُمُ الغُلُوُّ**»[5] .

---

(١) رواه البخاري (٦/ ١٦٠ رقم ٤٩٢٠) .

(٢) «إغاثة اللهفان» تأليفه (١/ ١٨٤) .

(٣) رواه البخاري (٤/ ١٦٧ رقم ٣٤٤٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٤) في الأصل ، و(ع) ، و(ع٣) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(ش١ ، ٢) ، و(م) بياض بمقدار كلمة أو كلمتين .
قال الشيخ سليمان في «التيسير» (١/ ٥٦٢) : «هكذا ثبتَ هذا البياضُ في أصلِ المُصَنِّفِ ، وذَكَرَهُ -أيضاً- غيرَ معْزُوٍّ» .
وفي الأصل الثاني ، و(ط) ، و(ل) ، و(ت) ، و(ف) : «ولمسلم عن ابن عباس..» ، وفي (عون) ، و(س) : «وفي الصحيحين» ! وكلاهُما وَهمٌ .
وفي (ع٢) : «**وعن ابن عباس**» وهذا هو الصواب ؛ لأنه راوي الحديث ، وكما نص عليه في الأصل الثاني وغيره .
وفي (ك) ، و(عون) ، و(ج) ، و(ن) : «قال : قال» من غير تبييض .
وبقية النسخ اضطربت ، ففي (أ) : «وعنه قال : ...» ، وفي (ب) ، و(مح) ، و(ح) : «وقال ﷺ : ...» ، وفي «فتح الحميد» (٢/ ٨٥٦) ، و(خ) ، و(ض١ ، ٢) : «وفي الصحيح عن ابن عباس» .

(٥) رواه أحمد (٣/ ٣٥٠ رقم ١٨٥١ ، ٣٢٤٨) ، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ١٨٠-١٨١) ، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٨/ ٣٢٣ رقم ١٤٠٩٧) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٩٧ رقم ١٠٢) ، والنسائي (٥/ ٢٦٨ رقم =

ولـ«مُسلِم» عنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ : «هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ» ، قالَها ثلاثاً [(١)] .

فيه مسائل :

الأولىٰ : [أنَّ] [(٢)] مَن فَهِمَ هذا البابَ وبابَيْنِ [(٣)] بعدَهُ ، تَبَيَّنَ لهُ غُربَةُ الإسلامِ ، ورَأىٰ مِنْ قُدْرَةِ اللهِ وتَقْلِيبِهِ للقُلُوبِ العَجَبَ .

الثانيةُ : معرِفَةُ أوَّلِ شِركٍ حَدَثَ علىٰ وَجْهِ الأَرضِ أنَّهُ بِشُبْهَةِ الصَّالِحينَ [(٤)] .

٣٠٥٧) ، وابن ماجه (٢/ ١٠٠٨ رقم ٣٠٢٩) ، وأبو يعلىٰ (٤/ ٣١٦ رقم ٢٤٢٧) ، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٧٤ رقم ٢٨٦٧ ، ٢٨٦٨) ، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٢٨٢ رقم ٥٢٩) ، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٢١ رقم ١٢٧٤٧) ، (١٨/ ٢٨٩ رقم ٧٤٢) ، وابن حبان (٩/ ١٨٣ رقم ٣٨٧١) ، وابن الجارود (٢/ ٩٨ رقم ٤٧٣) ، والحاكم (١/ ٤٦٦) ، والبيهقي (٥/ ١٢٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . والحديث صحَّحهُ ابن خزيمة ، وابن حِبَّان ، وصحح إسناده الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٩٣) ، والشيخ سليمان في «تيسير العزيز الحميد» (١/ ٥٦٢) ، والشيخ الألباني .
وفي (ع) بعد الحديث : «حديث صحيح» .

(١) رواه مسلم (٤/ ٢٠٥٥ رقم ٢٦٧٠) .
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل و(ط) ، وهو مثبت من بقية النسخ ، و«التيسير» (١/ ٥٥٥) .
(٣) في (س) ، و(ط) : «والبابين» .
(٤) في «التيسير» (١/ ٥٥٥) ، و«إبطال التنديد» (١١٢) : «بشُبهَةِ مَحَبَّةِ الصَّالحينَ» . ولم أرها في شيء من النسخ الخطية التي بين يديَّ ، ويحتمل أنها توضيح لكلام المؤلف ، ويشهد لها المسألة الخامسة .

الثالثةُ : أوَّلُ شيءٍ غُيِّرَ بهِ دِينُ الأَنبياءِ ، ومَا سَبَبُ ذَلِكَ مع مَعْرِفَةِ أنَّ اللهَ أَرْسَلَهُمْ .

الرابعةُ : سببُ قَبُولِ البِدَعِ مع كَوْنِ الشَّرائِعِ والفِطَرِ تَرُدُّها [1] .

الخامسةُ : أنَّ سَبَبَ ذلك كُلِّهِ مَزْجُ الحَقِّ بالباطِلِ ، فالأَوَّلُ : مَحبَّةُ الصَّالحينَ ، والثاني : فِعْلُ أُناسٍ مِنْ أَهلِ العِلمِ والدِّينِ شيئاً أَرادُوا بِهِ خيراً ، فظَنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّهُمْ أَرادُوا بِهِ غَيْرَهُ .

السادسةُ : تفسيرُ الآيةِ التي في «سُورَةِ نُوحٍ» [2] .

السابعةُ : جِبِلَّةُ الآدَمِيِّ في كونِ الحقِّ يَنْقُصُ في قَلْبِهِ ، والباطِلُ يَزِيدُ .

الثامنةُ : أنَّ فيهِ شاهِداً لِمَا نُقِلَ عن السَّلفِ أنَّ البِدْعَةَ سَبَبُ الكُفْرِ .

التاسعةُ : معرفةُ الشَّيطانِ بِمَا تَؤُولُ إليهِ البِدْعَةُ ، ولو حَسُنَ قَصْدُ الفاعِلِ .

العاشرةُ : معرفةُ القاعِدَةِ الكُلِّيةِ ، وهيَ النَّهيُ عَنِ الغُلُوِّ ، ومعرِفَةُ ما يَؤُولُ إليهِ .

---

(١) في (عون) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ج) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) ، و«التيسير» (١/ ٥٥٥) : «تُنْكِرُها» . وفي (ب) : «تردها أو قال تنكرها» .

(٢) في (س) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ق) ، و(غ) : «تفسيرُ آيةِ نوح» . وفي (عون) : «آية سُورة ..» ، وفي (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) : «تفسير سورة نوح» !

الحادِيَةَ عَشْرَةَ : مضرَّةُ العُكُوفِ علىٰ القَبْرِ لأجلِ عَمَلٍ صالِحٍ .

الثانيةَ عَشْرَةَ : معرفةُ النَّهيِ عَنِ التَّماثيلِ ، والحِكْمَةِ في إزالَتِها .

الثالثةَ عَشْرَةَ : معرفةُ عِظَمِ شَأْنِ هذهِ القِصَّةِ [١] ، وشِدَّةِ الحاجةِ إليها مع الغَفْلَةِ عنها .

الرابعةَ عَشْرَةَ : وهيَ أَعْجَبُ وَأَعْجَبُ : قراءَتُهُمْ إيَّاهَا في كُتُبِ التَّفسيرِ والحَدِيثِ ، ومَعْرِفَتُهُمْ بمعنىٰ الكَلامِ ، وَكَوْنُ اللهِ حالَ بينَهُ وبينَ قُلُوبِهِمْ [٢] ، حتىٰ اعتقَدُوا أنَّ فِعْلَ قَوْمِ نُوحٍ هو أَفضَلُ العِباداتِ ، واعتَقَدُوا أنَّ نَهْيَ اللهِ ورَسُولِهِ عنهُ هُو [٣] الكُفرُ المُبيحُ للدَّمِ والمالِ .

الخامسةَ عَشْرَةَ : التَّصريحُ أنَّهُم لَمْ يُرِيدُوا إلَّا الشَّفاعَةَ .

السادسةَ عَشْرَةَ : ظَنُّهُمْ أنَّ العُلماءَ الذينَ صوَّرُوا الصُّوَرَ [٤] أَرادُوا ذَلِكَ .

السابعةَ عَشْرَةَ : البيانُ العَظِيمُ في قولِهِ ﷺ : «لا تُطْرُونـي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَىٰ ...[٥]» إلىٰ آخره . فصَلَوَاتُ اللهِ وسلامُهُ علىٰ مَنْ بَلَّغَ

---

(١) في (عون) ، و(ل) ، و(ت) إلىٰ : «القضية» .

(٢) في (عون) ، و(ب) ، و(ط) ، و(مح) ، و(د) ، و(ف) ، و(ض ١ ، ٢) : «بينهم وبين قلوبهم» ، وفي (ن) ، (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ج) ، و(ق) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ش ١ ، ٢) ، والتيسير» (١/ ٥٥٧) : «حالَ بين قلوبهم» .

(٣) في (ب) ، و(مح) ، و(ق) ، و(خ) : «فاعتقدوا أنَّ ما نهىٰ الله ورسوله فهو ..» .

(٤) في (عون) ، و(س) : «الذين صوَّروهم أرادوا ..» .

(٥) في (عون) ، و(ب) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(غ) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(ر) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ق) ، و(مح) ، و(د) ، و(ف) ، و(ض ١ ، ٢) : «النصارىٰ ابنَ مريمَ فصلوات ..» .

البلاغَ[1] المُبينَ .

الثامنةَ عَشْرَةَ : نَصِيحَتُهُ إِيَّانا بهَلاكِ المُتَنَطِّعِينَ .

التاسعةَ عَشْرَةَ : التَّصريحُ أنَّها لَمْ تُعْبَدْ حتَّىٰ نُسِيَ العِلْمُ ، فَفِيها بَيانُ مَعْرِفَةِ قَدْرِ وُجُودِهِ ، ومضرَّةِ فَقْدِهِ .

العِشْرون : أنَّ سببَ فَقْدِ العِلْمِ موتُ العُلماءِ .

❁❁❁

---

(١) في (ن) ، و(ج) ، و(مح) : «... وسلامهُ عليه علىٰ مَا بَلَّغَ مِنَ البلاغِ المبين» . وفي (ق) : «علىٰ ما بلَّغ ..» ، وفي (س) ، و(م) : «وسلامه عليه بلَّغ البلاغ المبين» .

(١٩)

بابُ
ما جاءَ من[1] التَّغليظِ فيمن عبدَ اللهَ عندَ قبرِ رجلٍ صالحٍ فكيفَ إذا عبدَهُ

في «الصَّحيحِ» عنْ عائشةَ رضي الله عنها أنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ كنِيسَةً رَأَتْها بأَرْضِ الحَبَشَةِ وَمَا فيها مِنَ الصُّوَرِ، فقالَ: «**أُولئِكَ إذَا ماتَ فيهم الرَّجُلُ الصَّالِحُ -أو العَبْدُ الصَّالِحُ-** [2] **بَنَوْا علىٰ قَبْرِهِ مَسْجِداً، وصوَّرُوا فيهِ تِلكَ الصُّوَرَ، أُولئِكَ شِرارُ الخَلْقِ عِندَ اللهِ**» [3].

فهؤلاءِ جَمَعُوا بينَ الفِتْنَتَيْنِ: فتنةِ القُبورِ، وفتنةِ التَّماثيلِ [4].

---

(١) في الأصل الثاني، و(عون)، و(ط)، و(ب)، و(ل)، و(ط)، و(أ)، و(خ)، و(ق)، و(مح)، و(ت)، و(خ)، و(ت)، و(ح)، و(د): «ما جاء في».

(٢) في (عون): «العَبْدُ الصَّالِحُ -أو الرَّجُلُ الصَّالِحُ-». وهو لفظ البخاري. والمثبت من الأصلين، وبقية النسخ، و«التيسير» (١/ ٥٧٠).

(٣) رواه البخاري (١/ ٩٥ رقم ٤٣٤)، ومسلم (١/ ٣٧٥ رقم ٥٢٨).

(٤) بلفظه في «إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/ ١٨٤)، وبنحوه في «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (٢/ ٦٧٩).

ولهُما عنها قالَتْ: «لَمَّا نُزِلَ برَسُولِ اللهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لهُ علىٰ وَجْهِهِ، فَإذا اغتَمَّ بها كَشَفَها، فقالَ -وهو كذلك-: «لَعْنَةُ اللهِ علىٰ اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيائِهِمْ مَسَاجِدَ». يُحَذِّرُ ما صَنَعُوا، ولَوْلا ذَلِكَ أُبْرِزَ [1] قَبْرُهُ، غَيْرَ أنهُ خُشِيَ أنْ يُتَّخَذَ مَسْجِداً». أَخْرَجاهُ [2].

ولِـ«مُسْلِمٍ» عَنْ جُنْدُبِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ: سَمِعتُ النَّبيَّ ﷺ قبلَ أنْ يموتَ بِخَمْسٍ وهوَ يقولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ إلىٰ اللهِ أَنْ يَكُونَ لي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فإنَّ اللهَ قَدِ اتَّخَذَني خَلِيلاً، كَمَا اتَّخَذَ إبراهيمَ خَلِيلاً، وَلَوْ كُنتُ مُتَّخِذاً مِنْ أُمَّتي خَلِيلاً، لاتَّخَذْتُ أَبا بَكْرٍ خَلِيلاً، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ كانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنبيائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا القُبورَ مَساجِدَ؛ إِنِّي [3] أَنهاكُمْ عَنْ ذَلِكَ» [4].

---

(١) في (ك)، و(عون)، و(ب)، و(ط)، و(ع ٢)، و(ع٣)، و(أ)، و(ل)، و(مح)، و(خ)، و(ح)، و(د)، و(ض ١، ٢)، و(ف)، و«التيسير» (١/ ٥٧٥): «لأُبرِزَ». وفي رواية للبخاري: «لأَبرَزُوا». وفي (ع): «ولولا ذاكَ».

(٢) رواه البخاري (١/ ٩٥ رقم ٤٣٥، ١٣٣٠، ١٣٩٠)، ومسلم (١/ ٣٧٧ رقم ٥٣١).
قال الشيخ سليمان في «التيسير» (١/ ٥٧٤): «هكذا ثبتَ في أوَّلِ هذا الحديث: «وَلَهُما»، وفي آخره: «أخرَجَاهُ»، بخطِّ المُصَنِّفِ، وأَحَدُ اللَّفظَيْنِ يُغنِي عن الآخَرِ؛ لأنَّ المرادَ صاحِبا «الصحيحين».» اهـ.

(٣) في الأصل، و(م)، و(ف): «فإنِّي». والمثبت من الأصل الثاني، وبقية النسخ، و«صحيح مسلم»، و«التيسير» (١/ ٥٧٧).

(٤) رواه مسلم (١/ ٣٧٧ رقم ٥٣٢).

فقد نَهَىٰ عنهُ في آخِرِ حياتِهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ لَعَنَ -وهو في السِّياقِ- مَنْ فَعَلَهُ ، والصَّلاةُ عندَها مِنْ ذَلِكَ ، وإنْ لَمْ يُبْنَ مَسجِدٌ ، وهو معنىٰ قولِهَا : «**خُشِيَ أنْ يُتَّخَذَ مَسْجِداً**» ؛ فإنَّ الصَّحابةَ رضي الله عنهم لم يكونُوا لِيَبْنُوا حولَ قَبْرِهِ مَسْجِداً ، وكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتِ الصَّلاةُ فيه ، فقد اتُّخِذَ [(١)] مسجداً ، بلْ كُلُّ مَوْضِعٍ يُصَلَّىٰ فيه ؛ يُسَمَّىٰ مَسجداً ، **كما قالَ** ﷺ [(٢)] : «**جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً**» [(٣)] .

ولـ«أحمدَ» بسندٍ جَيِّدٍ عَنِ ابنِ مَسعودٍ رضي الله عنه مرفوعاً : «**إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحياءٌ ، والذِينَ يَتَّخِذُونَ القُبُورَ مَسَاجِدَ**» . ورواهُ أبو حاتمٍ في «صَحيحِهِ» [(٤)] .

---

(١) في (ل) ، و(ق) ، و(ع ٢) : «الصلاةُ فيهِ ، يُسمَّىٰ مسجداً» .

(٢) في الأصل الثاني ، و(ع) ، و(ت) ، و«الاقتضاء» (٢/ ٦٧٧) ، و«فتح الحميد» (٢/ ٨٨٨) : «**كما قالَ النبيُّ** ﷺ» .
تنبيه : قارن بـ«اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦٧٣-٦٧٤ ، ٦٧٧) .

(٣) رواه البخاري (١/ ٧٤ رقم ٣٣٥) ، ومسلم (١/ ٣٧٠ رقم ٥٢١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) رواه أحمد (٦/ ٣٩٤ رقم ٣٨٤٤) ، والبخاري -تعليقاً مجزوماً به- (٩/ ٤٩) ، ووصَلَه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٧/ ٣٧١ رقم ١١٩٣٨) ، و«المسند» (١/ ١٨٦ رقم ٢٧٢) ، والبزار في «مسنده» (٥/ ١٣٦ رقم ١٧٢٤) ، وأبو يعلىٰ (٩/ ٢١٦ رقم ٥٣١٦) ، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٨٨ رقم ١٠٤١٣) ، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٦ رقم ٧٨٩) ، وابن حبان (١٣/ ٢٦٠ رقم ٦٨٤٧) ، والشاشي في «المسند» (٢/ ٤٥ رقم ٥٢٨) ، وأبو بكر الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (٢/ ٧٩٩ رقم ٤٠٢) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١٤٢) . وهو حديث صحيح . جوَّد إسناده ابن تيمية في «الاقتضاء» (٢/ ٦٧٤) ، وحسَّنَ الهيثمي إسناد الطبراني في «المجمع» (٢/ ٢٧) ، وصحَّحهُ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند» (٥/ ٣٢٤) ، والألباني في «تحذير الساجد» (١٨-١٩) .
=

فيه مسائل :

الأولىٰ : ما ذَكَرَ[1] الرَّسُولُ ﷺ فيمَنْ بَنَىٰ مَسْجِداً يُعبَدُ اللهُ فيهِ علىٰ[2] قَبرِ رَجُلٍ صالِحٍ ، وَلَوْ صَحَّتْ نِيَّةُ الفاعِلِ .

الثانيةُ : النَّهيُ عن التَّماثيلِ ، فإذا اجتَمعَ الأَمْرانِ تَغَلَّظَ الأَمرُ[3] .

الثالثةُ : العِبْرَةُ في مُبالَغَتِهِ ﷺ في ذلك . كيفَ بيَّنَ لَهُمْ هذا أَوَّلاً ، ثم قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ قال ما قالَ ، ثُمَّ لمَّا كان في النَّزْعِ لَمْ يَكْتَفِ بما تقَدَّمَ .

الرابعةُ : نَهيُهُ عَنْ فِعْلِهِ عندَ قَبْرِهِ قبلَ أنْ يُوجَدَ القَبْرُ .

الخامسةُ : أنهُ مِنْ سُنَنِ اليهودِ والنصارىٰ في قبورِ أَنبيائِهِمْ .

والحديث يشهَدُ لهُ ما في «الصحيحين» : فالفقرة الأولىٰ بنحوها في مسلم (٤/ ٢٢٦٨ رقم ٢٩٤٩) ، والفقرة الثانية يشهد لها حديث الباب عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(١) «ما» ليست في الأصل ، وقد استَدْرَكتُها من بقية النسخ ، و«التيسير» (١/ ٥٧٦) .

(٢) في (ز١) ، و(خ) : «عند» ، وفي (ب) : «عند أو قال : علىٰ» .

(٣) كذا في الأصل ، و(عون) ، و(س) ، و(ط) ، و(م) ، و(د) ، و(ف) .
ووقع في (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، (ل) ، و(ت) ، و«التيسير» (١/ ٥٧٦) ، و«فتح المجيد» (١/ ٣٩١) : «**النهي عن التَّماثيل بتَغْليظِ الأمرِ**» . إلا أنه في (ل) ، و(ت) : «فغلَّظ» .
وفي (ب) : «وأَغْلَظَ الأمرَ في ذلك» ، وفي (مح) : «وغَلَّظ» .
و«**الأمران**» **في المسألة هما** : فتنة القبور ، وفتنة التماثيل .

السادسةُ : لَعْنُهُ إيَّاهُم علىٰ ذلك .

السابعةُ : أَنَّ مُرادَهُ ﷺ تحذيرُنا [1] عن قَبْرِهِ .

الثامنةُ : العِلَّةُ في [عَدَمِ] [2] إبرازِ قَبْرِهِ .

التاسعةُ : في معنىٰ اتِّخاذِهِ [3] مسجداً .

العاشرةُ : أنهُ قَرَنَ بينَ مَنِ اتَّخَذَها مسجداً وبَيْنَ مَنْ تَقُومُ عليهم السَّاعةُ ، فذَكَرَ الذَّرِيعةَ إلىٰ الشِّرْكِ قبلَ وُقُوعِهِ مع خاتِمَتِهِ .

الحاديةَ عَشْرَةَ : ذِكرُهُ في خُطبَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بخَمْسٍ : الردُّ علىٰ الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا شَرُّ [4] أهلِ البِدَعِ ، بلْ أَخْرَجَهُمْ بعضُ السَّلفِ مِن الثِّنْتَيْنِ والسَّبعِينَ فِرْقَةً ، وَهُمْ : الرَّافِضَةُ ، والجَهمِيَّةُ .

وبسببِ الرَّافِضَةِ حدَثَ [5] الشِّركُ وعِبادَةُ القُبُورِ ، وهُمْ أَوَّلُ مَنْ بنىٰ عليها المساجِدَ .

---

(1) في (ز1 ، 2 ، 3) ، و(ب) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ش1 ، 2) ، و(غ) ، و(مح) ، و«التيسير» (1/ 576) : «مُرادُهُ تَحْذِيرُهُ إيَّانا» . وفي (ت) : «التحذير» .

(2) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، و(م) ، و(ل) ، وهو مُثبت من بقية النسخ ، و«التيسير» (1/ 576) .

(3) في (عون) : «اتخاذ قبرِهِ مسجداً» ، وفي (م) : «ما معنىٰ اتخاذه مسجداً» ؟

(4) في (عون) ، و(س) ، و(ج) ، و(ل) ، و(ق) ، و(ز 1 ، 2 ، 3) ، و(ش1 ، 2) ، و(غ) ، و(مح) ، و(خ) ، و(ت) ، و(د) ، و(ف) : «أشَرُّ» .
وفي (ب) ، و(م) : «أشرار» .

(5) في (ب) : «وقع أو حدث» ، وفي (مح) ، و(خ) : «وقعَ» .

الثانيةَ عَشْرَةَ : ما بُلِيَ بهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ النَّزْعِ .

الثالثةَ عَشْرَةَ : ما أُكرِمَ بهِ ﷺ مِنَ الخُلَّةِ .

الرابعةَ عَشْرَةَ : التَّصريحُ بأنَّها أعلىٰ مِنَ المَحبَّةِ .

الخامسةَ عَشْرَةَ : التَّصريحُ بأنَّ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه [1] أَفْضَلُ الصَّحابَةِ رضي الله عنهم .

السادسةَ عَشْرَةَ : الإشارةُ إلىٰ خِلافَتِهِ رضي الله عنه .

❁❁❁

---

(١) في (ق) : «بأنَّ أبا بكر أفضل ..» .

(٢٠)

بَابُ
مَا جَاءَ أَنَّ الغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ

رَوَىٰ مالِكٌ في «المُوَطَّأ» : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «اللَّهُمَّ لا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَناً يُعْبَدُ ، اشتَدَّ غَضَبُ اللهِ علىٰ قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبورَ أَنْبيائِهِمْ مَساجِدَ»[1] .

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (١/ ٢٤٣ رقم ٤٧٥) ، ورواية أبي مصعب (٥٧٠) ، وسويد بن سعيد (١٨٤) ، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٤٠) بإسنادٍ صحيح عن عطاءِ بن يسار مُرْسَلاً .
وقد روىٰ البزار (١/ ٢٢٠ رقم ٤٤٠ كشف) ، وابن عبد البر (٥/ ٤٢-٤٣) هذا الحديث موصولاً من طريق عمر بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . وقد اختُلِفَ في عمر بن محمد هذا هل هو ابن صُهْبان الضعيف ، أَمْ ابن زيد العُمَري الثقة ، والصحيح أنه الثاني ، كما رجَّحَهُ البزَّار ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٤١-٤٢) ، والشيخ سليمان في «التيسير» (١/ ٦٠٠- ٦٠١) .
والحديث له شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند : أحمد (١٢/ ٣١٤ رقم ٧٣٥٨) ، وابن سعد (٢/ ٢٤١) ، والحميدي (٢/ ٢٢٤ رقم ١٠٥٥) ، وأبي يعلىٰ (١٢/ ٣٣-٣٤ رقم ٦٦٨١) ، والعقيلي في «التاريخ الكبير» كما في «التمهيد (٥/ ٤٤) ، وأبي نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٨٣) ، =

ولابنِ جَريرٍ بِسَنَدِهِ عَنْ سُفيانَ عَنْ مَنصُورٍ عن مُجاهِدٍ [1] : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ [النجم : ١٩] قالَ : «كانَ يَلُتُّ لَهُمُ السَّوِيقَ [2] فَمَاتَ فَعَكَفُوا علىٰ قَبْرِهِ» [3] .

وكَذا قال أبو الجَوْزاءِ عَنِ ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما [4] : «كان يَلُتُّ السَّوِيقَ للحاجِّ» [5] .

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ : «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زائِراتِ القُبُورِ [6] ، والمُتَّخِذِينَ عليها المساجِدَ والسُّرُجَ» . رواهُ أهلُ السُّنَنِ [7] .

(٧/ ٣١٧) ، وابن عبد البر (٥/ ٤٣) ، والسِّلفي في «مشيخة المحدِّثين» (١/ ٥٨٦ رقم ١٥١٠) . وإسناده صحيح ، قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٣/ ٢٦٠ رقم ٢٦٩٨) عن إسناد أبي يعلىٰ : «رجاله ثقات» . وصحَّحهُ الألباني في «تحذير الساجد» (١٧-١٨) .

(١) في (ع) : «عن مجاهد في قوله» ، وفي (د) ، و(ف) : «في قوله تعالىٰ» .

(٢) في (عون) ، و(ب) ، و(ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ل) ، و(ق) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) ، و(خ) ، و(ت) ، و(ح) ، و(د) ، و(ض١ ، ٢) ، و(ف) : «كان يلُتُّ السَّويق للحَاجِّ..» .

(٣) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٢/ ٤٧-٤٨) .

(٤) في الأصل الثاني : «عن ابن عباس قال» .

(٥) رواه البخاري (٦/ ١٤١ رقم ٤٨٥٩) .

(٦) في (عون) ، و(أ) ، و(ع ٢) ، و(ب) ، و(مح) : «زائرات القبورِ من النِّساء» .

(٧) رواه علي بن الجعد في «مسنده» (١/ ٦٤٨ رقم ١٥٥٠) ، والطيالسي (٤/ ٤٥٤ رقم ٢٨٥٦) ، وأحمد (٣/ ٤٧١ رقم ٢٠٣٠ ، ٢٦٠٣ ، ٢٩٨٤ ، ٣١١٨) ، وابن أبي شيبة (٥/ ١٨١ رقم ٧٦٣١ ، ١١٩٣٦) ، وأبو داود (٣/ ٣٦٢ رقم ٣٢٣٦) ، والترمذي (١/ ٣٥٢ رقم ٣٢٠) ، والنسائي (٤/ ٩٤ رقم ٢٠٤٣) ، و«الكبرىٰ» (٢/ ٤٦٩ رقم ٢١٨١) ، وابن ماجه (١/ ٥٠٢ رقم ١٥٧٥) ، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢/ ١٧٨ =

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ الأَوثانِ .

الثانيةُ : تفسيرُ العِبادَةِ .

الثالثةُ : **أنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا مِمَّا يَخافُ وُقُوعَهُ .**

الرابعةُ : قَرْنُهُ بهذا اتِّخاذَ قبورِ الأَنبياءِ مساجِدَ .

الخامسةُ : ذِكرُ [1] شِدَّةِ الغَضَبِ مِنَ اللهِ .

السادسةُ -وهيَ مِنْ أَهَمِّها- : **معرفةُ صِفَةِ عِبادَةِ اللَّاتِ التي هي أَكبَرُ الأَوْثانِ .**

السابعةُ : معرفةُ أنَّهُ قبرُ رَجُلٍ صالِحٍ .

رقم ٤٧٤١ ، ٤٧٤٢) ، وابن الأعرابي في «معجمه» (١/ ٣٣٠ رقم ٦٣٢) ، وابن حبان (٧/ ٤٥٢ رقم ٣١٧٩ ، ٣١٨٠) ، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ١١٥ رقم ١٢٧٢٥) ، والحاكم (١/ ٣٧٤) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٤/ ٧٨) ، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٤١٧ رقم ٥١٠) من حديث أبي صالح عن ابن عباس . قال ابن حبان في «صحيحه» (٧/ ٤٥٣) : «أبو صالح ميزان : ثقة ، وليس بصاحب الكلبي ، ذاك اسمه باذام» . والحديث حسَّنه الترمذي ، والبغوي ، وصحَّحهُ ابن حِبَّان ، والحاكم ، وابن تيمية في «الفتاوىٰ» وأطال في الكلام علىٰ أبي صالح وبيَّن أنه «مولىٰ أم هانئ واسمه باذام» -علىٰ قولٍ عند بعض المحدِّثين- وذَكَرَ مَن احتَجَّ به من العلماء ، انظر : «الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٤٩-٣٥٢) ، (٣١/ ٢٠٦) ، ومِمَّن صحَّحَهُ مِن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر في «المسند» (٣/ ٣٢٣) .

(١) في (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ر) ، و(د) : «ذِكْرُهُ» .

الثامنةُ : أَنَّهُ اسمُ صاحِبِ القَبْرِ ، وَذِكْرُ معنىٰ التَّسمِيَةِ .

التاسعةُ : لَعْنُهُ زَوَّارَاتِ [1] القُبُورِ .

العاشرةُ : لَعْنُهُ مَنْ أَسْرَجَها [2] .

(١) في (ق) ، و(د) : «زائرات» . وفي (ب) : «زوَّارات أو زائرات» .

(٢) في (عون) ، و(خ) : «سرجها» .

(٢١)

بابُ
مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ جَنَابَ التَّوْحِيدِ وَسَدِّهِ كُلَّ طَرِيقٍ يُوصِلُ إِلَى الشِّرْكِ

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ [التوبة : ١٢٨] الآيةَ [(١)].

عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُوراً ، ولا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيداً ، وصَلُّوا عليَّ فإنَّ صَلاتَكُمْ تَبْلُغُني حيثُ [(٢)] كُنْتُمْ» . رواهُ أبو داودَ بإسنادٍ حَسَنٍ ، ورُوَاتُهُ ثِقَاتٌ [(٣)].

---

(١) في (ع) ، و(ك) ، و(ب) ، و(ر) ، و(ق) ، و(ر) ، و(مح) ، و(ح) إلىٰ قوله : «﴿ .. عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ الآيةَ» . وفي (عون) و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ حَرِيصٌ عَلَيْكُم ﴾ .
وفي (ع٣) ، و(أ) ، و(د) ، و(ض ٢،١) ، و(ف) أتم الآية إلىٰ قوله : ﴿ .. بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

(٢) في (ج) ، و(ز ٢ ، ٣) ، و(غ) ، و(خ) ، و(ح) ، و(د) : «حَيْثُ مَا» ، وفي (ب) ، و(ز ١) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(مح) : «أينما» .

(٣) رواه أحمد (١٤/ ٤٠٣ رقم ٨٨٠٤) ، وأبو داود (٢/ ٣٣٦ رقم ٢٠٤٢) ، والطبراني في «الأوسط» (٨/ ٨١ رقم ٨٠٣٠) ، والبيهقي في «الشعب» =

وعن عليِّ بنِ الحُسَينِ رضي الله عنهما : أنهُ رَأَىٰ رَجُلاً يَجِيءُ إلىٰ فُرْجَةٍ كانتْ عِنْدَ قَبْرِ النَّبيِّ ﷺ ، فَيَدْخُلُ فيها فَيَدْعُو [1] ، فَنَهَاهُ ، وقالَ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ [2] حَدِيثاً سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، عن رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ : «**لا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيداً ، ولا بُيُوتَكُمْ قُبُوراً ، فإنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي** [3] **أينَ** [4] **كُنْتُمْ**» . رواهُ في «المُخْتارَةِ» [5] .

(٦/ ٥٣ رقم ٣٨٦٥) ، وصحَّحه النووي في «الأذكار» (٢٠٣) ، وحسَّن إسناده ابن تيمية في «الاقتضاء» (٢/ ٦٥٩) ، و«الإخنائية» (٢٦٦) ، وابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (١٩٩) ، وابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/ ١٩١) ، وسليمان آل الشيخ في «التيسير» (١/ ٦٢٨) ، والألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٦/ ٢٨٢ رقم ١٧٨٠) .

(١) في الأصل الثاني : «فيدخلها فيدعو فيها» .

(٢) في (ب) ، و(مح) ، و(خ) ، و(د) : «أُحَدِّثُكَ» .

(٣) في (ك) ، و (ب) ، و(ع٢) ، و(مح) ، و(ح) ، و(ف) : «وصلُّوا عليَّ فإنَّ صلاتكم تبلغني ..» . وفي (ط) ، و(ق) : «وسلِّموا علي ..» ، وفي (عون) : «وصَلُّوا عليَّ فإنَّ تَسْلِيمَكُم ..» . والمثبت من الأصلين ، وبقية النسخ ، و«التيسير» (١/ ٦٢٨) .

(٤) في (ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ق) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ع ٢) ، و(مح) ، و(خ) ، و(د) ، و(ف) : «أينَمَا» .
وفي (ز ١ ، ٢ ، ٣) : «أينما كنتُ» .

(٥) رواه علي بن حُجْر في «حديثه عن إسماعيل المدني» (٤٩٢ رقم ٤٣٦) ، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٥/ ١٧٨ رقم ٧٦٢٤) ، و«المسند» -كما في «إتحاف الخيرة»- (٢/ ٦١ رقم ١٠٣٨) ، والبخاري في «التاريخ» (٢/ ١٨٦) ، والقاضي إسماعيل في «فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ» (٣٣-٣٤ رقم ٢٠) ، وابن أبي عاصم في «فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ» (٢٨ رقم ٢٦ ، ٢٧) ، وسعيد بن منصور في «سننه» كما في «الإخنائية» لابن تيمية (٢٦٧) ، و«الاقتضاء» (١/ ٣٠٢-٣٠٣) -وساق إسناده في المَوْضِعَيْن-، وأبو يعلىٰ (١/ ٣٦١ رقم ٤٦٩) ، والسِّلفي في «مشيخة المحدِّثين البغدادية» =

فيه مسائل:

الأولىٰ: تفسيرُ آيةِ براءةٌ.

الثانيةُ: إبعادُهُ أُمَّتَهُ عن هذا الحِمَىٰ غايةَ البُعْدِ.

الثالثةُ: ذِكرُ حِرصِهِ علينا ورَأْفَتِهِ ورَحْمَتِهِ.

الرابعةُ: نَهْيُهُ عَن زِيارَةِ قَبْرِهِ علىٰ وَجْهٍ مَخْصُوصٍ، مع أنَّ زِيارَتَهُ مِنْ أَفْضَلِ الأَعمالِ.

الخامسةُ: نَهْيُهُ عَن الإِكثارِ مِنَ الزِّيارَةِ.

السادسةُ: حثُّهُ علىٰ النَّافِلَةِ في البيتِ.

السابعةُ: أنهُ مُتَقَرِّرٌ (١) عِندَهُمْ أنَّهُ لا يُصَلَّىٰ في المَقْبَرةِ.

الثامنةُ: تعليلُهُ ذلك بأَنَّ صلاةَ الرَّجُلِ وسَلامَهُ (٢) عليهِ يَبْلُغُهُ وإِنْ بَعُدَ، فلا حاجةَ إلىٰ مَا يَتَوَهَّمُهُ مَنْ أَرادَ القُرْبَ (٣).

(١/ ٥٨٥ رقم ١٥٠٨)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢/ ٤٩ رقم ٤٢٨). والحديث صحيحٌ بشَوَاهِدِهِ، وقد حسَّنهُ السَّخاوي في «القول البديع» (٢٢٨)، وأطال الشيخ سليمان -في «التيسير»- الكلام علىٰ هذين الحديثين وبيَّن صحَّتَهُما (١/ ٦٢٨-٦٣١)، وصحَّحه الألباني في تعليقه علىٰ كتاب القاضي إسماعيل، وفي «تحذير الساجد» (٩٥).

(١) في (ت): «مستَقِرٌّ».

(٢) في (ب)، و(ز ١، ٢، ٣)، و(ج)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر)، و(مح): «وتسليمَهُ».

(٣) في (عون): «التَّقرب»، وفي (ب)، و(مح): «القبرَ».

التاسعةُ : كونُهُ ﷺ في البَرزَخِ تُعْرَضُ عليه أَعمالُ أُمَّتِهِ في الصلاةِ والسَّلامِ [عليهِ] [1].

❁❁❁

(١) ما بين المعقوفتين من (ب) ، و(ط) ، و(ل) ، و(م) ، و(مح) ، و(ت) ، و(خ) ، و(د) ، و(ض ١، ٢) ، و(ف) .

(٢٢)

باب
ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد[1] الأوثان

وقولهِ تَعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ ﴾ [النساء: ٥١][2].

وقولهِ تَعالىٰ: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ ﴾ [المائدة: ٦٠][3].

وقولهِ: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴾ [الكهف: ٢١].

---

(١) في (ك)، و(س)، و(ب)، و(ر)، و(مح)، و(خ)، و(ح): «تَعْبُدُ»، وفي (ط): «يعبدون».

(٢) في (عون) إلىٰ قوله: «﴿بِٱلْجِبْتِ﴾ الآيةَ». وفي (ق): «﴿مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾» وفي (د): «﴿.. وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا﴾».

(٣) وفي (ع)، و(أ)، و(د)، و(ض ١، ٢) كما في الأصل إلَّا أنَّ في آخرها: «الآيةَ». وفي الأصل الثاني إلىٰ قوله: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾. وفي (عون)، و(ب)، و(ق)، و(مح)، و(ح) إلىٰ قوله: ﴿مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ﴾ الآيةَ».
وفي (خ): «﴿.. مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ الآية».
وفي (س)، و(ز ١، ٢، ٣)، و(ن)، و(ج)، و(ش١، ٢)، و(غ): «﴿.. وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ الآيةَ».

عَنْ أَبي سعيدٍ رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ ، حتىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ» .

قالوا : يا رسولَ اللهِ ! اليهودَ والنَّصارىٰ ؟

قال : «فَمَنْ» ؟ . أَخْرَجاهُ[1] .

وَلِـ«مُسْلِمٍ» عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «إِنَّ اللهَ زَوَىٰ لي الأَرْضَ ، فَرَأَيْتُ مَشارِقَها وَمَغارِبَها ، وإِنَّ أُمَّتي سَيَبْلُغُ مُلْكُها ما زُوِيَ لي مِنْها ، وَأُعْطِيتُ الكَنْزَيْنِ : الأَحمَرَ والأَبيضَ ، وإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لأُمَّتي أَنْ لا يُهْلِكَها بِسَنَةٍ بعامَّةٍ[2] ، وأَنْ لا يُسَلِّطَ عليهم عَدُوًّا مِنْ سِوَىٰ أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بيضَتَهُمْ ، وإِنَّ رَبِّي قالَ : يا مُحَمَّدُ ! إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فإِنَّهُ لا يُرَدُّ ، وَإِني أَعْطَيْتُكَ لأُمَّتِكَ أَلَّا أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ

---

(١) رواه البخاري (٤/ ١٦٩ رقم ٣٤٥٦) ، ومسلم (٤/ ٢٠٥٤ رقم ٢٦٦٩) .
وقد نبَّه الشيخ سليمان في «التيسير» (١/ ٦٥١-٦٥٢) إلىٰ أنه ليس في الصحيحين بهذا اللَّفظِ ، وإلىٰ احتمال أنه عند غيرهما بهذا اللفظ ، وأن المؤلف أراد أصله لا لفظهُ . ولفْظُهُ في الصَّحيحين -والسياق لمسلم- : «لتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كانَ قَبلَكُمْ شِبراً بِشِبرٍ ، وذِراعاً بِذراعٍ ، حتىٰ لو دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لاتَّبَعْتُمُوهُمْ ..» .

(٢) في الأصل الثاني ، و(ك) ، (عون) ، و(س) ، و(ب) ، و(ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ل) ، و(ق) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مـح) ، و(خ) ، و(ت) ، و(ح) ، و(د) ، و(ض ١ ، ٢) : «عامَّةٍ» .
قال الشيخ سليمان في «التيسير» (١/ ٦٦٠) : «هكذا ثبتَ في أصلِ المُصَنِّفِ : «بعامَّةٍ» بالباء ، وهي رواية صحيحةٌ في أصل «مُسلِم» وفي بعض أصوله : «بسَنَةٍ عامَّةٍ» بحذفها» .
وانظر الرواية الأخرىٰ في «مسلم» (٨/ ١٧١ نسخة دار الطباعة العامرة) .

عامَّةٍ [(١)] ، وألَّا أُسَلِّطَ عليهم عَدُوًّا مِنْ سِوَىٰ أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ ، وَلَوِ اجتَمَعَ عليهم مَنْ بِأَقْطارِهَا ، حتىٰ يكونَ بعضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضاً وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضاً» [(٢)] .

ورَواهُ البَرْقانيُّ في «صحيحِهِ» ، وزَادَ : «وَإِنَّما أَخَافُ علىٰ أُمَّتي : الأَئِمَّةَ المُضِلِّينَ ، وإذا وَقَعَ عليهم السَّيفُ لَمْ يُرْفَع إلىٰ يوم القِيامَةِ ، ولا تقومُ السَّاعَةُ حتىٰ يَلْحَقَ حيٌّ مِنْ أُمَّتي بالمُشْرِكِينَ ، وحتىٰ تَعْبُدَ فِئامٌ مِنْ أُمَّتي الأَوْثانَ ، وإنهُ سيكُونُ في أُمَّتي كذَّابونَ ثَلاثُونَ [(٣)] ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبيٌّ ، وأَنا خاتَمُ النَّبِيينَ ، لا نَبِيَّ بَعْدِي .

ولا تَزالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتي علىٰ الحَقِّ مَنصُورَةً ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ [(٤)] حتىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ -تَبارَكَ وتعالىٰ-» [(٥)] .

---

(١) في (ع) ، و(ع٢) ، و(ف) : «بعامَّةٍ» .
(٢) رواه مسلم (٤/ ٢٢١٥ رقم ٢٨٨٩) .
(٣) في الأصل الثاني ، و(ح) ، و«فتح الحميد» (٢/ ١٠٠٣) : «ثلاثون كذابون» .
(٤) في (ط) ، و(ر) ، و(ع ٢) ، و(مح) ، و(خ) ، و(د) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) : «... مَنْ خَذَلَهُم ولا مَنْ خَالَفَهُم» .
(٥) رواه أحمد (٣٧/ ٧٨ رقم ٢٢٣٩٥) ، وأبو داود (٤/ ٢٩٠ رقم ٤٢٥٢) ، وابن ماجه (٢/ ١٣٠٤ رقم ٣٩٥٢) ، وابن حبان (١٦/ ٢٢٠ رقم ٧٢٣٨) ، والحاكم (٤/ ٤٤٩) ، وأبو عوانة (٤/ ٥٠٨ رقم ٧٥٠٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٩) ، و«دلائل النبوة» (٥٣٧ رقم ٤٦٤) ، والمستغفري في «دلائل النبوة» (١/ ٢١٦ رقم ٧٤) ، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (١/ ١٨٤ رقم ٤ ، ٥٥ ، ٣٦١) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ١٨١) ، و«دلائل النبوة» (٦/ ٥٢٦-٥٢٧) . والحديث صحَّحهُ ابن حبان ، والحاكم ، والألباني .

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ آيةِ النِّساءِ .

الثانيةُ : تفسيرُ آيةِ المائدةِ .

الثالثةُ : تفسيرُ آيةِ الكهفِ .

الرابعةُ -وهيَ مِنْ أهمِّها- : ما مَعْنىٰ الإيمانِ بالجِبتِ والطَّاغُوتِ في هذا المَوْضِعِ ؟

هل هو اعتِقادُ قَلبٍ ؟ أو هُوَ مُوافقَةُ أَصحابِها مع بُغْضِها ومَعْرِفَةِ بُطلانِها ؟

الخامسةُ : قولُهُمْ إنَّ الكفارَ الذينَ يَعرفونَ كُفْرَهُمْ أَهْدَىٰ سبيلاً مِنَ المؤمنينَ !

السادسةُ -وهي المَقصُودُ[1] بالتَّرجَمَةِ- : أنَّ هذا لا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ في هذهِ الأُمَّةِ ، كما تَقَرَّرَ في حديثِ أَبي سعيدٍ .

السابعةُ : **التَّصريحُ بوُقُوعِها - أَعْنِي : عِبادَةَ الأَوْثانِ - في هذهِ الأُمةِ في جُمُوعٍ كثيرةٍ .**

الثامنةُ : **العجَبُ العُجابُ**[2] : خروجُ مَنْ يدَّعي النُّبوةَ ، مِثلَ المُختارِ ، معَ تَكَلُّمِهِ بالشَّهادَتَيْنِ ، وتَصْريحِهِ أَنَّهُ مِنْ هذهِ الأُمَّةِ ،

---

(١) في الأصل : «المقصودة» والمثبت من بقية النسخ .

(٢) في (ط) : «أعجب..» ، وفي (عون) ، و(س) : «أعجبُ العجائب» .

وأنَّ الرَّسولَ حقٌّ ، والقرآنَ حقٌّ ، وفيهِ أنَّ مُحَمَّداً خاتَمُ النَّبيين ، ومع هذا يُصَدَّقُ في هذا كُلِّهِ مع التَّضادِّ الواضِحِ !

وقَدْ خَرَجَ المُخْتَارُ في آخِرِ عَصْرِ الصَّحابَةِ ، وتَبِعَهُ فِئامٌ كَثِيرٌ [(١)] .

التاسعةُ : البِشارَةُ بأنَّ الحقَّ لا يزولُ بالكُلِّيَّةِ كما زالَ فِيما مَضَىٰ ، بل لا تزالُ عليهِ طائفةٌ .

العاشرةُ : الآيةُ العَظيمةُ [(٢)] : أَنَّهُم -مع قِلَّتِهِمْ- لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ ، ولا مَنْ خالَفَهُمْ .

الحاديةَ عَشْرَةَ : أنَّ ذلكَ إلىٰ أَشْراطِ السَّاعةِ [(٣)].

الثانيةَ عَشْرَةَ : ما فيهِ مِنَ الآياتِ العَظِيمةِ :

منها : إِخبارُهُ بأَنَّ اللهَ زَوَىٰ لهُ المَشارِقَ والمَغارِبَ ، وأخبرَ بمَعْنىٰ ذلك فوَقَعَ كما أَخبَرَ ، بخلافِ الجَنُوبِ والشَّمالِ .

وإِخبارُهُ بأنهُ أُعْطِيَ الكَنْزَيْنِ .

وإخبارُهُ بإجابةِ دَعْوَتِهِ لأُمَّتِهِ في الاثْنَتَيْنِ .

[وإخبارُهُ بأَنَّهُ مُنِعَ الثَّالثةَ .

---

(١) في (ب) : «كثيرة» ، وفي (ق) ، و(هـ) : «فئام من الناس» .

(٢) في (س) ، و(ط) ، و(م) ، و(ل) ، و(ت) : «العظمىٰ» .

(٣) في (ط) : «أنَّ ذلك الشرط لقيام الساعة» ، وفي بقية النسخ مثل الأصل إلَّا أنه «من» بدل «إلىٰ» ، والمثبت من الأصل ، و(م) ، و(د) ، و(ل) ، و(خ) ، و(ت) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) .

وإخبارُهُ بوقوعِ السَّيفِ ، وأَنهُ لا يُرْفَعُ إِذَا وَقَعَ][1] .

وإخبارُهُ بإِهلاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضاً ، وسَبْيِ بعضِهِمْ بعضاً .

وخوفُهُ علىٰ أُمَّتِهِ من الأَئِمَّةِ المُضِلِّينَ .

وإخبارُهُ بِظُهُورِ المُتَنَبِّئِينَ في هذهِ الأُمَّةِ .

وإخبارُهُ بِبَقَاءِ الطَّائفةِ المَنْصُورَةِ .

وكُلُّ هذا وَقَعَ كما أَخْبَرَ ، مع أَنَّ كُلَّ واحِدَةٍ[2] مِنهَا مِنْ أَبْعَدِ ما يكونُ[3] في العُقُولِ .

الثالثةَ عَشْرَةَ : حَصْرُهُ الخوفَ علىٰ أُمَّتِهِ من الأَئِمَّةِ المُضِلِّينَ ؟!

الرابعةَ عَشْرَةَ : التَّنبيهُ علىٰ معنىٰ عِبادَةِ الأوثانِ .

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو مثبت من بقية النسخ .

(٢) في (ل) : «واحِدٍ» .

(٣) في (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) : «من أبعد أن تكون» .

(٢٣)

بَابُ
مَا جَاءَ فِي السِّحْرِ

وقولِ اللهِ تَعَالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ﴾ [البقرة : ١٠٢] (١) .

وقولِهِ : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ ﴾ [النساء : ٥١] .

قالَ عُمَرُ رضي الله عنه : «**الجِبتُ** : السِّحرُ ، **والطاغوتُ** : الشَّيطانُ» (٢) .

وقال جابِرٌ : «**الطواغيتُ** : كُهَّانٌ كانَ يَنْزِلُ (٣) عليهم الشَّيطانُ في

(١) في (ب) ، و(مح) ، و(ح) إلىٰ قوله : ﴿.. لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾ الآيةَ» .

(٢) علَّقهُ البخاري في «صحيحه» (٦/ ٤٥) ، ووَصَلَهُ سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٢٤٧ رقم ٢٥٣٤) ، و-جزء التفسير- (٤/ ١٢٨٣) ، والحربي في «غريب الحديث» (٣/ ١١٧٧) ، والطبري (٤/ ٥٥٦) ، (٧/ ١٣٥) ، وابن المنذر (٢/ ٧٤٥ رقم ١٨٧٠ ، ١٨٧٨) ، وابن أبي حاتم (٣/ ٩٧٤ رقم ٥٤٤٣) في تفاسيرهم ، ومكي بن أبي طالب في «الهداية» (٢/ ١٣٥٤ ، ١٣٥٥) ، وعبد بن حميد في «تفسيره» ، ومسدد في «مسنده» وابن رسته في «الإيمان» كما في «تغليق التعليق» -وساق إسناده-(٤/ ١٩٦) . قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٨/ ١٠٠) : «إسنادُهُ قويٌّ» .

(٣) في (ق) ، و(ف) : «كانت تنزِلُ» .

كُلِّ حيٍّ واحِدٌ»[1].

عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «اجتَنِبُوا السَّبعَ المُوبِقاتِ».

قالوا: يا رَسُولَ اللهِ! وَمَا هُنَّ؟

قالَ: «الشِّركُ باللهِ، والسِّحْرُ، وقَتْلُ النَّفسِ التي حَرَّمَ اللهُ إلَّا بالحَقِّ، وأَكْلُ الرِّبا، وأَكْلُ مالِ اليَتِيمِ، والتَّولِّي يومَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَناتِ الغافِلاتِ المُؤْمِناتِ»[2].

وعن جُنْدُبٍ مَرْفُوعاً: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ[3] بالسَّيْفِ». رواهُ التِّرمِذِيُّ، وقالَ: «الصَّحِيحُ أنَّهُ مَوْقُوفٌ»[4].

---

(١) علَّقهُ البخاري (٦/ ٤٥)، ووصله الطبري (٤/ ٥٥٨)، وابن أبي حاتم (٣/ ٩٧٦ رقم ٥٤٥٢).

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٠ رقم ٢٧٦٦)، ومسلم (١/ ٩٢ رقم ٨٩).
وفي (ب)، و(ع٣)، و(ز١، ٢، ٣)، و(ش ١، ٢)، و(ن)، و(ج)، و(ر)، و(غ)، و(ح)، و(د)، و«فتح الحميد» (٣/ ١٠٥٧) بعد الحديث: «أخْرَجاهُ».
ونبَّهَ الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٦٨٤) إلىٰ أن المُصَنِّفَ أَوْرَدَهُ غيرَ معزوٍّ!

(٣) كذا ضَبَطَ الكلمة بالأصلين، و(أ).
قال في «التيسير» (٢/ ٦٩٣): «رُوِيَ بالهاءِ وبالتَّاءِ وكِلاهُما صحيح».

(٤) رواه الترمذي (٣/ ١٢٧ رقم ١٤٦٠)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٦١ رقم ١٦٦٥)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٤٤)، والبغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٥٤٦ رقم ٣٦٥)، والرامهرمزي في «المحدِّث الفاصل» (٤٨٥)، والدارقطني في «سننه» (٤/ ١٢٠ رقم ٣٢٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٨٥)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٥٨٠)، =

وفي «صحيحِ البُخاريِّ» عَنْ بَجَالَةَ بنِ عَبَدَةَ قالَ : كَتَبَ عمرُ بنُ الخَطَّابِ ﵁ : «أَنِ اقتُلُوا كُلَّ ساحِرٍ وسَاحِرَةٍ» . قالَ : فَقَتَلْنَا ثلاثَ سَوَاحِرَ[1] .

والحاكم (٤/ ٣٦٠) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٣٦) عن جندب بن كعب الغامدي المعروف بـ«جندب الخير» ﵁ .
والحديثُ صحَّحهُ الحاكم ووافقه الذَّهبي ، ورجَّح الذَّهبي في «الكبائر» وَقْفَهُ (١١) . وقال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ، وإن كان الشيخان تَرَكَا حديث إسماعيل بن مسلم فإنه غريب صحيح ، وله شاهد صحيح علىٰ شرطهما» ! لكن الحديث ضعَّفهُ جمعٌ مِن العلماء بسبب إسماعيل هذا ، فقد ضعَّفه البخاري والترمذي ، والألباني في «الضعيفة» (٢/ ٦٤١ رقم ١٤٤٦) ، وقد مال المؤلف -والترمذي ، والذهبي قبله ، والألباني بعدهُ- إلىٰ أن الصحيحَ وَقفُهُ .

(١) رواه الشافعي في «مسنده» (٢/ ٨٩ رقم ٢٩٠) ، وعبد الرزاق (١٠/ ١٧٩ رقم ١٨٧٤٥ ، ١٨٧٤٦ ، ١٨٧٥٦) ، وأحمد (٣/ ١٩٦ رقم ١٦٥٧) ، وابن أبي شيبة (١٠/ ١٣٦ رقم ٢٩٥٨٥) ، (١٧/ ٤١٠ رقم ٣٣٣٢٠) ، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ١١٩ رقم ٢١٨٠) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» (١/ ٧٨ رقم ٨٠) ، وأبو داود (٣/ ٢٨٤ رقم ٣٠٤٣) ، وأبو يعلىٰ (٢/ ١٦٧ رقم ٨٦١) ، والبزار في «مسنده» (٣/ ٢٦٨ رقم ١٠٦٠) ، وعبد الله بن أحمد في مسائله عن أبيه (٤٢٧ رقم ١٥٤٢) ، والشاشي (١/ ٢٨٤ رقم ٢٥٤ ، ٢٥٥) ، والخلال في «الجامع» -أهل الملل والردة والزنادقة- (٢/ ٥٣١ رقم ١٣٥٥) ، وابن الجارود (٣/ ٣٥٢ رقم ١١٠٥) ، واللالكائي في «السنة» (٧/ ١٢٨٧ رقم ٢٢٧٦-٢٢٧٧) ، وابن حزم في «المحلىٰ» (١١/ ٣٩٧) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٣٦) ، و«الصغرىٰ» (٣/ ٢٢٦) ، و«المعرفة» (١٢/ ٣٠٢) . وإسنادُهُ صحيحٌ ، وقد صحَّحهُ ابن حزم ، والألباني وغيرهما .
والمؤلف عزىٰ الحديث للبخاري ولعلَّه أرادَ أَصْلَهُ لا لَفْظَهُ ، فقد رواه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٩٦ رقم ٣١٥٦) . وقد سبقه إلىٰ هذا العزو : اللالكائي ، وابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ١٩٠) وغيرهما من الأئمة .

وصَحَّ عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها : أَنَّها أَمَرَتْ بِقَتْلِ جارِيَةٍ لَهَا سَحَرَتْها ؛ فقُتِلَتْ [1].

وكَذَلِكَ صَحَّ عَنْ جُنْدُبٍ رضي الله عنه [2].

---

(١) ذكره الشافعي في «مسنده» (٢/ ٨٩ رقم ٢٩٠)، ومالك في «موطئه» (٢/ ٤٤٤ رقم ٢٥٥٣)، ورواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٤٥٨ رقم ٢٨٧٦)، ووصله عبد الرزاق (١٠/ ١٨٠ رقم ١٨٧٤٧)، وابن أبي شيبة (١٤/ ٣٠١ رقم ٢٨٤٩١، ٢٩٥٨٣)، وعبد الله بن أحمد في «مسائله عن أبيه» (٤٢٧ رقم ١٥٤٣)، والخلال في «الجامع» -أهل الملل والردة والزنادقة- (٢/ ٥٢٩ رقم ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٥٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٨٧ رقم ٣٠٣)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٣٦)، و«الصغرىٰ» (٣/ ٢٦٦)، و«المعرفة» (١٢/ ٢٠٣)، والسِّلفي في «الطيوريات» (٥٩٠ رقم ١٠٣٧). وذَكَرُوا أنَّ أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه أنكر عليها ؛ لأنها قتلتها دون إذنه.

قال الإمام أحمد بن حنبل -كما نقَلَهُ الخلَّال- : «أَمْرُهم إلىٰ السُّلطان، هو يَحْكُمُ في ذلك، والقتلُ عليهم إذا كانَ ذلك، وتبيَّنَ أَمْرُهُمْ».

(٢) رواه عبد الرزاق (١٠/ ١٨١ رقم ١٨٧٤٨)، وابن أبي شيبة (١٤/ ٥٩١ رقم ٢٩٥٨٠)، والبخاري في «التاريخ» (٢/ ٢٢٢)، والخلال في «الجامع» (٢/ ٥٣١ رقم ١٣٥٥)، والبغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٥٤٥ رقم ٣٦٤)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٧٧ رقم ١٧٢٥)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٤٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٥٧٩ رقم ١٥٨٨، ١٥٨٩)، والحاكم (٤/ ٣٦١)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٣٦). وإسنادُهُ صحيحٌ، صحَّحه الذَّهبي في «تاريخ الإسلام» (٢/ ٣٩٥)، والألباني في «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٦٤٢ رقم ١٤٤٦). وجاء في بعض مصادر تخريج الأثر أن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنكر علىٰ جندب رضي الله عنه فعله هذا، لنفس السبب المتقدم في قصة حفصة رضي الله عنها.

قال أحمدُ : «عَنْ ثلاثةٍ مِنْ أَصحابِ النَّبيِّ ﷺ»[1] .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ آيةِ البَقَرةِ .

الثانيةُ : تفسيرُ آيةِ النِّساءِ .

الثالثةُ : تفسيرُ الجِبْتِ والطَّاغُوتِ ، والفَرْقُ بينَهُما .

الرابعةُ : أنَّ الطَّاغوتَ قَدْ يكونُ مِنَ الجِنِّ ، وقد يكونُ مِنَ الإنسِ .

الخامسةُ : معرِفَةُ السَّبْعِ المُوبِقاتِ المَخْصُوصَةِ[2] بالنَّهْيِ .

السادسةُ : أنَّ السَّاحِرَ يَكْفُرُ .

السابعةُ : يُقْتَلُ ولا يُسْتَتَابُ .

الثامنةُ : وجودُ هذا في المُسْلِمِينَ علىٰ عَهْدِ عُمَرَ ، فكَيْفَ بَعْدَهُ ؟!

❁❁❁

---

(١) رواه الخلَّال في «الجامع» عن الإمام أحمد بن حنبل (٢/ ٥٢٩ رقم ١٣٤٥) .

(٢) في الأصل ، و(مح) ، و(ف) : «المخصوصات» والمثبت من بقية النسخ .

(٢٤)

بابٌ
بيانِ شيءٍ مِنْ أنواعِ السِّحرِ

قالَ أَحمدُ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- : حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ جَعْفرٍ ، حدَّثنا عَوْفٌ ، عَنْ حَيَّانَ بنِ العَلاءِ ، حدَّثَنا قَطَنُ بنُ قَبِيصَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبيَّ ﷺ قال : «**إِنَّ العِيافَةَ ، والطَّرْقَ ، والطِّيَرَةَ مِنَ الجِبْتِ**»[(١)] .

---

(١) رواه أحمد (٢٥/ ٢٥٦ رقم ١٥٩١٥) ، ومعمر في «جامعه» (١٠/ ٤٠٣ رقم ١٩٥٠٢) ، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٣/ ٤٥٤ رقم ٢٦٩٣١) ، و«الأدب» (٢١٧ رقم ١٧٤) ، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٣٥) ، والحربي في «غريب الحديث» (٣/ ١١٧٧) ، والبخاري في «التاريخ» (٧/ ١٧٣) ، وأبو داود (٤/ ١٤٧ رقم ٣٩٠٧) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٦٦ رقم ١١٠٤٣) ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣١٢ رقم ٧٠٩١) ، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٣٦٩ رقم ٩٤١-٩٤٥) ، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٧٤ رقم ٥٤٤٢) ، وابن حبان (١٣/ ٥٠٢ رقم ٦١٣١) ، والدولابي في «الكنىٰ» (١/ ٨٦) ، وابن القانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٤٢) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٣٣٣ رقم ٥٧٣٥) ، و«أخبار أصبهان» (٢/ ١٥٨) ، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (١/ ٣٢٢ رقم ٣٧) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٣٩) ، و«الآداب» (١٨٣ رقم ٤٧٠) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٢٥) عن عوف به ، وإسناده حسن من أجل حيَّان فإنه مقبول ، ولذلك صحَّحهُ ابن حِبَّان ، وحسَّن إسناده النووي في «رياض الصالحين» (٦٣٧) ، وابن تيمية في «الفتاوىٰ» (٣٥/ ١٩٢) ، وجوَّد إسناده ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٣/ ٣٦٥).

قالَ عوفٌ : «**العِيَافةُ** : زَجْرُ الطَّيرِ . **والطَّرْقُ** : الخَطُّ يُخَطُّ بالأَرضِ»[1] .

و«**الجِبْتُ**» : قال الحَسَنُ : «رَنَّةُ الشَّيطانِ» . إسنادُهُ جَيِّدٌ[2] .

ولأبي دَاوُدَ ، والنَّسائيِّ ، وابنِ حِبَّانَ في «صَحِيحِهِ» المُسْنَدُ مِنهُ[3] .

وعَنْ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما **قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ : «**مَن اقتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجومِ ؛ فَقَدِ اقتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ ، زادَ ما زادَ**» . رواهُ أبو دَاودَ وإِسنادُهُ[4] صَحِيحٌ[5] .

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ، وأبو داود ، والبيهقي في «الكبرىٰ» و«الآداب» كما تقدمت الإحالة إليه . وعوف هنا هو أحد رواة الحديث وهو : ابن أبي جميلة (ت: ١٤٦هـ) .
قال الشيخ سليمان في حاشية الأصل الثاني : «والطَّرقُ : يَخُط في الأرض» .

(٢) رواه أحمد ، والبيهقي في «الكبرىٰ» كما تقدَّم مع حديث الباب .

(٣) **قال الشيخ سليمان في «التيسير»** (٢/ ٧٠٩) : «**يعني** : أنَّ هؤلاءِ رَوَوا الحدِيثَ واقتَصَرُوا علىٰ المرفوعِ مِنهُ ، ولم يَذْكُروا التفسيرَ الذي فسَّرهُ بهِ عوفٌ» .

(٤) في (ع) ، و(عون) ، و(ب) ، و(ط) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ج) ، و(أ) ، و(ل) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) ، و(خ) ، و(ت) ، و(ح) : «بإسنادٍ» ، وفي (د) ، و(ض ١ ، ٢) : «بسندٍ» .

(٥) رواه أحمد (٣/ ٤٥٤ رقم ٢٠٠٠) ، (٥/ ٤١ رقم ٢٨٤٠) ، وابن أبي شيبة (١٣/ ١٦٤ رقم ٢٦١٥٩) ، وعبد بن حميد (١/ ٥٩٩ رقم ٧١٣) ، وأبو داود (٤/ ١٤٥ رقم ٣٩٠٥) ، وابن ماجه (٢/ ١٢٢٨ رقم ٣٧٢٦) ، والحربي في «غريب الحديث» (٣/ ١١١٩) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٢٥ رقم ٧٠١) ، والطبراني في «الكبير» (١١/ ١١٠ رقم ١١٢٧٨) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٣٨) ، و«الشعب» (/ ١٦٨ رقم ٤٨٣٢) ، و«الآداب» (١٨٢ رقم ٤٦٦) ، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٧٩٢ رقم ١٤٧٧) . وإسنادُهُ صحيحٌ ، رجالُهُ كلهم ثقات ، وقد صحَّحَ إسناده النووي في =

وللنَّسائيِّ مِنْ حَديثِ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً، ثُمَّ نَفَثَ فيها؛ فَقَدْ سَحَرَ، وَمَنْ سَحَرَ؛ فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئاً، وُكِلَ إِليهِ» (١).

وعَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «أَلَا هَلْ أُنَبِّئُكُمْ ما العَضْهُ؟ هِيَ النَّمِيمَةُ؛ القالَةُ بَيْنَ النَّاسِ». رواهُ مُسْلِمٌ (٢).

ولَهُما عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إِنَّ مِنَ البَيانِ لَسِحْراً» (٣).

«رياض الصالحين» (٦٣٧)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوىٰ» (٣٥/ ١٩٣)، و«جامع المسائل» (٧/ ٤٤٥)، والذهبي في «الكبائر» (٧٢)، وسليمان آل الشيخ في «التيسير» (٢/ ٧٠٩)، والألباني في «الصحيحة» (٢/ ٤٣٥ رقم ٧٩٣).

(١) رواه النسائي في «الصغرىٰ» (٧/ ١١٢ رقم ٤٠٧٩)، و«الكبرىٰ» (٣/ ٤٤٩ رقم ٣٥٢٨)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣٤٢) والطبراني في «الأوسط» (٢/ ١٢٧ رقم ١٤٦٩) من طريق عبَّاد بن ميسرة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه. وله علتان: الأولىٰ: أن عباداً ليِّنٌ، والثانية: أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة عند الجمهور. وبالأولىٰ أعله الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٧٨)، وبالثانية أعله المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٣٢). قال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٣/ ٦٩) في كلام الذهبي: «كذا قال! ويتوجَّه أنه حديث حسن»؛ لأن بعض أهل الحديث يوثقون عباداً، منهم ابن حبان وغيره. انظر: «الثقات» لابن حبان (٧/ ١٦١)، وقال ابن معين: «ليس به بأس» «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٨٤). والحديث له شاهد من حديث عبد الله بن عُكيم رضي الله عنه تقدَّم تخريجه في «باب ما جاء في الرقىٰ والتمائم».

(٢) رواه مسلم (٤/ ٢٠١٢ رقم ٢٦٠٦).

(٣) رواه البخاري (٧/ ١٩ رقم ٥١٤٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه مسلم (٢/ ٥٩٤ رقم ٨٦٩) من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه.

فيه مسائل :

الأولىٰ : أنَّ العِيافَةَ والطَّرْقَ [والطِّيَرَةَ] مِنَ الجِبْتِ .

الثانيةُ : تفسيرُ العِيَافَةِ [والطَّرْقِ] [1] .

الثالثةُ : أَنَّ عِلمَ النُّجومِ مِنْ أنواعِ [2] السِّحْرِ .

الرابعةُ : العَقْدُ [3] معَ النَّفْثِ [4] مِنْ ذَلِكَ .

الخامسةُ : أَنَّ النَّميمةَ [5] مِن ذلك .

السادسةُ : أَنَّ مِن ذلك بعضَ الفَصاحَةِ .

❁❁❁

---

(١) ما بين المعقوفتين في المسألة الأولىٰ والثانية سقط من الأصل ، وهو مثبت من بقية النسخ .

(٢) في (عون) ، و(ط) ، و(ن) ، و(ل) ، و(غ) ، و(ر) : «مِن نَوْع» .

(٣) في (م) : «أنَّ العقدَ ..» .

(٤) في (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) : «بينَ النَّفث» !

(٥) في (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) : «النميمة بين الناس ..» .

(٢٥)

بابُ
مَا جَاءَ فِي الكُهَّانِ وَنَحْوِهِم

رَوَىٰ مُسلِمٌ في «صَحِيحِهِ» عَنْ بَعضِ أَزْوَاجِ النَّبيِّ ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ قالَ : «**مَنْ أَتَىٰ عرَّافاً فَسَأَلَهُ عَنْ شَيءٍ فَصَدَّقَهُ ؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ أَرْبَعِينَ يوماً**»[١] .

وَعَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ : «**مَنْ أَتَىٰ كاهِناً فَصَدَّقَهُ بِما يَقُولُ ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِما أُنْزِلَ علىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ**» . رواهُ أبو داودَ[٢] .

---

(١) رواه مسلم (٤/ ١٧٥١ رقم ٢٢٣٠) عن أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها ، وليس فيه : «فَصَدَّقَهُ» ، وهي من رواية الإمام أحمد (٢٧/ ١٩٧ رقم ١٦٦٣٨) وإسنادها صحيح .

(٢) رواه أحمد (١٥/ ١٦٤ رقم ٩٢٩٠) ، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١/ ٤٢٣ رقم ٤٨٢) ، وأبو نعيم الفضل بن دُكين في «الصلاة» (٧٠ رقم ١٥) ، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٦) ، وأبو داود (٤/ ١٤٥ رقم ٣٩٠٤) ، والترمذي (١/ ١٧٨ رقم ١٣٥) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٨/ ٢٠١ رقم ٨٩٦٧ ، ٨٩٦٨) ، وابن ماجه (١/ ٢٠٩ رقم ٦٣٩) ، والدارمي (١/ ٧٣٢ رقم ١١٧٦) ، وابن الجارود (١/ ١٠٤ رقم ١٠٧) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣٤٠) ، والطحاوي في «معاني الآثار» (٣/ ٤٥ رقم ٤٤١٦) ، و«شرح مشكل الآثار» (١٥/ ٤٢٩ رقم ٦١٣٠) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ١٩٧) ، و«المعرفة» (١٠/ ١٦٤ رقم ١٤٠٦٧) . وهو حديث صحيح ، صححه أحمد شاكر في تحقيقه لـ«سنن الترمذي» (١/ ٢٤٤) ، والألباني في «الإرواء» (٧/ ٦٨ – ٧٠ رقم ٢٠٠٦) .

وللأَرْبَعَةِ ، والحاكمِ وقال : «صَحيحٌ علىٰ شَرْطِهِما» ، عن [أبي هريرة رضي الله عنه] [(١)] : «**مَنْ أَتَىٰ عَرَّافاً أو كاهناً فصدَّقَهُ بِما يَقُولُ ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِما أُنْزِلَ علىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ**» [(٢)] .

---

(١) في الأصل ، والأصل الثاني ، و(ع) ، و(ك) ، و(س) ، و(ع٢) ، و(ع٣)، و(غ) ، و(أ) ، و(ل) ، و(ف) ، و(ض ٢) -وهي من أقدم النسخ- ، و«التيسير» (٢/ ٧٢٥) بياضٌ ، وقد قال الشيخُ سليمان أنَّ المُؤلِّفَ بيَّض لاسم الرَّاوي ، وكتب الشيخ سليمان بهامش الأصل أنَّ الرَّاوي هو «أبو هريرة رضي الله عنه » -وهو كما قال- ، وكما هو مثبت في كثير من النسخ ، وقد رأيتُ تركَهُ علىٰ ما تَرَكَهُ عليه مؤلِّفهُ وقدماء النسَّاخ من تلاميذه -رحمهم الله- كالشيخ سليمان وغيره مع عِلْمِهِم بالرَّاوي .

وفي (ب) ، و(مح) مكان البياض : «**وعنه قال**» .

(٢) رواه أحمد (١٥/ ٣٣١ رقم ٩٥٣٦) ، وإسحاق (١/ ٤٣٤ رقم ٥٠٣) ، والحاكم (١/ ٨) ، والبيهقي (٨/ ١٣٥) ، والحديث صحَّحه الحاكم ، ووافقه الذهبي في «الكبائر» (٧٢) ، وصحَّحه الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٧٢٥) ونَقَلَ تَصحِيحَ الحافظ العراقي له .

قال الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٧٢٥) : «عزو المصنِّف إلىٰ الأَربعةِ ليسَ كذلك ، فإنهُ لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ منهم ، وأَظُنُّهُ تَبِعَ في ذلك الحافظ ، فإنه عزاه في «الفتح» [(١٠/ ٢٢٧)] إلىٰ أصحاب السُّنَنِ والحاكم فَوَهِمَ ، ولَعَلَّهُ أَرادَ الذي قَبْلَهُ» .

قلتُ : ووقع في نسخة (عون) ، و(ب) ، و(ط) ، و(ق) ، و(ن) ، و(ج) ، و(أ) ، و(ل) ، و(ق) ، و(ز ١، ٢، ٣) ، و(ش١، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) ، و(ت) ، و(خ) ما يوافق توجيه الشيخ سليمان ففيها : «رواه أبو داود والأربعة والحاكم ...» .

وفي (أ) بعدها : «وعن» -ثم بياض- وكتب بالهامش «أبي هريرة» . وفي (ق) مكان البياض : «ولم يخرجاه» ولم تذكر الحديث .

ولأبي يَعْلىٰ بِسَنَدٍ جيِّدٍ، عنِ ابنِ مسعودٍ مِثْلُهُ مَوْقُوفاً [1] .

وعَن عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه مَرْفُوعاً [2] : «**لَيْسَ مِنَّا : مَن تَطيَّرَ أو تُطُيِّرَ لهُ، أو تَكَهَّنَ أو تُكُهِّنَ لهُ، أو سَحَرَ أو سُحِرَ لهُ، ومَن أَتىٰ كاهِناً فصَدَّقهُ بما يقولُ، فقد كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ علىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ**». رواه البَزَّارُ بإسنادٍ جيِّدٍ [3] .

ورواهُ الطَّبرَانِيُّ بإسنادٍ حَسَنٍ مِن حديثِ [4] ابنِ عباسٍ دُونَ قولِهِ :

---

(١) رواه معمر في «جامعه» (١١/ ٢١٠ رقم ٢٠٣٤٨)، وابن الجعد في «مسنده» (٢/ ٧٧٢ رقم ٢٠٢٧-٢٠٣٩)، والطيالسي (١/ ٣٠٠ رقم ٣٨١)، والبزار (٥/ ٣١٥ رقم ١٩٣١)، وأبو يعلىٰ (٩/ ٢٨٠ رقم ٥٤٠٨)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٧٦ رقم ١٠٠٠٥)، و«الأوسط» (٢/ ١٢٢ رقم ١٤٥٣)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٢)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٣٦) من طرق عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه موقوفاً. وهو أثر صحيح، جوَّدَ إسنادَهُ المُنْذِري في «الترغيب» (٤/ ٣٦)، وابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٢٢٨)، وقال البُوصيري في «إتحاف المهرة» (٦/ ١١٤)، والهيثمي في «المجمع» (٥/ ١١٨) : «رجاله ثقات».

(٢) في (ج)، و(غ) : «مرفوعاً قال : قال رسول الله ﷺ». وفي (ب)، و(ز ١، ٢، ٣)، و(ش١، ٢)، و(مح)، و(ح)، و(ض ١، ٢) : «.. حصين قال : قال رسول الله ﷺ».

(٣) رواه البزار (٩/ ٥٢ رقم ٣٥٧٨)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٦٢ رقم ٣٥٥). قال المنذري في «الترغيب» (٤/ ٣٣) : «إسناده جيِّد»، وكذا قال ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٢٢٧). وقال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ١١٧) : «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، خلا إسحاق بن الربيع وهو ثقة»، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٢٢٨ رقم ٢١٩٥).

(٤) في الأصل الثاني، و(ت)، و(ل) : «بإسنادٍ حَسَن عن ابن عباس ..» ! وفي (د)، و(ض ١، ٢) : «من حديث ابن عباس بسندٍ حسن دون ..».

«وَمَنْ أَتَىٰ..» إلىٰ آخرِهِ [1] .

قال البغوِيُّ : «العَرَّافُ : الذي يدَّعي مَعرِفَةَ الأُمورِ بمُقَدِّماتٍ يَسْتَدِلُّ بها علىٰ المَسْرُوقِ ومَكانِ الضَّالَّةِ ونَحْوِ ذلك .

وقيلَ : هو الكاهِنُ ، والكاهِنُ : هو الذي يُخْبِرُ عَنِ المُغَيَّباتِ في المُسْتَقْبَلِ .

وقيلَ : الذي يُخبِرُ عمَّا في الضَّميرِ» [2] .

وقالَ أبو العبَّاسِ [3] ابنُ تيْمِيَّةَ : «العرَّافُ : اسمٌ للكاهِنِ والمُنَجِّمِ والرَّمَّالِ ونَحْوِهِمْ مِمَّن يَتَكَلَّمُ في مَعرفَةِ الأُمورِ بهذِهِ الطُّرُقِ» [4] .

وقال ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما - في قَوْمٍ يَكْتُبُونَ «أَبَا جَادَ» وَيَنْظُرُونَ في النُّجومِ - : «ما أُرَىٰ [5] مَن فَعَلَ ذلك لهُ عِندَ اللهِ مِنْ

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٠١ رقم ٤٢٦٢) ، والبزار وأبو يعلىٰ كما في «المطالب العالية» (٣/ ١٠٢) ، و«إتحاف المهرة» (٤/ ٤٧٢) ، وفيه زمعة بن صالح ضعيف كما في «التقريب» (٣٤٠) . لكن يشهد له حديث عمران المتقدِّم وغيره ، ولذلك حسَّنه المنذري في «الترغيب» (٤/ ٣٣) .

(٢) «شرح السنة» تأليفه (١٢/ ١٨٢) .

(٣) في (ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) : «أبو العباس تقي الدين ..» .

(٤) «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية (٣٥/ ١٧٣) .

(٥) كذا ضبطها في الأصل ، وقال في «التيسير» (٢/ ٧٣٥) : «يجوزُ فتحُ الهمزةِ بمعنىٰ : لا أعلَمُ له عِندَ اللهِ مِن خَلاقٍ ، أي : مِن نَصيب ، ويجوزُ ضَمُّها بمعنىٰ : لا أظن ذلك ؛ لاشتِغالِهِ بما فيه مِن اقتحام الخَطَر والجهالة وادِّعاءِ عِلم الغيب الذي استأثَرَ اللهُ بِهِ» .

خَلاقٍ»[1] .

فيه مسائل :

الأولىٰ : أنهُ لا يَجتَمِعُ تصديقُ[2] الكاهِنِ معَ الإيمانِ بالقُرآنِ[3] .

الثانيةُ : التَّصريحُ بأنَّهُ كُفْرٌ .

الثالثةُ : ذِكْرُ مَن تُكُهِّنَ لهُ .

الرابعةُ : ذِكرُ مَن تُطُيِّرَ لهُ .

الخامسةُ : ذِكرُ مَنْ سُحِرَ لهُ .

السادسةُ : تَعَلُّمُ «أَبَا جَادٍ»[4] .

السابعةُ : الفَرْقُ بينَ الكاهِنِ والعرَّافِ .

---

(١) رواه ابن وهب في «الجامع» (٢/ ٧٦٩ رقم ٦٩٠) ، وعبد الرزاق (١١/ ٢٦ رقم ١٩٨٠٥) ، وابن أبي شيبة (١٣/ ١٦٤ رقم ٢٦١٦١) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٣٩) ، و«الشعب» (٧/ ١٦٨ رقم ٤٨٣١) ، و«الآداب» (١٨٣ رقم ٤٦٧) ، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٧٩٣ رقم ١٤٧٨) وإسنادُهُ صحيحٌ .
قال الشيخ سليمان في حاشيته علىٰ الأصل : «**الخَلَاق** : الحظ» .

(٢) في (ل) : «أنه لا يجتمعُ في قلبٍ تصديق ..» ، وفي (ب) : «الكُهَّان أو الكَاهِن» ، وفي (مح) : «الكهَّان» .

(٣) في (ر) ، و(مح) : «بالقرآنِ في القلبِ» .

(٤) في (م) ، و(د) ، و(س) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) : «ذكرُ تعلُّم أبا جاد» ، وفي (ل) : «تَعَلُّمُ أبي جاد» ، وفي (س) ، و(خ) : «ذكرُ مَنْ تعلم أبا جاد» . والمثبت من كافة النسخ حتىٰ الناقصة منها .

(٢٦)

بابُ
مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ

عَنْ جابرٍ رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ النُّشْرَةِ ، فقالَ : «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» . رواهُ أَحمَدُ بسَنَدٍ جيِّدٍ ، وأبو داودَ [(١)] .

وقالَ : «سُئِلَ أحمدُ عنها ، فقالَ : «ابنُ مَسْعُودٍ يَكْرَهُ هذا كُلَّهُ» [(٢)] .

وفي «البخاريِّ» عن قتادَةَ : قُلْتُ لابنِ المُسَيَّب [(٣)] : رَجُلٌ بِهِ طِبٌّ ، أَوْ يُؤَخَّذُ عَنْ امرأَتِهِ ، أَيُحَلُّ عنهُ أَوْ يُنَشَّرُ ؟ قالَ : «لا بأسَ بِهِ ،

---

(١) رواه أحمد (٢٢/ ٤٠ رقم ١٤١٣٥) ، وأبو داود (٤/ ١٣٠ رقم ٣٨٦٨) ، وابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣١٥) ، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٣٥١) . وإسناده صحيح . قال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٣/ ٦٣) : «إسنادٌ جيِّد» ، وحسنه ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٢٤٤) ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٦١١ رقم ٢٧٦٠) وتعقَّب ابن حجر في تحسينه ، وقال : «الصواب تصحيحه» ؛ لأن رجاله ثقات رجال الشيخين غير عقيل بن معقل وهو ثقة .
وفي (مح) ، و(ح) قال بعد الحديث : «وعليه يُحمل قول الحسن» .

(٢) ذكره ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٣/ ٦٣) .

(٣) ضبطه في الأصل : «المسيَّب» و«المسيِّب» وجعل فوقها كلمة «معاً» .
وفي (عون) ، و(ب) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ج) ، و(ق) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(مح) ، و(خ) ، و(ح) ، و(د) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) : «السعيد بن المسيب» .

إِنَّما يُرِيدُونَ بِهِ الإصلاحَ ، فأَمَّا ما يَنْفَعُ ، فَلَمْ يُنْهَ عَنْهُ» انتهىٰ [1] .

ورُوِيَ عنِ الحَسَنِ أنهُ قالَ : «لا يَحُلُّ السِّحرَ إِلَّا ساحِرٌ» [2] .

قال ابنُ القيِّمِ : «النُّشْرَةُ : حَلُّ السِّحرِ عَنِ المَسْحُورِ ، وهيَ نَوْعانِ :

حَلٌّ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ ، وهوَ الذي مِنْ عَمَلِ الشَّيطانِ ، وعليهِ يُحْمَلُ قولُ الحَسَنِ ، فَيَتَقَرَّبُ النَّاشِرُ والمُنْتَشِرُ إلىٰ الشَّيْطانِ بِما يُحِبُّ ، فَيُبْطِلُ عَمَلَهُ عنِ المَسْحُورِ .

والثاني : النُّشْرَةُ بالرُّقيةِ والتَّعَوُّذاتِ والدَّعَواتِ والأَدْوِيَةِ المُباحَةِ ، فهذَا جَائِزٌ» [3] .

فيه مسائل [4] :

الأولىٰ : النَّهيُ عنِ النُّشرَةِ .

الثانية : الفَرقُ بينَ المَنْهِيِّ عنهُ والمُرَخَّصِ فيهِ مِمَّا يُزِيلُ الإشكالَ .

---

(١) رواه البخاري (٧/ ١٣٧) معلقاً ، ووصله ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٦٥ رقم ٢٣٩٨٩) ، وأبو بكر الأثرم في «السنن» كما في «فتح الباري» (١٠/ ٢٤٤)، و«التغليق» (٥/ ٤٩) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٢٤٤) وإسناده صحيح كما قال ابن حجر في «التغليق» .

(٢) رواه الطبري في «التهذيب» كما في «الفتح» (١٠/ ٢٤٤) ، و«التغليق» (٥/ ٤٩) وصحَّح ابن حجر إسناده .

(٣) «إعلام الموقعين» (٤/ ٣٩٦) .

(٤) كذا في الأصل وبقية النسخ ، وفي (عون) ، و(ب) -كما تقدمت الإشارة إليه- : «ما في هذا الباب من المسائل» .

(٢٧)

بَابُ
مَا جَاءَ فِي التَّطَيُّرِ

وَقَوْلِ اللهِ تعالىٰ : ﴿ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ١٣١] (١) .

وَقَوْلِهِ : ﴿ قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ ﴾ [يس : ١٩] الآيَةَ .

عَنْ أَبِي هُرَيرةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «لا عَدْوَىٰ ، وَلا طِيَرَةَ ، وَلا هَامَةَ ، وَلا صَفَرَ» أَخْرَجاهُ (٢) .

زادَ مُسلِمٌ : «وَلا نَوْءَ ، وَلا غُولَ» (٣) .

---

(١) في (ل) ، و(ق) ، و(ت) ، و(ر) ، و(ب) ، و(م) ، و(مح) ، و(خ) ، و(ت) ، و(ح) ، و(د) ، و(ف) : «﴿ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ الآيَةَ» .

(٢) رواه البخاري (٧/ ١٢٦ رقم ٥٧٠٧) ، ومسلم (٤/ ١٧٤٤ رقم ٢٢٢٠) .

(٣) من رواية أبي هريرة رضي الله عنه : «وَلا نَوْءَ ولَا صَفَرَ» (٤/ ١٧٤٤ رقم ٢٢٢٠) . ومن رواية جابر رضي الله عنه : «وَلَا غُولَ وَلا صَفَرَ» (٤/ ١٧٤٥ رقم ٢٢٢٢/ ١٠٨) .

كتب الشيخ سليمان بهامش الأصل : «قولُهُ «وَلا غُولَ» ، **الغُولُ** : أَحَدُ الغيلانِ وهوَ جِنسٌ مِنَ الجِنِّ كانت العَرَبُ تَزْعُمُ أَنَّ الغُولَ في الفلاةِ تَتَراءَىٰ للناس فتَتَغَوَّلُ تَغوُّلًا ، أي : تَلَوَّنُ تلوُّناً في صُورٍ شَتَّىٰ ، وتَغُولُهُم ، أي : تُضِلُّهُمْ عن الطَّريق وتُهْلِكُهُم ، فنَفَاهُ النبيُّ ﷺ وأبطَلَهُ . **وقيل** : ليسَ نفياً =

ولَهُما عَنْ أَنسٍ رضي الله عنه قالَ : قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ : «لا عَدْوَىٰ ، وَلا طِيَرَةَ ، وَيُعْجِبُني الفَأْلُ» ، قالوا : وَمَا الفأْلُ ؟ قالَ : «الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ» (١) .

ولأبي داودَ -بسَنَدٍ صَحِيحٍ- عَنْ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ رضي الله عنه قالَ : ذُكِرَتِ الطِّيَرَةُ عندَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فقالَ : «أَحْسَنُها : الفَأْلُ ، وَلا تَرُدُّ مُسْلِماً فَإِذَا رَأَىٰ أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ ، فَلْيَقُلِ : اللَّهُمَّ لا يَأْتي بالحَسَناتِ إِلَّا أَنْتَ ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئاتِ إِلَّا أَنْتَ ، وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ» (٢) .

لوُجودِ الغُول ، وإنَّما فيه إبطالُ زَعْم العرب في تلوُّنِهِ واغْتِيالِهِ ، فيكون المعنىٰ : أنها لا تَستطيعُ أن تُضِلَّ أَحَداً» .

(١) رواه البخاري (٧/ ١٣٩ رقم ٥٧٧٦) ، ومسلم (٤/ ١٧٤٦ رقم ٢٢٢٤) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٤٤٧ رقم ٢٦٩٢٠ ، ٣٠١٥٧) ، و«الأدب» (٢٠٥ رقم ١٦٢) ، وأبو داود (٤/ ١٥١ رقم ٣٩١٩) ، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٣٥٥ رقم ٧٩٩) ، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٢٦٢) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٨٠ رقم ٢٩٣) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٣٩) ، و«الدعوات الكبير» (١/ ٢٨٧ رقم ٥٠٠) ، و«الآداب» (١٨٤ رقم ٤٧٢) ، و«الشعب» (٢/ ٤٠٠ رقم ١١٢٨) ، والخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٦٥ رقم ٧٦) ، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٢٨) من طريق سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن عروةَ -لا عُقْبةَ- بن عامر رضي الله عنه [كما نبه عليه الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٧٧١)] . قال النووي في «رياض الصالحين» (٦٣٩ رقم ١٦٧٥) : «رواه أبو داود بإسناد صحيح» . وقد أُعِلَّ الحديث بعلتين : إحداهما : حبيب بن أبي ثابت ، والثانية : الاختلاف في صحبة عروة . أما حبيب فقد وثَّقَهُ أبو حاتم [«الجرح والتعديل» لابنه =

وعنِ ابنِ مَسْعُودٍ ﷺ مَرْفُوعاً : «**الطِّيَرَةُ شِرْكٌ ، الطِّيَرَةُ شِرْكٌ**» ، وما مِنَّا إِلَّا ، ولكِنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بالتَّوَكُّلِ» .

رواهُ أبو داودَ ، والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحَهُ [(١)] ، وَجَعَلَ [(٢)] آخِرَهُ مِنْ

(٣/ ١٠٨)] ، وابن معين [«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٩٠)] ، وابن عدي والعجلي وابن حبان وغيرهم ، وأما العلة الثانية فهي مدفوعة بإثبات جماعة من العلماء صحبة عروة ، ولذا سكت أبو داود عن الحديث وقد قال في «رسالته لأهل مكة» (١٨٩): «وما لم أذكر فيه شيئاً : فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض» .

(١) رواه أحمد (٦/ ٢١٣ رقم ٣٦٨٧) ، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٣/ ٤٤٦ رقم ٢٦٩١٩) ، و«الأدب» (٢٠٥ رقم ١٦١) ، و«المسند» (١/ ٨٢ رقم ٢٦٥) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣١٧ رقم ٩٠٩) ، والطيالسي (١/ ٢٧٨ رقم ٣٥٤) ، وأبو داود (٣/ ٢٥٨ رقم ١٦١٤) ، والترمذي (٣/ ٢٥٨ رقم ١٦١٤) ، وابن ماجه (٢/ ١١٧٠ رقم ٣٥٣٨) ، وابن أبي الدنيا في «التوكل» (٨٨ رقم ٤١ ، ٤٢) ، وابن الجعد في «مسنده» (١/ ٣٩٠ رقم ٥٠٣) ، والبزار (٥/ ٢٣٠ رقم ١٨٤٠) ، وأبو يعلىٰ (٩/ ٢٦ رقم ٥٠٩٢ ، ٥٢١٩) ، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٢٩٨ رقم ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ١٧٤٧ ، ١٧٤٨) ، و«معاني الآثار» (٤/ ٣١٢) ، والشاشي (٢/ ١٢١ رقم ٦٥٥) ، والخُلْدي (ت: ٣٤٨هـ) في «فوائده» (٢١١ رقم ٤٦٠) ، وابن بشران في «الأمالي» (١/ ٢٠٢ رقم ٤٦٥) ، وابن حبان (١٣/ ٤٩١ رقم ٦١٢٢) ، والحاكم (١/ ١٧-١٨) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٣٩) ، و«الشعب» (٢/ ٣٩٧ رقم ١١٢٤) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٢/ ١٧٨ رقم ٣٢٥٧) ، والأصبهاني -قوام السنة- في «الترغيب والترهيب» (١/ ٤١٨ رقم ٧٢٩) عن ابن مسعود ﷺ . وهو حديث صحيح ، وقد صحَّحهُ التِّرمذيُّ ، والطَّحاويُّ ، وابنُ حبان ، والحاكمُ ، والذَّهبيُّ ، والألبانيُّ في «الصحيحة» (١/ ٧١٦ رقم ٤٢٩) .

(٢) في (ع) : «وبيَّنَ أنَّ آخره ..» .

قَوْلِ [1] ابنِ مَسْعُودٍ [2].

ولأحمدَ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عمرٍو [3] : «مَنْ رَدَّتْهُ الطِّيَرَةُ عَنْ حاجَتِهِ فقد أَشْرَكَ».

قالوا : فَما كفَّارَةُ ذَلِكَ [4] ؟

قالَ : «أَنْ تَقُولَ : اللَّهُمَّ لا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ ، وَلا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ ، ولا إِلهَ غَيْرُكَ» [5].

---

(1) في (ك) ، و(ب) : «من كلام» .

(2) وقد نصَّ العلماء والحفاظ على ذلك ، فمنهم : سليمان بن حرب -شيخ البخاري- ، والبخاري ، والترمذي كما في «سننه» ، والخطابي ، وأبو القاسم الأصبهاني ، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٦٤) ، والبغوي ، والبيهقي في «الشعب» ، وابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (٣/ ٢٨٠) ، وابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٢٢٤) ، و«النكت» (٢/ ٨٢٦-٨٢٧) وغيرهم .

(3) في (ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ج) ، و(ق) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(ر) ، و(مح) ، و(خ) ، و(ح) : «عبد الله بن عمرو» .

(4) في (ك) : «فَمَا كَفَّارَةُ ذلِكَ يا رسولَ الله ؟» .

(5) رواه عبد الله بن وهب في «الجامع» (٢/ ٧٤٥ رقم ٦٥٨) ، وأحمد (١١/ ٦٢٣ رقم ٧٠٤٥) ، والطبراني في «الكبير» (١٤/ ٣٦ رقم ١٤٦٢٢ ط الجريسي) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٨٠ رقم ٢٩٢) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٢٠١) . قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ١٠٥) : «فيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات» . قال الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٥٤ رقم ١٠٦٥) : «الضعف الذي في حديث ابن لهيعة ، إنما هو في غير رواية العبادلة عنه ، وإلا فحديثهم عنه صحيح ، كما حقَّقه أهل العلم في ترجمته ، ومنهم عبد الله بن وهب ، وقد رواه عنه كما رأيتَ» . وعليه صحَّحَ الحديث .

ولهُ مِنْ حديثِ الفَضْلِ بنِ العبَّاسِ رضي الله عنه : «إِنَّما الطِّيَرَةُ : ما أَمْضَاكَ أو رَدَّكَ» (١).

❊❊❊

فيه مسائل :

الأولىٰ : التَّنبيهُ علىٰ قَوْلِهِ : ﴿ أَلَآ إِنَّمَا طَـٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ ، مع قولِهِ : ﴿ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ﴾ .

الثانيةُ : نَفْيُ العَدْوَىٰ .

الثالثةُ : نَفْيُ الطِّيَرَةِ .

الرابعةُ : نفيُ الهامَةِ .

الخامسةُ : نفيُ الصَّفَرِ .

السادسةُ : أنَّ الفَأْلَ ليسَ مِن ذَلِكَ بَلْ مُسْتَحَبٌّ .

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٣٢٧ رقم ١٨٢٤) ، وابن الجوزي في «جامع المسانيد» (٦/ ٤٣٣ رقم ٦٠٤١) . قال الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٧٧٨) : «رواه أحمد وفي إسناده نظر ، وقرأتُ بخطِّ المصنِّف : «فيه رجلٌ مُخْتَلَفٌ فيهِ ، وفيهِ انقطاعٌ» أي : بين مَسْلَمَةَ وبين الفضل بن العباس» اهـ .
قلتُ : والرَّجُل المُتَكَلَّم فيه هو : محمد بن عبد الله بن عُلاثة ، قال ابن حجر في «التقريب» (٨٦٤ رقم ٦٠٧٨) : «صَدوقٌ يُخطِئُ» .
والحديثُ له شاهِدٌ عن القاسم بن عبد الرحمن الشامي عن أبي أمامة : رواه الروياني (٢/ ٢٩٠ رقم ١٢٢٩) ، وأبو يعلىٰ -كما في «إتحاف الخيرة» (٤/ ٤٧١ رقم ٣٩٥٦)- مِن طَريقَيْن ، وكِلَاهما لا يَخْلُو مِن مَقَالٍ .

السابعةُ : تفسيرُ الفَأْلِ .

الثامنةُ : أنَّ الواقِعَ في القَلْبِ مِنْ ذلك مع كَراهَتِهِ [1] لا يَضُرُّ بل يُذْهِبُهُ التَّوَكُّلُ .

التاسعةُ : ذِكرُ ما يقولُهُ مَنْ وَجَدَهُ [2] .

العاشرةُ : التَّصريحُ بأنَّ الطِّيَرَةَ شِرْكٌ .

الحاديةَ عَشْرَةَ : تفسيرُ الطِّيَرَةِ المَذْمُومَةِ .

---

(١) في (س) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) : «كراهيتِهِ» .
(٢) في (ب) ، و(مح) : «وَجَدَ ذَلِكَ».

(٢٨)

بَابُ
مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ

قالَ البُخارِيُّ في «صَحيحِهِ» : قالَ قتادَةُ : «خَلَقَ اللهُ هذهِ النُّجومَ لثلاثٍ : زِينَةً للسَّماءِ ، وَرُجُوماً للشَّياطِينِ ، وعَلاماتٍ يُهْتَدَىٰ بها . فَمَنْ تَأَوَّلَ فيها غيرَ ذَلِكَ ؛ أَخْطَأَ ، وأضاعَ نَصِيبَهُ ، وتكلَّفَ ما لا عِلْمَ لهُ بِهِ» انتهىٰ (١) .

وكَرِهَ قتادةُ تَعَلُّمَ منازِلِ القَمرِ ، ولَمْ يُرَخِّصْ ابنُ عُيَيْنَةَ فيهِ (٢) ، ذَكَرَهُ حَرْبٌ عنهُما .

ورخَّصَ في تعلُّمِ المنازِلِ أحمدُ وإسحاقُ (٣) .

---

(١) رواه البخاري (٤/ ١٠٧) مُعلَّقاً ، ووصله : الطبري (١٤/ ١٩٣) ، (٢٣/ ١٢٣) ، وابن أبي حاتم (٩/ ٢٩١٣ رقم ١٦٥٣٦) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٢٦ رقم ٧٠٢) ، والخطيب في «القول في علم النجوم» (١٨٥) ، وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر كما في «الدر المنثور» (٦/ ١٤٩) .

(٢) في (ك) ، و(ع٣) ، و(ب) ، و(ح) ، و(د) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ن) ، و(ر) ، و(غ) ، و(ق) ، و(مح) ، و(خ) ، و(ل) : «فيه ابن عيينة» .

(٣) رواه حرب في «مسائله» عن قتادة وابن عيينة (١/ ٥٩٥) .
ورواه عن أحمد وإسحاق (١/ ٥٩٤) .
ورواه عن قتادة السِّلفي في «مشيخة المحدثين ببغداد» (١/ ٢٩٥ رقم ٥٧٥) .

وعن أبي موسىٰ قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «ثلاثةٌ لا يَدْخُلُونَ الجَنةَ : مُدْمِنُ الخَمْرِ ، وقاطِعُ الرَّحِمِ ، وَمُصَدِّقٌ بالسِّحرِ» . رواه أحمدُ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» [١] .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : الحِكْمةُ في خَلْقِ النُّجومِ .

الثانيةُ : الردُّ علىٰ مَنْ زَعَمَ غيرَ ذلكَ .

الثالثةُ : ذِكْرُ الخِلافِ في تَعَلُّمِ المنازِلِ .

الرابعةُ : الوعيدُ فيمَنْ صَدَّقَ بشيءٍ مِنَ السِّحرِ ولو عَرَفَ أنهُ باطِلٌ .

❁❁❁

---

(١) رواه أحمد (٣٢/ ٣٣٩ رقم ١٩٥٦٩) ، وبحشل في «تاريخ واسط» (١٦١) ، وابن حبان (١٢/ ١٦٥ رقم ٥٣٤٦) ، والطبراني -كما في «مجمع الزوائد» (٥/ ٧٤)- ، وأبو يعلىٰ (١٣/ ٢٢٤ رقم ٧٢٤٨) ، والحاكم (٤/ ١٤٦) من حديث أبي حريز «عبد الله بن الحسين» عن أبي بردة عن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه . والحديث إسناده حسن من أجل أبي حريز ، وهو صحيح بشواهده ، وقد صححه ابن حبان ، والحاكم ، والذهبي ، والألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٦٧٤ رقم ٢٥٣٩) .

(٢٩)

بابُ
ما جاءَ في الاستِسقاءِ بالأنواءِ

وقولِ اللهِ تَعالىٰ: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٢].

وعَنْ أَبِي مالِكٍ الأَشعرِيِّ رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «أَرْبَعٌ في أُمَّتي مِنْ أَمْرِ الجاهِلِيَّةِ لا يَتْرُكُونَهُنَّ: الفَخْرُ بالأَحسابِ، والطَّعْنُ في الأَنسابِ، والاستِسْقاءُ بالنُّجومِ، والنِّياحَةُ[(١)]».

وقالَ: «النَّائِحَةُ إِذا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِها، تُقَامُ يومَ القِيامَةِ وعلَيْها سِرْبالٌ مِنْ قَطِرانٍ، ودِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ». رواهُ مُسلِمٌ[(٢)].

ولَهُمَا عَنْ زَيْدِ بنِ خَالِدٍ رضي الله عنه قالَ: صَلَّىٰ لَنَا[(٣)] رَسُولُ اللهِ ﷺ صلاةَ الصُّبحِ بالحُدَيْبِيَةِ علىٰ إِثْرِ سَماءٍ كانَتْ مِنَ اللَّيلِ، فَلَمَّا انصَرَفَ، أَقْبَلَ علىٰ الناسِ، فقالَ: «هَلْ تَدْرُونَ ماذا قالَ رَبُّكُمْ؟».

---

(١) في (عون)، و(ق)، و(ل)، و(ح)، و(خ)، و(ع٣)، و(ع٢)، و(د)، و(ت)، و(ف)، و(هـ)، و(ض ١): «والنِّياحةُ علىٰ المَيِّتِ».

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٤٤ رقم ٩٣٤).

(٣) في (عون)، و(ط)، و(ب)، و(ز١، ٢، ٣)، و(مح)، و(ج)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(خ)، و(ت): «بنا».

قالوا : اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ .

قالَ : «قالَ : أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بي وكافِرٌ ، فَأَمَّا مَنْ قالَ : مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ ؛ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بي كافِرٌ بالكَوْكَبِ ، وَأَمَّا مَنْ قالَ : مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا ؛ فَذَلِكَ كافِرٌ بي مُؤْمِنٌ بالكَوْكَبِ»[(١)] .

ولَهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابنِ عباسٍ مَعْنَاهُ ، وفيهِ : «قال بعضُهُمْ : لقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وكَذَا ، فأَنْزَلَ اللهُ هذهِ الآيةَ : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ إلىٰ قولِهِ : ﴿ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة : ٧٥-٨٢] »[(٢)] .

❁ ❁ ❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ آيةِ الوَاقِعَةِ .

الثانيةُ : الأَربَعُ[(٣)] التي مِنْ أَمْرِ الجاهِلِيَّةِ .

الثالثةُ : ذِكرُ الكُفْرِ في بعضِها .

---

(١) رواه البخاري (١/ ١٦٩ رقم ٨٤٦) ، ومسلم (١/ ٨٣ رقم ٧١) .

(٢) الحديث انفرد به مسلم (١/ ٨٤ رقم ٧٣) .
وفي (ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ن) ، و(ر) ، و(خ) : «إلىٰ قوله : ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ » . وهي الموافقة لرواية مسلم .

(٣) في (س) ، و(ط) ، و(خ) : «ذِكرُ الأربع» .

الرابعةُ : أنَّ مِن الكُفْرِ ما لا يُخْرِجُ مِنَ [1] المِلَّةِ .

الخامسةُ : قولُهُ : «**أَصبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بي وكَافِرٌ**» بِسَبَبِ نُزُولِ النِّعمَةِ !

السادسةُ : التَّفَطُّنُ للإيمانِ في هذا المَوْضِعِ .

السابعةُ : التَّفطُّنُ للكُفْرِ في هذا المَوْضِعِ .

الثامنةُ : التَّفطُّنُ لقولِهِ [2] : «لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وكَذَا» .

التاسعةُ : إخراجُ العالِمِ التَعْليمَ للمَسأَلةِ بالاستِفْهَامِ عنها [3] ؛ لِقَوْلِهِ : «**أَتَدْرُونَ ماذَا قالَ رَبُّكُمْ ؟**» .

العاشرةُ : وَعِيدُ النَّائحةِ .

❁❁❁

---

(١) في (س) ، و (عون) ، و(ت) ، و(ل) ، و«التيسير» (٢/ ٨١٢) : «عن» .

(٢) في الأصل : «في قوله» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) كذا في الأصل ، و(عون) ، و(ت) ، و(ض١ ، ٢) ، و(د) ، وفي بقية النسخ : «فيها» ، وسقطت «فيها» من (ق) ، و(س) .
وفي (ب) ، و(مح) : «إخراجُ العالِم للمُتَعَلِّم المسألةَ بالاستفهام منها» .

بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ :
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [(١)]

وقولِهِ : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ ﴾ [(٢)] . إلىٰ قولِهِ : ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [التوبة : ٢٤] الآيةَ [(٣)] .

عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حتَّىٰ

(١) في الأصل الثاني ، و(ع٣) ، و(خ) بعدها : «الآيةَ» . وفي (عون) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ب) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ن) و(ر) ، (ق) إلىٰ قوله : «﴿أَندَادًا﴾ الآيةَ» . وفي (ح) ، و(د) إلىٰ قوله : «﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ الآيةَ» . والمُثبَت من بقيَّة النسخ ، و«التيسير» (٢/ ٨٢٣) .

(٢) في (ع) ، و(ك) ، و(ل) ، و(ت) ، و(أ) : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾ وزاد في (ع٣) : ﴿ وَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾ .

(٣) في (ز١) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) : «وقوله : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾ الآيةَ» .
وفي (ق) ، و(م) إلىٰ قوله : «﴿ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾ ، وفي (ب) إلىٰ ﴿ وَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾ .
وفي (د) ، و(ض١) : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ ﴾ الآيةَ» .
وذكر في (ض٢) كالعادة الآية تامة إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿.. فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ .

أَكُونَ أَحَبَّ إِليهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوالِدِهِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ» أَخْرَجاهُ [١].

وَلَهُمَا عنهُ قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فيهِ ؛ وَجَدَ حَلاوَةَ الإِيمانِ : أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحبَّ إِليهِ مِمَّا سِوَاهُما ، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ في الكُفْرِ بعدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ في النَّارِ» [٢].

وفي رِوَايَةٍ : «لا يَجِدُ أَحَدٌ [٣] حَلاوَةَ الإِيمانِ حتَّىٰ .. » إلىٰ آخِرِهِ [٤].

وعَنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ : «مَنْ أَحَبَّ في اللهِ ، وَأَبْغَضَ في اللهِ ، وَوَالىٰ في اللهِ ، وَعادَىٰ في اللهِ ، فَإِنَّمَا تُنالُ وَلايَةُ اللهِ بِذَلِكَ ، وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعْمَ الإِيمانِ وَإِنْ كَثُرَت صَلاتُهُ وَصَوْمُهُ ، حتىٰ يكونَ كَذَلِكَ ، وَقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مُؤاخاةِ النَّاسِ علىٰ أَمْرِ الدُّنيا ، وَذَلِكَ لا يُجْدِي علىٰ أَهْلِهِ شَيْئاً» . رواهُ ابنُ جَرِيرٍ [٥].

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ في قَوْلِهِ تعالىٰ : ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾

---

(١) رواه البخاري (١/ ١٢ رقم ١٥) ، ومسلم (١/ ٦٧ رقم ٤٤) .

(٢) رواه البخاري (١/ ١٢ رقم ١٦) ، ومسلم (١/ ٦٦ رقم ٤٣) .

(٣) في الأصل الثاني ، و(ع٣) ، و(ب) ، و(خ) : «أَحَدُكُم» .

(٤) رواه البخاري (٨/ ١٤ رقم ٦٠٤١) .

(٥) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٠ رقم ٣٥٣) ، والعدني في «الإيمان» (١٢٨ رقم ٦٥) ، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٤٠٦ رقم ٣٩٦) .
وروىٰ بعضه : ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩/ ٢٤٠ رقم ٣٥٩١٥) ، وابن أبي الدنيا في «الإخوان» (٦٩ رقم ٢٢) .

[البقرة: ١٦٦] قالَ: «المَوَدَّةُ»(١).

فيه مسائل:

الأولىٰ: تفسيرُ آيةِ البَقَرةِ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ براءَةٌ.

الثالثةُ: وجوبُ مَحَبَّتِهِ ﷺ علىٰ: النَّفسِ، والأَهْلِ، والمَالِ.

الرابعةُ: أنَّ نَفْيَ الإيمانِ لا يَدُلُّ علىٰ الخُروجِ مِنْ الإسلامِ.

الخامسةُ: أنَّ للإيمانِ حَلاوةً قد يَجِدُها الإِنسانُ وَقَدْ لا يَجِدُها.

السادسةُ: أعمالُ القَلْبِ الأَربَعَةِ التي لا تُنالُ وَلايَةُ اللهِ إِلَّا بِها، وَلا يَجِدُ أَحَدٌ طَعْمَ الإيمانِ إِلَّا بِهَا.

السابعةُ: فهمُ الصَّحابيِّ(٢) للواقِعِ: **أنَّ عامَّةَ المُؤَاخاةِ علىٰ أَمْرِ الدُّنيا**.

الثامنةُ: تفسيرُ: ﴿وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾.

---

(١) رواه الطبري (٣/ ٢٧)، وابن أبي حاتم (١/ ٢٧٨ رقم ١٤٩٢)، والحاكم (٢/ ٢٧٢) وصحَّحهُ.

(٢) في (س)، و(ز١، ٢، ٣)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر)، و(خ): «الصَّحابةِ».

التاسعةُ : أنَّ مِنَ المُشْرِكِينَ مَنْ يُحِبُّ اللهَ حُباً شَدِيداً .

العاشرةُ : الوعِيدُ علىٰ مَنْ كانَتِ الثَّمانِيَةُ عِنْدَهُ (١) أَحَبَّ مِنْ دِينِهِ .

الحاديةَ عَشْرَةَ : أنَّ مَنِ اتَّخَذَ نِداً تُساوي مَحَبَّتُهُ مَحَبَّةَ اللهِ فَهْوَ الشِّرْكُ الأَكبَرُ .

(١) في (ب) ، و(ق) ، و(م) : «الثمانيةُ أحبَّ إليه» . ووقع في (ب) : «الدنيا» بدل «الثمانية» .

(٣١)

بابُ قولِ اللهِ تعالى:
﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾

وقولِهِ: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [التوبة: ١٨] الآيةَ[(١)].

وقولِهِ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ﴾ [العنكبوت: ١٠] الآيةَ[(٢)].

عَنْ أَبي سعيدٍ رضي الله عنه مَرْفُوعاً: «إِنَّ مِنْ ضَعفِ اليقِينِ: أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللهِ، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ علىٰ رِزْقِ اللهِ، وَأَنْ تَذُمَّهُمْ علىٰ

---

(١) وقع في الأصل الثاني: «﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾».
وفي (ز١، ٢، ٣) و(عون)، و(مح)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(ت): ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ الآية». وفي (ق) إلىٰ قوله: «﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ الآية». وفي (خ): «﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ الآية».
والمثبت من (ع)، و(ك)، و(م)، (ع٢)، و(ع٣)، و(س)، و(أ)، و«التيسير» (٢/ ٨٥٢) وغيرها.

(٢) في (عون)، و(ق) إلىٰ قوله: ﴿فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ﴾.

ما لَمْ يُؤْتِكَ اللهُ ، إِنَّ رِزْقَ اللهِ لا يَجُرُّهُ حِرْصُ حَرِيصٍ ، وَلَا يَرُدُّهُ كَرَاهِيَةُ كَارِهٍ»[1] .

وعَنْ عائشةَ رضي الله عنها : أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «مَنِ التَمَسَ رِضَا اللهِ بِسَخَطِ النَّاسِ ؛ رَضِيَ اللهُ عنهُ ، وَأَرْضَىٰ عنهُ النَّاسَ ، وَمَنْ التَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللهِ ؛ سَخِطَ اللهُ عليهِ ، وَأَسْخَطَ عليهِ النَّاسَ» . رواهُ ابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحِهِ»[2] .

---

(١) رواه أبو نُعيم في «الحلية» (٥/ ١٠٦) ، (١٠/ ٤١) ، والسُّلمي في «طبقات الصوفية» (٦٨-٦٩) ، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٣٨٣ رقم ٢٠٣) ، والسِّلفي في «الطيوريات» (٦٣٨ رقم ١١٢٩) من طريق السُّدِّي عن عمرو الملائي عن عطية العوفي عن أبي سعيد رضي الله عنه . قال الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٨٥٦) : «هذا الحديث رواه أبو نعيم والبيهقي وأعلَّهُ بمحمدِ بن مروان السُّدِّي ، وقال : «ضعيف» ، وفيه أيضاً عطيَّةُ العوفي ، أَوْرَدَهُ الذَّهبي في الضعفاء والمتروكين ، وقال : ضعَّفوهُ . قلتُ : إسنادهُ ضعيفٌ ، ومعناهُ صحيحٌ» اهـ .
ورُوِيَ موقوفاً عن ابن مسعود رضي الله عنه : رواه هناد في «الزهد» (١/ ٣٠٤ رقم ٥٣٥) ، وابن أبي الدنيا في «اليقين» (٣٣ رقم ٣٢) ، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٧٣٥ رقم ١٤٩١) ، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٣٨٤ رقم ٢٠٥) ورجاله ثقاتٌ ، إلَّا ما كان من انقطاعه بين أبي هارون المدني وابن مسعود .

(٢) رواه ابن حبان (١/ ٥١٠ رقم ٢٧٦) ، وعبد بن حميد (٣/ ٢٣٩ رقم ١٥٢٢) ، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٠٠ رقم ٤٩٩ ، ٥٠٠) من طريق محمد بن المنكدر عن عروة عن عائشة رضي الله عنها . وهو حديث صحيح صحَّحه الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٣٩٢-٣٩٧ رقم ٢٣١١) وأطالَ في ذِكْرِ طُرقه .

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ آيةِ آلِ عِمْرَانَ .

الثانيةُ : تفسيرُ آيةِ براءةٌ .

الثالثةُ : تفسيرُ آيةِ العنكبوتِ .

الرابعةُ : أنَّ اليقينَ يَضْعُفُ وَيَقْوَىٰ .

الخامسةُ : علامةُ ضَعْفِهِ ، وَمِنْ ذلك : هذهِ الثَّلاثُ .

السادسةُ : أنَّ إخلاصَ الخوفِ للهِ مِنَ الفَرائِضِ .

السابعةُ : ذِكرُ ثوابِ مَنْ فَعَلَهُ .

الثامنةُ : ذِكْرُ عِقابِ مَن تَرَكَهُ .

بابُ[(١)] قولِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾

وقولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] الآيةَ[(٢)].

وقولِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٤] الآيةَ[(٣)].

وقولِهِ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ قالَها إبراهيمُ ﷺ حينَ أُلْقِيَ في النَّارِ، وقالَها مُحمَّدٌ ﷺ حينَ قالوا: ﴿إِنَّ

(١) في (ع٣)، و(ب)، و(ق)، و(ح)، و(مح)، و(ج)، و(ز١، ٢، ٣)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر)، و(ض١، ٢): «باب ما جاء في قول الله ...». والمثبت من الأَصْلين، وبقية النسخ، و«التيسير» (٢/ ٨٦٥).

(٢) في (ع٢): « ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ و(ض٢) تتمتها: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

(٣) في (ع)، و (ك)، و(ق)، و(ح)، و(خ)، و(ت)، و(أ)، و(ض١، ٢)، و«التيسير» (٢/ ٨٧٠): «وقولِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآيةَ». وفي (عون)، و(ز٢)، و(ن)، و(غ) إلىٰ قوله: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾.
وسقطت هذه الآية من (ج)، و (ز١)، و(ش١، ٢).

﴿ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا ﴾ [آل عمران : ١٧٣] الآيةَ .
رواهُ البُخارِيُّ [١] .

فيه مسائل :

الأولىٰ : أنَّ التَّوَكُّلَ مِنَ الفَرائِضِ .

الثانيةُ : أنهُ مِنْ شُرُوطِ الإِيمانِ .

الثالثةُ : تفسيرُ آيةِ الأَنفالِ .

الرابعةُ : تفسيرُ الآيةِ في آخِرِها [٢] .

الخامسةُ : تفسيرُ آيةِ الطَّلاقِ .

السادسةُ : عِظَمُ شَأْنِ هذِهِ الكَلِمَةِ .

السابعة : أَنَّها قولُ إِبراهيمَ ومُحَمَّدٍ -صلَّىٰ اللهُ عليهما وسلَّمَ- في الشَّدائِدِ .

---

(١) رواه البخاري (٦/ ٣٩ رقم ٤٥٦٣) .
وفي (ع٣) ، و(ط) ذِكْرُ تَتِمَّةِ الآية : ﴿ .. وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴾ .

(٢) يعني قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ .

بابُ[(١)] قولِ اللهِ تعالى: ﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾[(٢)]

وقولِهِ: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦].

عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الكبائِرِ، قالَ: «الشِّركُ باللهِ، وَاليَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ، والأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ»[(٣)].

وعَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قالَ: «أَكبَرُ الكبائِرِ: الإِشراكُ باللهِ، والأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ، والقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، واليَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ».

---

(١) في (ع٣)، و(ب)، و(ق)، و(ح)، و(مح)، و(ج)، و(ز١، ٢، ٣)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر)، و(ض١، ٢): «باب ما جاء في قول الله ...». والمثبت من الأصلين، و«التيسير» (٢/ ٨٧٨)، وبقية النسخ.

(٢) في (ج)، و(ز٢، ٣)، و(ن)، و(ش١، ٢) و(غ): «﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ ﴾».

(٣) رواه البزار (١/ ٧١ رقم ١٠٦ كشف الأستار)، والطبراني كما في «مجمع الزوائد» (١/ ١٠٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٣١ رقم ٥٢٠١)، والبرديجي في «جزء فيه من روى عن النبي ﷺ من الصحابة في الكبائر» (٦٥ رقم ٢)، وقد وثَّق رجاله الهيثمي في «المجمع»، وحسَّن إسناده الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٧٩ رقم ٢٠٥١).

رواهُ عبد الرَّزاقِ [1].

فيه مسائل:

الأولىٰ: تفسيرُ آيةِ الأَعرافِ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ الحِجْرِ.

الثالثةُ: شِدَّةُ الوَعِيدِ فيمَنْ [2] أَمِنَ مَكْرَ اللهِ.

الرابعةُ: شِدَّةُ الوَعِيدِ في القُنُوطِ [3].

---

(١) رواه معمر في «الجامع» (١٠/ ٤٥٩ رقم ١٩٧٠١)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ١٥٥)، وابن أبي الدنيا في «التوبة» (٥٤ رقم ٣١)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٥٦ رقم ٨٧٨٣-٨٧٨٥)، والطبري في «التفسير» (٦/ ٦٤٨، ٦٥٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٣٤٠ رقم ١٠١٩).

(٢) في الأصل، و(عون)، و(ط)، و(خ): «شِدَّةُ الوَعيدِ في أَمْنِ ..». والمثبت من بقية النسخ.

(٣) في (س): «الثالثة: شِدَّةُ الوَعيدِ فيمَنْ أَمِنَ مَكرَ اللهِ، أو قَنطَ مِن رحمةِ الله».

(٣٤)

بابُ
مِنَ الإيمانِ باللهِ(١) الصَّبرُ على أقدارِ اللهِ

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ﴾ [التغابن : ١١] .

قالَ عَلْقَمةُ : «هو الرَّجلُ تُصِيبُهُ المُصِيبَةُ ، فَيَعْلَمُ أنَّها مِنْ عِنْدِ اللهِ ، فَيَرْضَىٰ وَيُسَلِّمْ»(٢) .

وفي «صحيحِ مُسلمٍ» عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «اثنتانِ في النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ : الطَّعنُ في النَّسَبِ ، والنِّيَاحَةُ علىٰ

---

(١) لفظ الجلالة ساقط من الأصل الثاني ، و(ب) ، و(عون) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ح) . وهو مثبت من الأصل، وبقية النسخ ، و«التيسير» (٢/ ٨٨٩) وغيره .

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٢٩٥) ، وابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله بقضائه» (٤٧ رقم ٧) ، والطبري في «تفسيره» (٢٣/ ١٢) ، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٨/ ١٣٨) ، والثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٣٢٩) ، ومكي في «الهداية» (١٢/ ٧٥٠٨) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٤/ ٦٦) ، و«الشُّعب» (١٢/ ٣٤٥ رقم ٩٥٠٣) ، وعبد بن حميد والفريابي في «تفسيره» والبرقاني في «مستخرجه» كما في «تغليق التعليق» لابن حجر (٤/ ٣٤٢) .
وصحَّحه الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٨٩٢) .

المَيِّتِ» [(١)].

ولَهُما عَنِ ابنِ مسعودٍ مَرْفُوعاً : «ليسَ مِنَّا : مَنْ ضَرَبَ الخُدودَ ، وَشَقَّ الجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَىٰ الجَاهِلِيَّةِ» [(٢)].

وَعَنْ أَنسٍ رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «إِذَا أَرادَ اللهُ بِعَبْدِهِ الخَيرَ ؛ عَجَّلَ لَهُ العُقُوبَةَ [(٣)] في الدُّنيا ، وَإِذَا أَرادَ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ ؛ أَمْسَكَ عنهُ بِذَنْبِهِ حتىٰ يُوَافي بِهِ يَوْمَ القِيامَةِ» [(٤)].

وقالَ النَّبيُّ ﷺ : «إِنَّ عِظَمَ الجَزاءِ مَعَ عِظَمِ البَلاءِ ، وَإِنَّ اللهَ تعالىٰ إِذا أَحَبَّ قَوْماً ابتَلاهُمْ ، فَمَنْ رَضِيَ ؛ فَلَهُ الرِّضا ، وَمَنْ سَخِطَ ؛ فَلَهُ السَّخَطُ» [(٥)]

---

(١) رواه مسلم (١/ ٨٢ رقم ٦٧) .

(٢) رواه البخاري (٢/ ٨٢ رقم ١٢٩٤) ، ومسلم (١/ ٩٩ رقم ١٠٣) .

(٣) في الأصلين ، و(ك) ، و(ع٢) : «بالعُقُوبةِ» . والمثبت من بقية النسخ ، و«التيسير» (٢/ ٨٩٨-٨٩٩) ، ومصادر تخريج الحديث .

(٤) رواه الترمذي (٤/ ٢٠٢ رقم ٢٣٩٦) ، وأبو يعلىٰ (٧/ ٢٤٧ رقم ٤٢٥٤ ، ٤٢٥٥) ، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٥٥) ، والحاكم (٤/ ٦٠٨) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٢٩٢ رقم ٢٠٥٠) ، وابن بشران في «أماليه» (١/ ٩٣ رقم ١٨٠) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٣٩١ رقم ٣١٦) ، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ٢٤٥ رقم ١٤٣٥) من حديث سعد بن سنان عن أنس بن مالك رضي الله عنه . وابن سنان مُتَكَلَّمٌ فيه ، لكن للحديث شاهِدٌ صحيحٌ مِن حديث عبد الله بن مغفل ، وشاهد آخر من حديث أبي هريرة ، وعمار رضي الله عنهم . ولذلك حسَّنه الترمذي ، وصحَّحه الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٢٢٠ رقم ١٢٢٠) .

(٥) في (ب) ، (مح) ، و(ز١) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ح) : «رواه الترمذي وقال : حديث حسن» . وفي (ع٣) ساق الحديثين مساقاً واحداً .

حَسَّنهُ التِّرمِذِيُّ [1] .

فيه مسائل :

الأُولىٰ : تفسيرُ آيةِ التَّغابُنِ .

الثانيةُ : أنَّ هذا مِن الإيمانِ باللهِ .

الثالثةُ : الطَّعنُ في النَّسبِ .

الرابعةُ : شِدَّةُ الوَعِيدِ فِيمَنْ : ضَرَبَ الخُدُودَ ، وشَقَّ الجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَىٰ الجَاهِلِيَّةِ .

الخامسةُ : علَامةُ إرادَةِ اللهِ بِعَبْدِهِ الخيرَ .

السادسةُ : علَامةُ إرادةِ اللهِ بِهِ الشَّرَّ .

السابعةُ : علَامةُ حُبِّ اللهِ للعَبْدِ .

الثامنةُ : تحريمُ السَّخَطِ .

التاسعةُ : ثوابُ الرِّضا بالبلاءِ .

---

(١) رواه الترمذي (٤/ ٢٠٢ رقم ٢٣٩٦) ، وابن ماجه (٢/ ١٣٣٨ رقم ٤٠٣١) ، وابن عدي (٣/ ٣٥٦) ، والقُضاعي (٢/ ١٧١ رقم ١١٢١) ، وابن بشران في «أماليه» (١/ ١١٥ رقم ٢٤٤) ، والبيهقي في «الشعب» (١٢/ ٢٣٤ رقم ٩٣٢٥ ، ٩٣٢٦) ، و«الآداب» (٣٨٧ رقم ١٠٤٢) ، والبغوي (٥/ ٢٤٥ رقم ١٤٣٥) عن أنس رضي الله عنه . وهو حديثٌ حَسَنُ الإسنادِ ، حسَّنه التِّرمذي ، والألباني في «الصحيحة» (١/ ٢٢٧ رقم ١٤٦) .

(٣٥)

بَابُ
مَا جَاءَ فِي الرِّيَاءِ

وقولِ اللهِ تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الكهف : ١١٠] الآيةَ (١) .

عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعاً (٢) : «قالَ اللهُ تعالىٰ : أَنَا أَغْنَىٰ الشُّرَكاءِ عَنِ الشِّرْكِ ، مَنْ عَمِلَ عَمَلاً أَشْرَكَ مَعي فيهِ غَيْرِي ؛ تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ» . رواهُ مُسْلِمٌ (٣) .

---

(١) في (ك) ، و(ع٣) ، و(ض٢) ، و(ف) ، و(ح) : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ . وفي (ب) ، و(مح) ، (ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ذُكر هذا الشاهد ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ ... ﴾ إلخ الآيةِ علىٰ أنه آيةُ الباب ، ولم تُذكر أول الآية التي في الباب وهو وجيهٌ . وفي (ت) إلىٰ قوله : ﴿ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾ . والمثبت من الأصلين ، وبقية النسخ ، و«التيسير» (٢/ ٩١٢) .

(٢) في (ع) ، و(ب) ، و(مح) ، و(ع٣) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ن) و(غ) ، و(ر) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) ، و(ح) : «عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ قال الله تعالىٰ» . والمثبت من الأصلين ، وبقية النسخ ، و«التيسير» (٢/ ٩١٥) .

(٣) رواه مسلم (٤/ ٢٢٨٩ رقم ٢٩٨٥) .

وعَنْ أَبي سعيدٍ ﷺ مَرْفُوعاً : «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ المَسِيحِ الدَّجَّالِ» ؟

قالوا [1] : بلىٰ .

قالَ : «الشِّرْكُ الخَفِيُّ ؛ يَقُومُ الرَّجُلُ فيُصَلِّي ، فَيُزَيِّنُ صَلاتَهُ ؛ لِمَا يَرَىٰ مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ» . رواهُ أحمَدُ [2] .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ آيةِ الكَهْفِ .

الثانيةُ : هذا الأَمرُ العَظِيمُ في رَدِّ العَمَلِ الصَّالِحِ إِذَا دَخَلَهُ شيءٌ لِغَيْرِ اللهِ .

---

(١) في (ع٣) ، و(عون) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١،٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ح) ، و(ف) : «قلنا» .

(٢) رواه أحمد (١٧/ ٣٥٥ رقم ١١٢٥٢) ، وابن ماجه (٢/ ١٤٠٦ رقم ٤٢٠٤) ، وابن منيع في «المسند» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٢٥٩) ، و«مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٩٦) ، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٩٤ مسند عمر) وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٧٤) ، والحكيم الترمذي في «النوادر» (٤/ ١٣٧ رقم ٨٩٤) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٥ رقم ١٧٨١) ، والحاكم (٤/ ٣٢٩) ، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ١٥٥ رقم ٦٤١٣) . قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٣١٥) : «رواه أحمد ورجاله موثوقون» ، وحسَّنهُ البوصيري في «المصباح» ، والألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١١٩ رقم ٣٠) .

الثالثةُ : ذِكْرُ السَّبَبِ المُوجِبِ لِذَلِكَ ، وَهْوَ : **كَمَالُ الغِنَىٰ** .

الرابعةُ : أَنَّ مِنَ الأَسبابِ أَنَّهُ خيرُ الشُّرَكاءِ .

الخامسةُ : خوفُ النَّبِيِّ ﷺ علىٰ أَصحابِهِ مِنَ الرِّياءِ .

السادسةُ : أنه فَسَّرَ ذلكَ أَنْ [1] يُصَلِّيَ المَرْءُ للهِ ، لكن [2] يُزَيِّنُها ؛ لِمَا يَرىٰ مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ [3] .

❁❁❁

(١) في (ق) : «بأَنْ» ، وفي (مح) ، و(ر) : «أنه» .

(٢) في (س) ، و(خ) : «ولكن» .

(٣) كذا في الأصل ، و(ن) ، و(س) ، و(ل) ، و(ت) ، و(ض ١ ، ٢) ، و(ف) ، وفي بقية النسخ : «الرجل» .

بابٌ
مِنَ الشِّرْكِ إرادةُ الإنسانِ بعملِهِ الدُّنيا

وقولُه تعالىٰ : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا ﴾ [هود] الآيتَيْنِ (١) .

في «الصَّحِيحِ» عن أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : «تَعِسَ عبدُ الدِّينارِ ، تَعِسَ (٢) عبدُ الدِّرهَمِ ، تَعِسَ عبدُ الخَمِيصَةِ ، تَعِسَ عبدُ الخَمِيلَةِ ، إنْ أُعْطِيَ رَضِيَ ، وإنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ ؛ تَعِسَ وانتَكَسَ وإذا شِيكَ فَلا انتَقَشَ ، طُوبىٰ لِعَبْدٍ آخذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ في سَبيلِ اللهِ ، أَشْعَثَ رَأْسُهُ (٣) ، مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ ، إنْ كانَ في الحِراسَةِ ؛ كان

(١) في (ل) إلىٰ قوله : ﴿ وَزِينَتَهَا ﴾ ، وفي (ط) ، و(ف) ، و(خ) ، و(ض١) إلىٰ قوله : ﴿ وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ۝١٥ ﴾ ، وفي (أ) ، و(ح) إلىٰ قوله : ﴿ وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ۝١٥ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ﴾ الآيـة» . وفـي (ض٢) إلىٰ قوله : ﴿ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝١٦ ﴾ .

(٢) في الأصل : «وتعس» في الموضعين ، والمثبت من بقية النسخ ، و«التيسير» .

(٣) في الأصل : «رأسُهُ» و«رأسَه» وقال : «جميعاً» أي ضبطها على الحالين . وفي «التيسير» (٢/ ٩٣٩) قال : «أشعثَ رأسُهُ» هو بنصب «أشعثَ» صفةٌ لـ«عبدٍ» ؛ لأنه غير مصروفٍ للصِّفةِ وَوَزْنِ الفعلِ ، و«رأسُهُ» مرفوعٌ على الفاعلية لـ«أشعثَ» وهو مغبرُّ الرَّأس» .

في الحِرَاسةِ ، وإِنْ كانَ في السَّاقَةِ ؛ كان في السَّاقَةِ ، إن استَأْذَنَ ؛ لم يُؤْذَنْ لهُ ، وإنْ شَفَعَ ؛ لَمْ يُشَفَّعْ»[(1)] .

فيه مسائل :

الأولىٰ : إرادَةُ الإنسانِ الدُّنيا بعَمَلِ الآخِرَةِ .

الثانيةُ : تفسيرُ آيةِ هودٍ .

الثالثةُ : تسمِيَةُ الإنسانِ المُسلِمِ : عبدَ الدِّينارِ ، والدِّرْهَمِ ، والخَمِيصَةِ .

الرابعةُ : تفسيرُ ذلك بأنَّهُ : «إنْ أُعْطِيَ رَضِيَ ، وإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ» .

الخامسةُ : قوْلُهُ : «تَعِسَ وانتَكَسَ» .

السادسةُ : قولُهُ : «وَإِذَا شِيكَ فَلا انتَقَشَ» .

السابعةُ : الثَّناءُ علىٰ المجاهِدِ المَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفاتِ .

(١) رواه البخاري (٤/ ٣٤ رقم ٢٨٨٧) .

(٣٧)

بَابُ
مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ وَالأُمَرَاءَ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ أَوْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ(١) فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا [مِنْ دُونِ اللَّهِ](٢)

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما : «يُوشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عَليكُم حِجارَةٌ مِنَ السَّماءِ ، أَقُولُ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وتقُولُونَ : قال أبو بَكْرٍ وَعُمَرُ» ؟!(٣) .

---

(١) في الأصل : «ما حرَّمه فقد ...» ، وفي (أ) : «ما حرَّمهُ الله ..» . والمثبت من الأصل الثاني ، وبقية النسخ ، و«التيسير» (٢/ ٩٤٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأَصْلَين ، و(خ) ، و(ت) ، وهو مثبت من بقية النسخ ، و«التيسير» (٢/ ٩٤٤) ، و«فتح الحميد» (٣/ ١٥٤٨) .

(٣) الرواية بنصِّها ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموعةٍ من كُتبهِ منها «الفتاوىٰ» (٢٠/ ٢١٥) ، وذكرها ابن القيم في «زاد المعاد» (٢/ ١٩٥) ، والصواعق» (٣/ ١٠٦٣) وغيرها .

وقد رواها بنحو هذا اللَّفظ : الإمام أحمد (٥/ ٢٢٨ رقم ٣١٢١) ، والبزار (١١/ ٢٦٤ رقم ٥٠٥٢) ، وابن حزم في «حجة الوداع» (٣٥٣ رقم ٣٩١ - ٣٩٣) ، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١٢١٠ رقم ٢٣٧٨ ، ٢٣٨١) ، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٣٧٧ رقم ٣٧٩ ، ٣٨١) ، والضياء في «المختارة» (١٠/ ٣٣١ رقم ٣٥٧) .

وقالَ أحمدُ بن حَنْبَلٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «عَجِبْتُ لِقَوْمٍ عَرَفُوا الإسنادَ وصِحَّتَهُ ، يَذْهَبُونَ إلىٰ رَأْيِ سُفيانَ ، واللهُ تعالىٰ يقولُ : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [النور : ٦٣] الآيةَ ، أَتَدْرِي مَا الفِتْنَةُ ؟ الفتنةُ : الشِّركُ ، لعَلَّهُ إِذَا رَدَّ بعضَ قولِهِ ، أنْ يَقَعَ في قَلْبِهِ شيءٌ مِنَ الزَّيغِ ؛ فَيَهْلِكَ»[(١)] .

عَنْ عَدِيِّ بنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه : أنهُ سَمِعَ النبيَّ ﷺ يَقْرَأُ هذهِ الآيَةَ : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة : ٣١] الآيَةَ . فَقُلْتُ لهُ : إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ !

قالَ : «أليسَ يُحَرِّمُونَ ما أَحَلَّ اللهُ ؛ فَتُحَرِّمُونَهُ ، وَيُحِلُّونَ ما حَرَّمَ اللهُ ؛ فَتُحِلُّونَهُ» ؟

فقلتُ : بلىٰ .

قالَ : «فَتِلْكَ عِبادَتُهُمْ» . رواهُ أَحمَدُ ، والتِّرْمِذِيُّ[(٢)] وحَسَّنَهُ[(٣)] .

---

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٦٠ رقم ٩٧) ، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية من رواه عن الإمام أحمد في «الصارم المسلول» (٢/ ١١٦-١١٧) .

(٢) في (ع٣) ، و(ز٢،١، ٣) ، و(ق) ، و(ج) ، و(ش١، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ب) ، و(ض١، ٢) ، و(ف) : «... والترمذي وقال : حديثٌ حسنٌ» .

(٣) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٠٦) ، والترمذي (٥/ ١٧٣ رقم ٣٠٩٥) ، والفسوي في «مشيخته» (١٠٥ رقم ١٣٢) ، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٨٤ رقم ١٠٠٥٧) ، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٩٢ رقم ٢١٨ ، ٢١٩) ، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٤١٨) ، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٥٤١) ، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٢٩ رقم =

فيه مسائل:

الأولىٰ: تفسيرُ آيةِ النُّورِ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ براءةٌ.

الثالثةُ: التَّنبيهُ علىٰ معنىٰ العِبادَةِ التي أَنكَرَها عَدِيٌّ.

الرابعةُ: تَمْثِيلُ ابنِ عبَّاسٍ بأبي بكرٍ وعُمرَ رضي الله عنهما، وتَمْثِيلُ أَحمدَ بِسُفْيَانَ.

الخامسةُ: تغيُّرُ الأحوالِ إلىٰ هذه الغايةِ، حتىٰ صارَ عندَ الأكثرِ: عبادةُ الرُّهبانِ هي أفضلُ الأعمالِ، وتُسَمَّىٰ [1]: الوِلايَةَ، وعِبادةُ الأحبارِ هي العِلمُ والفِقهُ! ثُمَّ تغيَّرتِ الحالُ، إلىٰ أَنْ عُبِدَ مَنْ ليس من الصَّالحينَ، وعُبِدَ -بالمعنىٰ الثاني- مَنْ هُوَ مِنَ الجاهِلينَ! [2].

❁ ❁ ❁

---

٧٥٣)، وابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٢٨٣)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ١١٦)، و«المدخل إلىٰ السنن» (١/ ٢٣٣ رقم ٢٦١). والحديث حسَّنه الترمذي -كما في «الدر المنثور» (٧/ ٣٢٣)-، والألباني في «الصحيحة» (٧/ ٢/ ٨٦١ رقم ٣٢٩٣).

(١) في (عون) و(ز١، ٢، ٣) و(مح)، (وم)، و(ج)، و(ن)، و(غ)، و(ر) و(ش١، ٢)، و(ب): «وتسميتها».
وفي (ق)، و«التيسير» (٢/ ٩٥٧): «لا سيما».

(٢) شرح الشيخ العلامة سليمان في «التيسير» (٢/ ٩٥٧-٩٥٨) هذه المسألة شَرْحاً بديعاً، ولَوْلا طولُهُ لنقَلْناهُ بتمامِهِ، فانظره -غيرَ مأمور-.

بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ ﴾ الآيات (١)

وقولِهِ : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ١١] .

وقولِهِ : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾ [الأعراف : ٥٦] .

وقولِهِ : ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [المائدة : ٥٠] الآيةَ .

عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « لا يُؤْمِنُ

---

(١) في (عون) ، و(ق) وقف عند قوله تعالىٰ : « ﴿.. وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ الآيات » .
وفي الأصل الثاني ، و« التيسير » (٢/ ٩٦١) ، و(ط) ، و(ع٣) ، و(ل) ، و(خ) ، (ف) وقف عند قوله : ﴿ ٱلطَّٰغُوتِ ﴾ .
وفي (ع) ، و(ن) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ج) ، و(ر) ، و(غ) ، و(أ) ، و(ض ١) إلىٰ قوله : ﴿ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ ﴾ .
والمثبت من الأصل ، و(م) ، و(ع٢) ، و(ح) ، و(ض٢) .

أَحَدُكُمْ حتىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعاً لِمَا جِئتُ بِهِ» [1] .

قال النَّوَوِيُّ : «حديثٌ صَحِيحٌ ، رُوِّيناه في كتابِ «الحُجَّةِ» بإسنادٍ صَحِيحٍ» [2] .

وقالَ الشَّعبِيُّ : «كانَ بينَ رَجلٍ من المُنافِقِينَ ورَجلٍ من اليهودِ خُصُومَةٌ ؛ فقالَ اليهودِيُّ : نَتَحاكَمُ إلىٰ مُحَمَّدٍ -عَرَفَ أنَّهُ لا يَأْخُذُ

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٤٦ رقم ١٥) ، والحسن بن سفيان في «الأربعين» (٥١ رقم ٩) ، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٨٧ رقم ٢٧٩) ، والبيهقي في «المدخل» (١/ ١٩٢ رقم ٢٠٩) ، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٦٨ رقم ٣١٣) ، والخطيب في «تاريخه» (٤/ ٤٦٩)، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ٢٥١) ، والسِّلفي في «الأربعين البلدانية» (٩٤ رقم ٤٥) ، وابن الجوزي في «ذم الهوىٰ» (١٨) ، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٢) .
وإسنادهُ ضعيف ، فيه نعيم بن حماد متكلَّمٌ فيه من قِبَل حفظه ، فقد كان كثير الخطأ كما في «التقريب» (١٠٠٦ رقم ٧٢١٥) . انظر : «جامع العلوم» لابن رجب (٢/ ٣٩٣-٣٩٥) ، و«ظلال الجنة» للألباني (١٥) .
وقد حكم عليه النووي بالصِّحةِ ، وقال ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٣٠٢) : «رجاله ثقات» .
قال الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٩٧٧-٩٧٨) : «هذا الحديثُ رواهُ الشيخُ أبو الفتح المقدسي في «الحُجَّة علىٰ تارك المحجة» [١/ ٣١] بإسنادٍ صحيح كما قال المصَنِّف عن النووي ....، ورواه الطبراني ، وأبو بكر بن عاصم ، وأبو نعيم في «الأربعين» التي شَرَطَ في أوَّلِها أنْ تكونَ من صحاح الأخبار . وقال ابن رجب : «تصحيحُ هذا الحديث بعيدٌ جداً من وجوه ..» ذَكَرَهَا ، وتعقَّبَهُ بعضُهُمْ . قلتُ : **ومعناهُ صحيحٌ قطعاً ، وإنْ لمْ يَصِحَّ إسنادُهُ وأَصلُهُ في القرآنِ كثيرٌ»** اهـ .

(٢) انظر : «الأربعين النووية» (٨٤) ، وضمن : «المعين علىٰ تفهم الأربعين» لابن الملقن (٤٣٣) .

الرِّشْوَةَ- [1] . وقالَ المُنافِقُ : نَتحاكَمُ إلىٰ اليهودِ -لِعِلْمِهِ أَنَّهم يَأْخُذُونَ الرِّشْوَةَ- [2] فاتَّفَقَا أَنْ يَأْتِيَا كاهِناً في جُهَيْنَةَ فَيَتحاكَمانِ إليهِ ، فَنَزَلَتْ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ ﴾ [النساء : ٦٠] الآيةَ [3] .

وقيلَ : نَزَلَتْ في رَجُلَيْنِ اختَصَما ، فقالَ أَحَدُهُما : نَترافَعُ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ، وقالَ الآخَرُ : إلىٰ كَعْبِ بن الأَشرَفِ ، ثُمَّ تَرافَعا إلىٰ عُمَرَ رضي الله عنه ، فَذَكَرَ لهُ أَحَدُهُما القِصَّةَ . فقالَ -للذي لَمْ يَرْضَ برَسُولِ اللهِ ﷺ- : أَكَذَلِكَ ؟ قالَ : نَعَمْ ، فَضَرَبَهُ بالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ [4] .

---

(١) في الأصل الثاني ، و(ط) ، و(م) ، و(ع٢) ، و(ب) ، و(ل) ، و(خ) ، و(ض١ ، ٢) ، و(ف) بعدها : «ولا يَمِيلُ في الحُكمِ» .

(٢) في (ط) و(م) و(ع٢) ، و(ب) ، و(ل) ، و(خ) ، و(ت) ، و(ض١ ، ٢) ، و(ف) بعدها : «ويَمِيلُونَ في الحُكْمِ» .

(٣) رواه إسحاق بن راهويه في «تفسيره» كما في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٨٩٩) ، و«فتح الباري» -كلاهما لابن حجر- (٥/ ٤٦) ، والطبري (٧/ ١٩٠) ، وابن المنذر (٢/ ٧٦٩ رقم ١٩٤٢) -في تفسيرَيْهِمَا- ، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٥٨ رقم ٧١١) ، والواحدي في «أسباب النزول» (٢٩٩ رقم ١٨٤) ، بسَنَدٍ صَحِيح -مُرْسَلاً- عن الشعبي -رَحِمَهُ اللهُ- . وقد صحَّحهُ ابن حجر في «الفتح» (٥/ ٤٦) .

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٣٧) ، والواحدي في «أسباب النزول» (٣٠٠) ، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٤٢) من طريق الكلبي -محمد بن السائب- عن أبي صالح عن ابن عباس ، وإسناده ضعيف كما أشار إلىٰ ذلك المؤلف بقوله في تصدير الأثر : «وقيل» .
قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥/ ٤٦) : «وهذا الإسنادُ وإن كان ضعيفاً لكن يتقَوَّىٰ بطريق مُجاهد» .
وقال الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٩٨٦) -بعد ذكره لبعض طرق هذه القصة- : «وبالجملةِ فهذه القِصةُ مَشْهُورةٌ مُتداوَلةٌ بين السَّلفِ والخَلَفِ تدَاوُلًا يُغْنِي عن الإسناد ، ولها طرقٌ كثيرةٌ ، ولا يضُرُّها ضَعْفُ إسنادِها» .
وتُنظر طرقها في : «العُجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (٢/ ٨٩٩-٩٠٤) .
=

فيه مسائل:

الأولىٰ: تفسيرُ آيةِ النساءِ، وَمَا فيها مِنَ الإعانَةِ علىٰ فَهْمِ الطَّاغوتِ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ البَقَرةِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الآيةَ.

الثالثة: تفسيرُ آيةِ الأَعرافِ: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾.

الرابعةُ: تفسيرُ [1]: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾.

الخامسةُ: ما قالَهُ الشَّعْبِيُّ في سَبَبِ نُزولِ الآيةِ الأُولىٰ.

السادِسَةُ: تفسيرُ الإِيمانِ الصَّادِقِ والكاذِبِ.

السابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ رضي الله عنه مع المُنافِقِ.

الثامنةُ: كونُ الإِيمانِ لا يَحْصُلُ لأَحَدٍ حتىٰ يكونَ هَوَاهُ تَبَعاً لِمَا جاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

❁ ❁ ❁

تنبيه: قال الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٩٨٧): «**فيه جوازُ تغيير المُنكر باليدِ وإن لم يأذنْ فيهِ الإمامُ**، وكذلِكَ تعزيرُ من فَعَلَ شيئاً من المُنكراتِ التي يستَحِقُّ عليها التعزيرَ، **لكن إذا كان الإمام لا يرضىٰ بذلِكَ، ورُبَّما أدَّىٰ إلىٰ وُقوعِ فُرقَةٍ أو فِتْنَةٍ فيُشْتَرَطُ إِذْنُهُ في التعزيرِ فقط**». يعني: دون إنكار المنكر.

(١) في (ب)، و(ل)، و(ت) في المواضع السابقة تفسير آية البقرة ..، الأعراف ...، المائدة من دون ذِكر نصِّ الآيات.

(٣٩)

بابُ

مَنْ جَحَدَ شيئًا من الأسماءِ والصِّفاتِ

وقولِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠] الآيةَ.

وفي «صحيحِ البُخارِيِّ» [١] قالَ عليٌّ رضي الله عنه: «حَدِّثوا الناسَ بِما يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ ورَسُولُهُ»؟ [٢].

ورَوَىٰ عبدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عنِ ابنِ طاوُسٍ، عَنْ أَبيهِ، عَنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: أَنهُ رَأَىٰ رَجُلاً انتَفَضَ لَمَّا سَمِعَ حَدِيثاً عَنِ النبيِّ ﷺ في الصِّفاتِ، -استِنْكاراً لِذَلِكَ-، فقال: «ما فَرَقُ [٣] هؤلاءِ؟! يَجِدُونَ

(١) فـي (ق)، و(مـح)، و(ج)، و(ز١، ٢، ٣)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر)، و(ب)، و(ح)، و(ض١، ٢)، و(ف): «قـال البخـاري فـي «صحيحه»». والمثبت من الأصلين، وبقية النسخ، و«التيسير» (٢/ ٩٩٢).

(٢) رواه البخاري (١/ ٣٧ رقم ١٢٧).

(٣) «فرق» تُضبَطُ علىٰ وَجْهَيْن: المذكور أعلاه، ومعناه: ما فَزَعُ هذا وأضرابِهِ من أحاديثِ الصِّفاتِ واستِنْكارُهُم لها؟! والمراد الإنكار عليهم. والثاني: «فرَّقَ» ومعناه: ما فرَّقَ هؤلاءِ بينَ الحقِّ والباطِلِ وَلَا عَرَفُوا ذلك». انتهىٰ من كلام الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ٩٩٨-٩٩٩).

رِقَّةً عِندَ مُحْكَمِهِ ، وَيَهْلِكُونَ عِندَ مُتَشابِهِهِ» ! انتهىٰ [1] .

ولمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشٌ رسولَ اللهِ ﷺ يذْكُرُ الرَّحمنَ أَنْكَرُوا ذَلِكَ . فأَنْزَلَ اللهُ فيهم : ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [2] .

❁ ❁ ❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : عَدَمُ الإيمانِ بشيءٍ مِنَ الأَسماءِ [3] والصِّفاتِ .

الثانيةُ : تفسيرُ آيةِ الرَّعدِ .

الثالثةُ : تَرْكُ التَّحديثِ [4] بِما لا يَفْهَمُ السَّامِعُ .

---

(١) رواه معمر في «الجامع» (١١/ ٤٢٣ رقم ٢٠٨٩٥) ، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ ٢٣٩) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٣٩ رقم ٤٨٥) ، والطبري في «تفسيره» (٥/ ٢١٤) وإسناده صحيح .

(٢) انظر التفاسير التالية : الطبري (١٣/ ٥٣٠) ، والبغوي (٤/ ٣١٨) ، وابن كثير (٤/ ٤٦٠) ، والقرطبي (١٣/ ٦٩) ، والسيوطي (٨/ ٤٥٢) .
وقد روىٰ مسلمٌ في «صَحيحِهِ» (٣/ ١٤١١ رقم ١٧٨٤) عن أنس رضي الله عنه أنَّ قُرَيْشاً صالحوا النبيَّ ﷺ فيهم سهيل بن عمرو ، فقال النبيُّ ﷺ لعليٍّ : «اكتب : بسم الله الرحمن الرحيم» . فقال سهيلٌ : أمَّا باسم الله ، فَمَا نَدْرِي ما بسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن اكتب ما نعرِفُ : باسمِكَ اللهمَّ» .

(٣) «الأسماء» ساقطة من (ق) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، (ش١ ، ٢) ، و(ر) ، و(ل) .

(٤) في (ش ١ ، ٢) ، (غ) : «الحديث» . وفي (مح) ، و(ق) ، و(ر) ، و(ب) : «التحدث» .

الرابعةُ : ذِكْرُ العِلَّةِ ؛ أنهُ يُفْضِي إلىٰ تَكـذِيبِ اللهِ ورَسُولِهِ ، ولَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ المُنْكِرُ .

الخامسةُ : كلامُ ابنِ عباسٍ لِمَنِ استَنْكَرَ شيئاً مِنْ ذلك ، وأَنهُ أَهْلَكَهُ[1] .

❁❁❁

(١) في (ق) ، و(ض١ ، ٢) ، و(ف) : «هلكه» . وفي (س) : «يهلك» . وفي (ل) ، و(خ) ، و(ت) : «هلك» .
هذا الباب تأخر في (أ) إلىٰ ما بعد الباب الآتي .

بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:
﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ الآيَة[1]

قالَ مُجاهِدٌ -ما مَعْنَاهُ- [2] : «هُوَ قولُ الرَّجُلِ : هذا مَالِي ، وَرِثْتُهُ عَنْ آبائي»[3].

وقالَ عَوْنُ بنُ عبدِ اللهِ : «يقولُونَ : لَوْلا فُلانٌ لَمْ يَكُنْ كَذَا»[4].

وقالَ ابنُ قُتَيْبَةَ : «يقولونَ : هذا بِشَفاعَةِ آلِهَتِنا»[5].

وقالَ أبو العَبَّاسِ -بعدَ حَدِيثِ زَيْدِ بنِ خالدٍ الذي فيهِ : «إِنَّ اللهَ تعالىٰ قالَ : أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بي وكافِرٌ ...» الحديثَ ، وقد

---

(١) في (ك) ، (ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ج) ، (ن) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(غ) : « ﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨٣﴾ [النحل] » . وليس فيها كلمة : «الآية» .

(٢) في (ط) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) : «قال مجاهدٌ : معناهُ ...» .

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٣٢٦) ، وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم كما في «الدُّر المنثور» للسيوطي (٩/ ٩٤) .

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٣٢٦) ، وسعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم كما في «الدُّر المنثور» للسيوطي (٩/ ٩٤) .

(٥) قاله في كتابه : «تفسير غريب القرآن» (٢٤٨) .

تقَدَّمَ- : «وهذا كثيرٌ في الكتابِ والسُّنةِ ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إلىٰ غَيْرِهِ ، وَيُشْرِكُ بِهِ .

قالَ بَعْضُ السَّلَفِ : هو كَقَوْلِهِمْ : كانَتِ الرِّيحُ طَيِّبةً ، والمَلَّاحُ حاذِقاً ، ونَحْوِ ذلك مِمَّا هو جارٍ علىٰ أَلْسِنَةٍ كَثيرٍ» [1] .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ مَعرِفَةِ النِّعمَةِ وإنكارِها .

الثانية : معرفةُ أنَّ هذا جارٍ علىٰ أَلْسِنَةٍ كثيرٍ .

الثالثةُ : تسميةُ هذا الكلامِ إنكاراً للنِّعمَةِ .

الرابعةُ : اجتماعُ الضِّدَّين في القَلْبِ .

❁❁❁

---

(١) كلامه في «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٣) .
وفي (عون) ، و(ع٣) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، (غ) بعده : «انتهىٰ كلامه» .
زاد في (ق) ، و(مح) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) : «والله أعلم» .
وجاء في (ع٢) : «كثير من الناس» انتهىٰ» .

(٤١)

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

قالَ ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنه -في الآيةِ- : «الأَندادُ : هُوَ الشِّركُ ، أَخْفَىٰ مِنْ دَبيبِ النَّملِ علىٰ صَفاةٍ سَوْداءَ في ظُلْمَةِ اللَّيلِ ؛ وهوَ أَنْ تَقُولَ [١] : واللهِ ، وحَياتِكِ يا فلانةُ [٢] وَحَياتي ، وتقولَ : لَوْلا كَلْبَةُ [٣] هذا لأَتانا اللُّصوصُ ، وَلَوْلا البَطُّ في الدَّارِ لأَتىٰ اللُّصوصُ ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ لِصاحِبِهِ : ما شاءَ اللهُ وَشِئتَ ، وقَوْلُ الرَّجُلِ : لَوْلَا اللهُ وَفُلانٌ ، لا تَجْعَلْ فيها فُلاناً ؛ هذا كُلُّهُ بِهِ شِرْكٌ» . رواهُ ابنُ أَبي حاتِمٍ [٤] .

---

(١) في الأصل الثاني ، و(عون) و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ع٣) ، و(س) ، و(ق) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ب) ، و(ت) ، و(ض١ ، ٢) : «يَقُـول» ، والمثبت من الأصل ، و«التيسير» (٢/ ١٠١٤ ، ١٠١٥) ، وبقية النسخ .

(٢) في (عون) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ع٣) و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ب) ، و(ط) ، و(س) ، و(خ) ، و(أ) ، و(ت) ، و(ض ١) : «وحياتِكَ يا فلانُ» .

(٣) في الأصل الثاني ، و(ك) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ب) ، و(ط) ، و(ض١ ، ٢) ، و(ف) : «ويقول : لولا كُلَيْبَة» .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٦٢ رقم ٢٢٩) . وسنده جيِّدٌ كما قال الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ١٠١٤) .

وعَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﵁ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ [1] ، أو أَشْرَكَ» . رواهُ التِّرمِذِيُّ وحَسَّنَهُ [2] ، وصَحَّحَهُ الحاكِمُ [3] .

وقالَ ابنُ مَسْعُودٍ : «لأَنْ أَحْلِفَ باللهِ كاذباً أَحَبُّ إليَّ مِنْ أنْ أحلِفَ بغيرِهِ صادِقاً» [4] .

---

(١) «كفر» سقطت من الأصل الثاني ، و(عون) .
وفي (مـح) ، و(ج) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ب) : «فقد أشركَ أو كفر» . وفي (ع) -وهي من أقدم النسخ- : «فقد أشرك أو كفر» ثم وضع عليها علامة القلب : «مـ» ، ولعل اختلاف النساخ بعد ذلك لعدم معرفة بعضهم بهذه العلامة التي تدل على التقديم والتأخير . وتابعتها نسخة (ف) على هذا الفعل .

(٢) في (ق) و(مـح) ، و(ج) ، و(ز٢،١ ، ٣) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ب) : «وقال : حديثٌ حسنٌ» .

(٣) رواه أحمد (١٠/ ٢٤٩ رقم ٦٠٧٢) ، وعبد الرزاق (٨/ ٤٦٨ رقم ١٥٩٢٦) ، والطيالسي (٣/ ٤١٢ رقم ٢٠٠٨) ، وابن الجعد (٢/ ٨٤٤ رقم ٢٣٣٢) ، وأبو داود (٣/ ٣٧١ رقم ٣٢٥١) ، والترمذي (٣/ ١٩٥ رقم ١٥٣٥) ، وأبو عوانة (٤/ ٤٤-٤٥ رقم ٥٩٧١ ، ٥٩٧٢) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٢٩٦ رقم ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٣٠) ، وابن حبان (١٠/ ١٩٩ رقم ٤٣٥٨) ، والحاكم (١/ ١٨ ، ٥٢) ، (٤/ ٢٩٧) ، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٢٣٧ رقم ١٥٩) ، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٢٩) .
وقد حسَّنه الترمذي ، وصحَّحه ابن حبان ، والحاكم ، ووافقه الذهبي ، وابن القيم في «الوابل الصيب» (٣٨٧) ، والألباني في «الصحيحة» (٥/ ٦٩ رقم ٢٠٤٢) . وقد احتج به شيخ الإسلام ابن تيمية كثيراً في كتبه .
تنبيه : قال الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ١٠١٦) : «هكذا وقعَ في الكتابِ ، وصوابُهُ عَن ابن عُمَرَ» .

(٤) رواه عبد الرزاق (٨/ ٤٦٩ رقم ١٥٩٢٩) ، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٨٣ رقم ٨٩٠٢) . قال المنذري في «الترغيب والترهيب» =

وَعَنْ حُذَيْفَةَ ﵁ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ : «لا تَقُولُوا : ما شاءَ اللهُ وَشاءَ فُلانٌ ، ولكنْ قُولُوا : مَا شاءَ اللهُ ثُمَّ شاءَ فُلانٌ» . رواهُ أبو داودَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ [(١)] .

وجاءَ عنْ إبراهِيمَ النَّخَعِيِّ : «أَنَّهُ يُكرَهُ [أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ] [(٢)] : أَعُوذُ باللهِ وَبِكَ ، ويَجُوزُ [(٣)] أَنْ يَقُولَ : باللهِ ثُمَّ بِكَ ، قالَ : ويَقُولُ : لَوْلا اللهُ ثُمَّ فُلانٌ . ولَا تَقُولُوا : لَوْلَا اللهُ وَفُلانٌ» [(٤)] .

(٣/ ٦٠٧) : «رواتُهُ رواةُ الصَّحيح» ، وتابَعَهُ الهَيْثَمِيُّ في «المَجْمَع» (٤/ ١٧٧) ، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (٨/ ١٩١ رقم ٢٥٦٢) .

(١) رواه ابن المبارك في «المسند» (١٠٨ رقم ١٨٠) ، والطيالسي (١/ ٣٤٤ رقم ٤٣١) ، وابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (١٣/ ٥٧٧ رقم ٢٧٢٢٦ ، ٣٠١٨٨) ، وأحمد (٣٨/ ٢٩٩ رقم ٢٣٢٦٥) ، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤١٣ رقم ٣٤٤) ، وأبو داود (٥/ ١٦٣ رقم ٤٩٨٠) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٣٦١ رقم ١٠٧٥٥) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٨٠ رقم ٦٦٦) ، والبزار (٧/ ٢٥١ رقم ٢٨٣٠) ، والدينوري في «المجالسة» (٥/ ١٦١ رقم ١٩٨٨) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٢١٨ رقم ٢٣٦) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٣/ ٢١٦) ، و«الأسماء والصفات» (١/ ٣٦٥ رقم ٢٩٤) ، و«الاعتقاد» (١٧٩) . وصححه النووي في «رياض الصالحين» (٦٦٠ رقم ١٧٤٣) ، و«الأذكار» (٥٦٦) ، والألباني في «الصحيحة» (١/ ٢١٤ رقم ١٣٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وأثبتناه من الأصل الثاني ، و«التيسير» (٢/ ١٠٢٦) ، وبقية النسخ .

(٣) في (ع٣) ، و(ض ٢) : «قالَ : ويجوزُ ..» .

(٤) رواه عبد الرزاق (١١/ ٢٧ رقم ١٩٨١١) ، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤١٧ رقم ٣٤٧) .

فيه مسائل :

الأولىٰ : تفسيرُ آيةِ البقرةِ في الأَندادِ .

الثانيةُ : **أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم يُفَسِّرونَ الآيةَ النَّازِلةَ في الشِّركِ الأكبَرِ بأنَّها تَعُمُّ الأَصغرَ** (١) .

الثالثةُ : أنَّ الحَلِفَ بغيرِ اللهِ شِرْكٌ .

الرابعةُ : أنهُ إذا حَلَفَ بغيرِ اللهِ صادِقاً ، فهوَ أَكبَرُ مِنَ اليَمينِ الغَمُوسِ .

الخامسةُ : الفرقُ بينَ «الواوِ» وبينَ «ثُمَّ» في اللَّفظِ .

---

(١) في (ق) : «أن الصحابة يفسِّرون الآيات التي في الأكبر علىٰ الأصغر» .
وفي (مح) و(ر) و(ب) : «في الشرك الأكبر أنها تعم الأكبر والأصغر» .
وفي (س) : «تعم **الشرك** الأصغر» .

(٤٢)

بابُ
ما جاءَ فيمن لم يقنعْ بالحلفِ باللهِ

عن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «لَا تَحْلِفُوا بِآبائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ باللهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حُلِفَ لَهُ باللهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ؛ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ». رَواهُ ابنُ ماجَهْ بسَنَدٍ حَسَنٍ [(١)].

فيه مسائلُ:

الأولىٰ: النَّهيُ عَن الحَلِفِ بالآباءِ.

الثانِيةُ: الأَمرُ للمَحْلُوفِ لَهُ [(٢)] باللهِ أَنْ يَرْضَىٰ.

الثَّالِثَةُ: وَعِيدُ مَن لَمْ يَرْضَ.

---

(١) رواه ابن ماجه (١/ ٦٧٩ رقم ٢١٠١)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ١٨١)، وصحَّح إسناده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ١٤٣)، ومال ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٥٤٤) إلىٰ تحسين إسناده.

(٢) في (مح)، (ز١، ٢، ٣)، (ج)، و(ن) و(ش١، ٢)، و(ر)، و(غ)، و(ب): «أمرُ المَحلوفِ لهُ ...».

بَابُ
قَولِ: مَا شَاءَ اللّٰهُ وَشِئْتَ[(١)]

عَنْ قُتَيْلَةَ، أنَّ يهودِياً أَتىٰ النَّبيَّ ﷺ فقالَ: إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ، تقُولُونَ: ما شاءَ اللهُ وَشِئْتَ، وتقولونَ: والكَعْبَةِ، فَأَمَرَهُم النَّبيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: «وَرَبِّ الكَعْبَةِ، وَأَنْ يَقُولُوا: ما شاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتَ». رواهُ النَّسائيُّ وَصَحَّحَهُ[(٢)].

---

(١) هذا الباب تقدم في (عون) علىٰ الذي قبله.
وفي (ع٣)، و(ض١، ٢)، و(ف): «باب ما جاء في قوله: «ما شاء الله وشئت»».
وفي (ز١، ٢، ٣)، و(ش١، ٢)، و(غ): «بابُ قولِهِ ما شاء الله وشئت».
وزاد (ق) علىٰ الأصل: «.. وتقولون والكعبة»!

(٢) رواه أحمد (٤٥/ ٤٣ رقم ٢٧٠٩٣)، وإسحاق (٥/ ٢٥٤ رقم ٢٤٠٧، ٢٤٠٨)، وابن سعد (٨/ ٣٠٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦/ ١٨٠ رقم ٣٤٠٨)، والنسائي في «الصغرىٰ» (٧/ ٦ رقم ٣٧٧٣)، و«الكبرىٰ» (٤/ ٤٣٦ رقم ٤٦٩٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٢٢٠ رقم ٢٣٨، ٢٣٩، ٨٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ١٣ رقم ٥-٧)، والحاكم (٤/ ٢٩٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٤٢٧ رقم ٧٨١٥) من طريق معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قُتَيْلَةَ بنتِ صَيْفيٍّ الجُهَنِيَّةِ رضي الله عنها. وسنده صحيحٌ، وقد صحَّحهُ النَّسائي -كما في «فتح الباري» (١١/ ٥٤٨)-، والحاكم، والذَّهبي، وابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٣٧٨)، والألباني في «الصحيحة» (١/ ٢١٣ رقم ١٣٦)، (٣/ ١٥٤ رقم ١١٦٦).

وله أيضاً **عن ابن عباس** رضي الله عنهما : **أنَّ رَجُلاً قالَ للنبيِّ** ﷺ : ما شاءَ اللهُ وَشِئْتَ . **فقالَ** (١) : «**أَجَعَلْتَني للهِ نِداً ! ما شاءَ اللهُ** (٢) **وَحْدَهُ**» (٣) .

ولابنِ مَاجه عنِ الطُّفَيْلِ -أَخِي عائِشَةَ لأُمِّها- قال : رَأَيْتُ كَأَنِّي أَتَيْتُ (٤) عَلَىٰ نَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ ، قُلْتُ : إِنَّكُمْ لأَنْتُمُ القَوْمُ ، لَوْلَا أَنَّكُم تَقُولُونَ : عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ .

قالوا : وأَنْتُمْ (٥) ، لأَنْتُمُ القَوْمُ ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ : ما شاءَ اللهُ وَشاءَ مُحَمَّدٌ !

ثُمَّ مَرَرْتُ بِنَفَرٍ مِنَ النَّصَارَىٰ ، فَقُلْتُ : إِنَّكُم لأَنْتُمُ القَوْمُ ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ : المَسِيحُ ابنُ اللهِ !

---

(١) في الأصل الثاني و(ع) ، و(عون) ، و(ط) ، و(ع٣) ، و(مح) ، و(ل) ، و(أ) ، و(ض ٢) ، و(ف) : «قالَ» .

(٢) في (ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ق) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ن) ، و(ط) ، و(ع٢) ، و(ب) ، و(أ) ، و(د) ، و(ح)، و«التيسير» (٢/ ١٠٣٧) : «**قُلْ ما شاء الله وحدهُ**» . وفي (ك) ، و(ف) ، و(ض ١) : «بَلْ» .
والمُثبت من الأَصْلَيْن ، وبقية النسخ .

(٣) رواه أحمد (٣/ ٣٣٩ رقم ١٨٩٣) ، وابن أبي شيبة (١٣/ ٥٧٨ رقم ٢٧٢٢٧ ، ٣٠١٨٩) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٧٣ رقم ٧٨٣) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٣٦٢ رقم ١٠٧٩٥) ، وابن ماجه (١/ ٦٨٤ رقم ٢١١٧) ، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤١٤ رقم ٣٤٥) ، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٨٨ رقم ١٣٠٠٥ ، ١٣٠٥٥) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ رقم ٢٣٥) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٣/ ٢١٧) . وهو حديث صحيحٌ ، وقد صحَّحهُ الألباني في «الصحيحة» (١/ ٢١٦ رقم ٢٣٩) .

(٤) في (عون) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) : «مررتُ» .

(٥) في «التيسير» (٢/ ١٠٤٣) ، و(ط) ، و(ع٣) ، و(ب) : «وإِنَّكُم لأنتم» .

قالوا : وَإِنَّكُم لأَنْتُمُ القَوْمُ ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تقُولُونَ : ما شاءَ اللهُ وَشاءَ مُحَمَّدٌ .

فَلَمَّا أَصْبَحْتُ ، أَخبَرْتُ بها مَنْ أَخبَرْتُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ .

قالَ : «هَلْ أَخْبَرْتَ بِها أَحَداً» ؟

قُلْتُ : نعم .

قال : فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَىٰ عليهِ ، ثُمَّ قَالَ : **«أَمَّا بَعْدُ ؛ فَإِنَّ طُفَيْلاً رَأَىٰ رُؤْيَا ، أَخْبَرَ بِها مَنْ أَخْبَرَ مِنْكُمْ ، وَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ كَلِمَةً كانَ يَمْنَعُني كَذَا وَكَذَا أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا ، فَلَا تَقُولُوا : ما شاءَ اللهُ وَشاءَ مُحَمَّدٌ ، وَلكنْ قُولُوا : ما شاءَ اللهُ وَحْدَهُ»** [1] .

---

(١) رواه أحمد (٣٤/ ٢٩٦ رقم ٢٠٦٩٤) ، وابن أبي شيبة في «المسند» (٢/ ١٦٥ رقم ٦٥٢) ، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٦٣) ، وابن ماجه (١/ ٦٨٤ رقم ٢١١٨) ، والدارمي (٣/ ١٧٦٩ رقم ٢٧٤١) ، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/ ٢١٣ رقم ٢٧٤٣) ، والبزار (٧/ ٢٥٢ رقم ٢٨٣٠) ، وأبو يعلىٰ (٨/ ١١٨ رقم ٤٦٥٥) ، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٨٦١ رقم ٨٧٤) ، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٣٢٤ رقم ٨٢١٤ ، ٨٢١٥) ، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٣٠ رقم ١٣٦٧ ، ١٣٦٨) ، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٥٠) ، وابن بشران في «أماليه» (١/ ١٠٣ رقم ٢١٠) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٥٦٥ رقم ٣٩٥٤ ، ٣٩٥٥) ، والحاكم (٣/ ٤٩٣) ، والخطيب في «الموضح» (١/ ٣٠٣) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٣٥٧ رقم ٢٩١) ، و«دلائل النبوة» (٧/ ٢٢) ، والضياء في «المختارة» (٨/ ١٤٢ رقم ١٥٤-١٥٥) . عن الطفيل بن سَخْبَرَةَ -أخي أم المؤمنين عائشة- رضي الله عنهما . وقد نبَّه الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ١٠٤٢) أن ابن ماجه لم يروه بهذا اللفظ ، لكن رواه أحمد والطبراني وغيرهما .

=

فيه مسائل:

الأولىٰ: مَعْرِفَةُ اليَهودِ بالشِّركِ الأَصْغَرِ .

الثانيةُ: فَهْمُ الإنسانِ إذا كانَ لَهُ هَوىً .

الثالثةُ: قَوْلُهُ ﷺ: «**أَجَعلْتَنِي للهِ نِداً**» ؟ **فَكَيْفَ بِمَنْ قالَ**:

يـا أَكْـرَمَ الخَلْـقِ مـا لـي مَـنْ ألـوذُ بـه

سِـواكَ [عنـدَ حُلـولِ الحَـادِثِ العَمَـمِ] (١)

والبَيْتَيْنِ بَعْدَهُ (٢) .

الرَّابعةُ: أنَّ هذا ليسَ مِنَ الشِّركِ الأَكْبَرِ ؛ لِقَوْلِهِ : «**يَمْنَعُنِي كَذَا**

والحديث صحيحٌ ، قال البوصيري في «مِصباح الزجاجة» (٢/ ١٥٢) ، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٥/ ٣٦١) : «إسناده صحيح ، رجاله ثقات على شرط مسلم» ، ووثق الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢٠٨) رجال أبي يعلىٰ ، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٢١٦ رقم ١٣٨) .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ع٣) ، و(س) ، و(ل) ، و(م) ، و(خ) ، و(ت) . وهو مثبت من (ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) ، و(غ) ، و(ب) ، و(ف) .

وفي (ب) زاد :

إنْ لَـمْ يَكُـن فـي المعـادِ آخـذاً بيـدي فَـضْلاً وإلَّا فقُـلْ يـا زَلَّـةَ القَـدَمِ

(٢) والبيتان بعده هما قوله :

ولَـنْ يَـضِيقَ رَسُـولَ اللهِ جاهُـكَ بـي إذَا الكَـرِيمُ تَجَلَّـىٰ باسـمِ مُنْـتَقِمِ

فَـإنَّ مِـنْ جـودِكَ الـدُّنيا وضَـرَّتَها ومِـنْ عُلُومِـكَ عِلـمُ اللَّـوْحِ والقَلَـمِ

ذكرناهما لضرورة التوثيق العلمي . تنظر : «قصيدة البردة للبوصيري» (٣٢-٣٣) ، ونسخة خطية في جامعة الملك سعود (١٩/ ب) .

وَكَذَا» .

الخامسةُ : أنَّ الرُّؤيَا الصَّالِحَةَ مِنْ أَقْسامِ الوَحْيِ .

السَّادسةُ : أنَّها قَدْ تكونُ سَبَباً لِشَرْعِ بَعْضِ الأَحْكامِ .

بابٌ
مَن سبَّ الدَّهر فقد آذى الله

وقولُ اللهِ تَعالىٰ : ﴿ وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُۚ ﴾ [الجاثية : ٢٤] الآيةَ (١) .

في «الصَّحِيحِ» عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ : «قالَ اللهُ تعالىٰ : **يُؤْذِيني ابنُ آدمَ ؛ يَسُبُّ الدَّهرَ ، وَأَنا الدَّهرُ ، أُقَلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ**» (٢) .

وفي روايةٍ : «**لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهرُ**» (٣) .

فيهِ مسائِلُ :

الأولىٰ : النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الدَّهرِ .

---

(١) في (ع) ، و(ق) إلىٰ قوله : « ﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾ » . وفي (مح) ، و(خ) إلىٰ قوله : « ﴿ نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ » .

(٢) رواه البخاري (٦/ ١٣٣ رقم ٤٨٢٦) ، ومسلم (٤/ ١٧٦٢ رقم ٢٢٤٦/ ٢) .

(٣) رواه مسلم (٤/ ١٧٦٣ رقم ٢٢٤٦/ ٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

الثانيةُ : تَسْمِيَتُهُ أَذًى للهِ .

الثَّالِثةُ : التَّأَمُّلُ في قَوْلِهِ : «**فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ**» .

[الرابعةُ] (١) : أَنَّهُ قَدْ يكونُ سابًّا (٢) وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو مثبت من بقية النسخ .

(٢) في (س) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(خ) : «سباباً» ، وفي (ب) : «سبًّا» . وفي (ج) ، و(مح) ، و(ن) ، و(ر) ، و(غ) : «سَبَباً» .

(٤٥)

بَابُ
التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاةِ وَنَحْوِهِ

في «الصَّحِيحِ» عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ ﵁ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسمٍ عِندَ اللهِ: رَجُلٌ تَسَمَّىٰ[1]: مَلِكَ الأَمْلَاكِ؛ لا مالِكَ إِلَّا اللهُ»[2].

قالَ سُفيانُ: «مِثْلُ شاهَانْ شَاهْ»[3].

وفي روايةٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَىٰ اللهِ يَوْمَ القِيامَةِ وَأَخْبَثُهُ»[4].

قولُهُ: «أَخْنَعَ» يعني: أَوْضَعَ.

❁❁❁

(١) في (ع)، و(عون) و(ز١، ٢، ٣)، و(مح)، و(ق)، و(ج)، و(ن)، و(ش ٢)، و(ر)، و(غ)، و(ب)، و(س)، و(أ)، و(خ)، و(ض ١): «يُسَمَّىٰ».

(٢) رواه البخاري (٨/ ٤٥ رقم ٦٢٠٦)، ومسلم (٣/ ١٦٨٨ رقم ٢١٤٣).

(٣) رواه البخاري ومسلم عن سفيان بن عُيينة (ت:١٩٨هـ) في الموضعين السابقين.

(٤) رواه مسلم (٣/ ١٦٨٨ رقم ٢١٤٣/ ٢١) عن أبي هريرة ﵁.
في (عون): «أبغضُ رَجُلٍ عِندَ اللهِ وأَخبثُهُ».

فيه مسائل:

الأولى: النَّهيُ عَن التَّسَمِّي بِمَلِكِ الأَمْلاكِ.

الثانيةُ: أَنَّ ما في مَعْناهُ مِثْلُهُ [1]، كَما قال سُفْيانُ.

الثالِثَةُ: التَّفَطُّنُ للتَّغْلِيظِ في هذا وَنَحْوِهِ، مَعَ القَطْعِ بِأَنَّ القَلْبَ لَمْ [2] يَقْصِدْ مَعْناهُ.

الرابعةُ: التَّفَطُّنُ أنَّ هذا لإِجلالِ اللهِ سُبحانَهُ [وتعالىٰ] [3].

❁❁❁

(١) في (ز١، ٢، ٣)، و(مح)، و(ج)، و(ن)، (ش١، ٢)، و(غ): «أنَّ ما فيه مثله». وفي (ق): «ما في مثله».

(٢) في (ق)، و(خ): «لا».

(٣) ما بين المعقوفتين من (ق)، و(ت).

بَابُ
احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى، وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ

عَنْ أَبي شُرَيْح : أَنَّهُ كانَ يُكْنَىٰ أَبا الحَكَمِ ؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ ، وَإِلَيْهِ الحُكْمُ» .

فقالَ : إِنَّ قَوْمي إِذا اختَلَفُوا في شَيْءٍ أَتَوْني ، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ ؛ فَرَضِيَ كِلَا الفَرِيقَيْنِ .

فقالَ : «ما أَحْسَنَ هَذَا ! فَما لَكَ مِنَ الوَلَدِ» ؟

قُلْتُ : شُرَيْحٌ ، وَمُسْلِمٌ ، وَعَبْدُ اللهِ .

قالَ : «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ» ؟

قُلتُ : شُرَيْحٌ .

قالَ : «فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ» . رواهُ أَبو داودَ وَغَيْرُهُ[1] .

---

(١) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٢-٢٢٨) ، و«الأدب المفرد» (٢٨٢ رقم ٨١١) ، و«خلق أفعال العباد» -مختصراً- (٢/ ١٣٦ رقم ٢٥٩) ، وأبو داود (٥/ ١٥١ رقم ٤٩٥٥) ، والنسائي (٨/ ٢٢٦ رقم ٥٣٨٧) ، و«الكبرىٰ» (٥/ ٤٠٣ رقم ٥٩٠٧) ، والدولابي في «الكنىٰ» =

فيه مسائل:

الأولى: احتِرَامُ صِفاتِ اللهِ وأسمائهِ وَلَوْ بِكلامٍ [1] لَمْ يَقْصِدْ مَعْناهُ.

الثانيةُ: تَغْيِيرُ الاسمِ لأَجْلِ ذَلِكَ.

الثالثةُ: اختِيارُ أَكْبَرِ الأَبْنَاءِ لِلْكُنْيَةِ.

❁❁❁

(١/ ٧٤)، وابن حبان (٢/ ٢٥٧ رقم ٥٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٧٩ رقم ٤٦٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ٢٠١)، والحاكم (١/ ٢٤)، (٤/ ٢٧٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٧٤٧ رقم ٦٥٤٧)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ١٤٥)، و«الأسماء والصفات» (١/ ١٩٨ رقم ١٣٤). والحديث صحيح، صحَّحهُ الألباني في «الإرواء» (٨/ ٢٣٧ رقم ٢٦١٥) وغيره.

(١) في (ط)، و(ز١، ٢، ٣)، و(ق)، و(مح)، و(ج)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(ر)، و(غ)، و(ب)، و(س)، و(ل)، و(م)، و(خ)، و(ت)، و(ض١، ٢): «ولو كلاماً».

بابُ
مَنْ هَزَلَ بِشيءٍ فيهِ ذِكْرُ اللهِ أَوِ القُرآنِ أَوِ الرَّسُولِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعالىٰ : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ [التوبة :٦٥] الآيةَ (١) .

عَنِ ابنِ عُمَرَ ، ومُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ ، وزَيْدِ بنِ أَسْلَمَ ، وقَتادَةَ رضي الله عنهم -دَخَلَ حَديثُ بَعْضِهِمْ في بَعْضٍ- : أَنَّهُ قالَ رَجُلٌ في غَزْوَةِ تَبُوكَ : ما رَأَيْنا مِثْلَ قُرَّائِنا هؤُلاءِ ، أَرْغَبَ بُطُوناً ، ولا أَكْذَبَ أَلْسُناً ، ولا أَجْبَنَ عِندَ اللِّقاءِ -يَعْنِي رَسُولَ اللهِ ﷺ وأَصحابَهُ القُرَّاءَ- .

فقالَ لهُ عَوْفُ بن مالِكٍ : كَذَبْتَ ، وَلَكِنَّكَ مُنافِقٌ ، لأُخْبِرَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ .

---

(١) في (ع) ، و(ض ٢) إلىٰ قوله : « ﴿ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ » .
وفي (ع٣) ، و(ف) ، و«التيسير» (٢/ ١٠٧١) إلىٰ قوله : « ﴿ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ » .
وفي (ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) ، و(غ) ، و(ب) ، و(ض ١) كما في الأصل إلَّا أنه قال : «الآيتين» .

فَذَهَبَ [1] عَوْفٌ إلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ، فَوَجَدَ القُرآنَ قَدْ سَبَقَهُ.

فجاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَقَدْ ارتَحَلَ وَرَكِبَ ناقَتَهُ، فقالَ: يا رَسُولَ اللهِ! إِنَّما كُنَّا نَخُوضُ وَنَتَحَدَّثُ حَدِيثَ الرَّكْبِ، نَقْطَعُ بِهِ عَنَّا الطَّرِيقَ.

قالَ ابنُ عُمَرَ رضي الله عنه: كَأَنِّي أَنظُرُ إليهِ مُتَعَلِّقاً بِنِسْعَةِ [2] ناقَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِنَّ الحِجَارَةَ تَنْكُبُ [3] رِجْلَيْهِ، وهوَ يَقُولُ: إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ، فيقولُ لهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾؟ ما يَلْتَفِتُ إليهِ، وما يَزِيدُهُ عليهِ [4] » [5].

---

(1) فـي (ز١، ٢، ٣)، و(ق)، و(مـح)، و(ج)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(ر)، و(غ)، و(ب): «فمضىٰ».

(2) في (ز١، ٢)، و(ق)، و(ج)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(ر)، و(غ): «بنسع».

(3) فـي (م)، و(ع٣)، و(ع٢)، و(ق)، و(ز١، ٢، ٣)، و(مـح)، و(ج)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(ر)، و(غ)، و(ب)، و(ل)، و(أ)، و(خ)، و(ت)، و(ض١، ٢)، و(ف)، و«التيسير» (١/ ١٠٧٣): «لَتنكِبُ».

(4) في (عون): «ما يَزِيدُهُ عليه ولا يلتفتُ إليهِ».

(5) هـذه الآثار رواهـا: الطبـري في «تفسيره» (١١/ ٥٤٣-٥٤٦)، وابـن أبـي حـاتم (٦/ ١٨٢٩-١٨٣٠)، وأبـو الـشيخ وابـن مردويـه كمـا فـي «الـدر المنثـور» (٧/ ٤٢٥-٤٢٧).

ورواه عن ابن عمر -سوىٰ ما تقدم-: العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٠٩ رقم ١٠٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (٤٢٠-٤٢١)، ومكي بن أبي طالب في «الهداية إلىٰ بلوغ النهاية» (٤/ ٣٠٥٨) وذكر أنَّ الدارقطني رواه في «الرواة عن مالك»، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم المسلول» (٢/ ٧١-٧٤) مُحْتَجاً به، وإسنادُهُ صَحِيحٌ، فهو من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

فيه مسائل :

الأولىٰ : وهي العظيمةُ : أنَّ مَنْ هَزَلَ بهذا أَنَّهُ كافِرٌ .

الثانيةُ : أنَّ هذا [هو] [1] تفسيرُ الآيةِ فيمن فَعَلَ ذَلِكَ كائناً مَنْ كانَ .

الثالثةُ : الفَرْقُ بين النَّمِيمَةِ وبينَ النَّصيحةِ للهِ ولِرَسُولِهِ .

الرَّابعةُ : الفَرْقُ بَيْنَ العَفْوِ الذي يُحِبُّهُ اللهُ وَبَيْنَ الغِلْظَةِ علىٰ أَعداءِ اللهِ .

الخامسةُ : أَنَّ مِنَ الاعتِذارِ ما لا يَنْبَغي أَنْ يُقْبَلَ .

❁❁❁

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، و(ض١ ، ٢) ، و(ف) وهو مثبت من بقية النسخ .

(٤٨)

بَابُ
مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:
﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى ﴾ الآية

قالَ مُجاهِدٌ: «هذا بِعَمَلي وأَنَا مَحْقُوقٌ بِهِ»[١].

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ: «يُريدُ مِنْ عِنْدِي»[٢].

وقولُهُ: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ﴾ [القصص: ٧٨].

قالَ قَتادَةُ: «علىٰ عِلْمٍ مِنِّي بوُجُوهِ المَكاسِبِ»[٣].

وقالَ آخَرُونَ: «علىٰ عِلْمٍ مِنَ اللهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ»[٤].

---

(١) رواه البخاري معلقاً (٦/ ١٢٨)، ووصله الطبري (٢٠/ ٤٥٨-٤٥٩)، وعبد ابن حميد كما في «الدر المنثور» (١٣/ ١٢٦)، ومكي في «الهداية» (١٠/ ٦٥٤٦).

(٢) ذكره القرطبي في «تفسيره» (١٦/ ٣٢١).

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ١٧٤)، والطبري (١٨/ ٣٢٦)، (٢٠/ ٢٢١)، وابن أبي حاتم (٩/ ٣٠١٢ رقم ١٧١٢٣)، وعبد بن حميد، وابن المنذر كما في «الدُّر المنثور» (١١/ ٥١١) بمعناه.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» عن السُّدِّي (٩/ ٣٠١٢ رقم ١٧١٢٥).

وهذا مَعْنَىٰ قولِ مُجَاهِدٍ: «أُوتِيتُهُ علىٰ شَرَفٍ»[1].

وعن أبي هُريرةَ رضي الله عنه أنهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّ ثَلاثَةً مِنْ بَني إسرَائيلَ: أَبْرَصَ، وَأَقْرَعَ، وَأَعْمَىٰ. فَأَرَادَ اللهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكاً، فأتىٰ الأبرَصَ، فقالَ: أَيُّ شيءٍ أَحَبُّ إِليكَ؟

قالَ: لَوْنٌ حَسَنٌ، وَجِلْدٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي الذي قَدْ قَذِرَني النَّاسُ بِهِ.

قالَ: فَمَسَحَهُ، فَذَهَبَ عَنْهُ قَذَرُهُ، فَأُعْطِيَ لَوْناً حسناً، وجِلْداً حسناً.

قالَ: فأَيُّ المالِ أَحَبُّ إِليكَ؟

قالَ: الإِبلُ أو البَقَرُ -شَكَّ إِسحاقُ-[2] فَأُعْطِيَ ناقةً عُشَرَاءَ. وقالَ: بارَكَ اللهُ لَكَ فيها.

قالَ: فَأَتَىٰ الأَقرَعَ، فقالَ: أَيُّ شيءٍ أَحَبُّ إِليكَ؟

قالَ: شَعْرٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي الذي قَدْ قَذِرَني النَّاسُ بِهِ، فَمَسَحَهُ، فَذَهَبَ عنهُ، وَأُعْطِيَ شَعَراً حَسَناً.

فقالَ: أَيُّ المالِ أَحَبُّ إِليكَ؟

قالَ: البَقَرُ، أَوِ الإِبلُ، فَأُعْطِيَ بقرةً حامِلاً. قالَ: بارَكَ اللهُ لَكَ فيها.

---

(١) رواه الطبري (٢٠/ ٢٢١)، والفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر كما في «الدر المنثور» (١٢/ ٦٧٠).

(٢) قال الشيخ سليمان في حاشية الأصل: «إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة».

فَأَتَىٰ الأَعْمَىٰ ، فقالَ : أيُّ شيءٍ أَحَبُّ إليكَ ؟

قالَ : أَنْ يَرُدَّ اللهُ إِليَّ [(١)] بَصَرِي ؛ فَأُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ . فَمَسَحَهُ ، فَرَدَّ اللهُ إليهِ بَصَرَهُ .

قالَ : فأَيُّ المالِ أَحَبُّ إليكَ ؟

قالَ : الغَنَمُ ، فَأُعْطِيَ شاةً وَالِداً ؛ فَأُنْتِجَ هذانِ وَوَلَّدَ هَذَا ، فَكانَ لِهَذا وادٍ مِنَ الإبِلِ ، وَلِهَذا وَادٍ مِنَ البَقَرِ ، ولِهَذا وادٍ مِنَ الغَنَمِ .

قالَ : ثُمَّ إِنَّهُ أَتَىٰ الأَبرَصَ في صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ . فَقَالَ : رَجُلٌ مِسْكِينٌ ، قَد انقَطَعَتْ بي الحِبَالُ في سَفَرِي ، فَلَا بَلاغَ لِي اليومَ إِلَّا باللهِ ثُمَّ بِكَ ، أَسْأَلُكَ بالذي أَعْطاكَ اللَّوْنَ الحَسَنَ ، والجِلْدَ الحَسَنَ ، وَالمَالَ : بَعِيراً أَتَبَلَّغُ بِهِ في سَفَرِي ؟

فقالَ : الحُقُوقُ كَثِيرَةٌ .

فقالَ لَهُ : كَأَني أَعْرِفُكَ ! أَلَمْ تكُنْ أَبْرَصَ يَقْذِرُكَ الناسُ ، فَقِيراً ، فَأَعْطَاكَ اللهُ ﷻ المالَ ؟!

فقالَ : إِنَّمَا وَرِثْتُ هذا المالَ كابِراً عَنْ كابِرٍ !

فقالَ : إنْ كُنتَ كاذِباً ؛ فَصَيَّرَكَ اللهُ إلىٰ مَا كُنْتَ .

قالَ : وأَتىٰ الأَقرَعَ في صُورَتِهِ [(٢)] ، فقالَ لَهُ مِثْلَ ما قالَ لِهذَا ، وَرَدَّ

---

(١) في (ب) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ع٢) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش٢) و(ر) ، و(غ) ، و(ع٣) ، و(أ) : «عليَّ» .

(٢) في (عون) ، و(ط) ، (ع٢) ، و(ق) ، و(أ) ، و(ت) : «في صُورَتِهِ وهَيْئَتِهِ» .

عَلِيهِ مِثْلَ مَا رَدَّ عليهِ هَذَا ، فقالَ : إِنْ كُنتَ كاذِباً ؛ فَصَيَّرَكَ اللهُ إلىٰ مَا كُنتَ .

قال : وَأَتىٰ الأَعمَىٰ في صُورَتِهِ [وهَيْئَتِهِ] [1] ، فقالَ : رَجُلٌ مِسْكِينٌ وابنُ سَبِيلٍ ، قَد انقَطَعَتْ بي الحِبَالُ في سَفَرِي ، فَلا بَلاغَ لي اليومَ إِلَّا باللهِ ثُمَّ بِكَ ، أَسْأَلُكَ بالذي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ : شَاةً أَتَبَلَّغُ بِها في سَفَرِي .

فقالَ : قَدْ كُنتُ أَعْمَىٰ ، فَرَدَّ اللهُ إليَّ بَصَرِي ، فَخُذْ مَا شِئْتَ وَدَعْ مَا شِئْتَ ، فواللهِ لا أَجْهَدُكَ اليومَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ للهِ .

فقالَ : أَمْسِكْ مالَكَ ، فَإِنَّمَا ابتُلِيتُمْ ؛ فَقَد رَضِيَ اللهُ عَنْكَ ، وَسَخِطَ علىٰ صاحِبَيْكَ» . أَخْرَجاهُ [2] .

❁ ❁ ❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : تَفْسِيرُ الآيةِ .

الثانيةُ : ما مَعْنَىٰ : ﴿ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي ﴾ [فُصِّلت : ٥٠] .

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، و(ع٢) ، وهو مثبت من «صحيح مسلم» ، والأصل الثاني ، وبقيّة النسخ .

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٧١ رقم ٣٤٦٤) ، ومسلم (٤/ ٢٢٧٥ رقم ٢٩٦٤) .
قال الشيخ سليمان في حاشيته على الأصل : «هذا السِّياقُ الذي ذَكَرَ المصنِّف سياق مسلم رَحِمَهُ اللهُ » .

الثالثةُ: ما مَعْنىٰ[1] قَوْلِهِ: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ﴾.

الرابعةُ: ما في هَذِهِ القِصَّةِ العَجِيبَةِ مِنَ العِبَرِ العَظِيمَةِ[2].

❁❁❁

(١) في (ز١، ٢، ٣)، و(ج)، و(ق)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(ر)، و(غ): «معنىٰ قوله ..».

(٢) في (ق)، و(خ): «ما في هَذِهِ القِصَّةِ العَظِيمةِ مِن العِبَرِ».

بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى :
﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴾ الآيَةَ[١]

قالَ ابنُ حَزْمٍ : «اتَّفَقُوا علىٰ تَحْرِيمِ كُلِّ اسمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللهِ : كَعَبْدِ عَمْرٍو ، وعَبْدِ الكَعْبَةِ ، وَما أَشْبَهَ ذَلِكَ ، حاشَا : عَبْدَ المُطَّلِبِ»[٢] .

وعَنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما -في الآيةِ- قالَ : «لمَّا تَغَشَّاهَا آدمُ حَمَلَتْ ، فَأَتَاهُما إِبليسُ فقالَ : إِنِّي صَاحِبُكُما الذي أَخْرَجْتُكُما مِنَ الجَنَّةِ ، لَتُطِيعُنِّي[٣] ، أَوْ لأَجْعَلَنَّ لهُ قَرْنَيْ أَيِّلٍ ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَطْنِكِ فَيَشُقُّهُ ،

---

(١) في (عون) : «﴿ ...فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ ﴾» اهـ . وفي (ق) ، و(مح) ، و(ر) ، و(غ) إلىٰ قوله : «﴿ شُرَكَآءَ ﴾ الآيةَ» .

(٢) «مراتب الإجماع» تأليفه (١٧٩) .
تنبيه : ليس في كلام ابن حزم جواز التسمية بعبد المطلب وإنما فيه أنه لم يُجمَعْ علىٰ تحريمه كحال عبد الكعبة ، والصوابُ المنعُ مِنهُ كغيرِهِ ، وليس للمخالفِ حُجَّةٌ إلَّا قولَ النبي ﷺ : «**أنا ابنُ عبدِ المُطَّلِب**» وهذا ليس مِن باب إنشاء التَّسمِيةِ بذلك وإنَّما هو مِن باب الإخبار بالاسم الذي عُرِفَ به المسمَّىٰ دون غيره ، وإلَّا لكان قوله : «**إنما بنو هاشم وبنو عبد مناف شيءٌ واحدٌ**» حُجَّةً علىٰ جواز التسميةِ بـ«عبد مناف» . وقد توسع الشيخ سليمان في تحرير هذه المسألة في «التيسير» (٢/ ١٠٩٧-١١٠١) .

(٣) في (ب) ، و(ف) ، و(ر) ، و(ض١ ، ٢) ، و«التيسير» (٢/ ١١٠٠) : «لَتُطِيعُنَّنِي» . وفي (خ) : «لتطيعاني» .

ولأَفْعَلَنَّ ولأَفعَلَنَّ -يُخَوِّفُهُما- ، سَمِّيَاهُ : عبدَ الحَارِثِ ، فَأَبَيَا أنْ يُطِيعَاهُ ، فَخَرَجَ مَيِّتاً ، ثُمَّ حَمَلَتْ ، فَأَتاهُما ، فقالَ مِثْلَ قَوْلِهِ ، فَأَبَيَا أنْ يُطِيعاهُ ، فَخَرَجَ مَيِّتاً ، ثُمَّ حَمَلَتْ ، فَأَتَاهُما ، فَذَكَرَ لَهُما ، فَأَدْرَكَهُما حُبُّ الوَلَدِ ، فَسَمَّيَاهُ : عبدَ الحَارِثِ ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ : ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ﴾ [الأعراف:١٩٠]» . رواهُ ابنُ أَبي حَاتِمٍ [(١)] .

ولهُ بسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ قَتَادَةَ قالَ : «شُرَكاءَ في طاعَتِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ في عِبادَتِهِ» [(٢)] .

ولهُ بسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجاهِدٍ في قَوْلِهِ : ﴿ لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا ﴾ ، قالَ : «أَشْفَقا أَلَّا يكُونَ إِنساناً» [(٣)] .

وَذَكَرَ [(٤)] مَعْناهُ عن الحَسَنِ ، وسَعِيدٍ ، وغَيْرِهِما [(٥)] .

❁ ❁ ❁

---

(١) رواه ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٤ رقم ٨٦٥٤) ، والطبري (١٠/ ٦٢٤-٦٢٥) ، وسعيد بن منصور وابن المنذر في «تفاسيرهم» كما في «الدر المنثور» (٦/ ٧٠٢) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٤ رقم ٨٦٥٩) ، والطبري (١٠/ ٦٢٥-٦٢٦) ، وعبد بن حميد وابن المنذر كما في «الدر المنثور» (٦/ ٧٠٦) .
والمقصود من قوله تعالىٰ : ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ «مشركو العرب من عَبَدةِ الأصنام» . قاله أهل التأويل كما نص عليه الطبري (١٠/ ٦٣٠) .

(٣) رواه ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٣ رقم ٨٦٤٨) ، والطبري (١٠/ ٦٦٢) .

(٤) في (ع٣) ، و(ع٢) ، و(ف) ، و(ض ١) : «وذكر -**أيضاً**- معناه» .

(٥) رواه عن الحسن : الطبري (١٠/ ٦٢٩) ، وابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٤) .
ورواه عن سعيد بن جبير : الطبري (١٠/ ٦٢٦-٦٢٧) وفي «تاريخه» (١/ ١٤٩) ، وابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٢ رقم ٨٦٤٦) ، وابن المنذر ، وأبو الشيخ كما في «الدر المنثور» (٦/ ٧٠١) .

فيه مسائل:

الأولى: تَحْرِيمُ كُلِّ اسمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللهِ.

الثانيةُ: تَفْسِيرُ الآيةِ.

الثالِثَةُ: أَنَّ هذا الشِّرْكَ في مُجَرَّدِ تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَدْ [1] حَقِيقَتُهَا.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ هِبَةَ اللهِ للرَّجُلِ البِنْتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النِّعَمِ.

الخامِسَةُ: ذِكْرُ السَّلَفِ الفَرْقَ بينَ الشِّرْكِ في الطَّاعَةِ، والشِّرْكِ في العِبادَةِ.

❁❁❁

(١) في (عون): «التسمية»، وفي (ب): «مجرد التَّسمية وإن لم يقصد حقيقتها»، وفي (م): «هو الشرك في مجرد التسمية لم تقصد». وفي (ف): «أنَّ هذا شركٌ ...». وفي (مح): «أن الشرك في مجرد التسمية وإن لم يقصد حقيقتها»، وفي (ن): «أن هذا هو الشرك ... يقصد».
وفي (ج) و(ل)، و(ض١، ٢): «يقصد».

(٥٠)

بابُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ الآيةَ[١]

ذَكَرَ ابنُ أبي حاتِمٍ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «يُشْرِكُونَ»[٢].

وعنهُ: «سَمَّوا اللَّاتَ مِنَ الإِلهِ، والعُزَّىٰ مِنَ العَزِيزِ»[٣].

وَعَنِ الأَعْمَشِ: «يُدْخِلُونَ فيها ما لَيْسَ مِنها»[٤].

---

(١) في (ز١، ٢، ٣)، و(ق)، و(مـح)، و(ج)، و(ن)، و(ش ١، ٢)، (ر)، و(غ)، و(خ) إلىٰ قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾، وفي (أ)، و(ض ٢)، و(ف) أتم الآية إلىٰ قوله: ﴿.. فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾.

(٢) قال الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ١١٢٨): «هذا الأثرُ لم يروِهِ ابنُ أبي حاتم عن ابن عباس، إنما رواه عن قتادة فاعْلَمْ ذلك».
قلتُ: رواه عن قتادة: عبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ٢٤٤)، والطبري (١٠/ ٥٩٧-٥٩٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٢٣ رقم ٨٦٨٦).

(٣) رواه الطبري (١٠/ ٥٩٧)، وابن أبي حاتم (٥/ ١٦٢٣ رقم ٨٥٨٤).
ولَفظُهُ: «إلحادُ المُلْحِدين أنْ دَعَوا اللَّات والعُزَّىٰ في أسماء الله عز وجل».
وقد روي باللَّفظِ الذي ذَكَرَهُ المُصَنِّف عن مجاهدٍ: رواه الطبري (١٠/ ٥٩٧).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٢٣ رقم ٨٥٨٧).

=

فيه مسائل :

الأولىٰ : إِثباتُ الأَسماءِ .

الثانِيَةُ : كونُها حُسْنَىٰ .

الثالِثَةُ : الأَمرُ بِدُعَائِهِ بِهَا .

الرابعةُ : تَرْكُ مَنْ عارَضَ مِنَ الجاهِلِينَ المُلْحِدِينَ [1] .

الخامسةُ : تَفْسِيرُ الإِلحادِ فيها .

السادسةُ : وَعِيدُ مَنْ أَلْحَدَ [2] .

وجاء في (عون) ، و(س) ، و(ب) ، و(ط) ، و(ز۱، ۲، ۳) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش۱، ۲) ، و(ر) ، و(غ) ، و(ل) بعدالأثر : «**انتهىٰ**» .

(۱) في (ب) ، و(مح) : «تركُ من عارضه من الجاهلين» ، إلا أن في (مح) : «أعرض» ، وفي (ل) : «ذِكرُ من عارض ..» .

(۲) في (ز۱، ۲، ۳) ، و(ج) ، و(ب) ، و(ق) ، و(ن) ، و(ش۱، ۲) ، و(غ) : «الوعيد لمن ألحد فيها» ، إلا أن «فيها» ليست في (ب) .

بابُ
لا يُقالُ: السَّلامُ على اللهِ

في «الصَّحِيحِ» عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ في الصَّلاةِ قُلْنَا: «السَّلامُ على اللهِ مِنْ عِبادِهِ، السَّلامُ على فُلانٍ». فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لا تَقُولُوا: السَّلامُ على اللهِ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ السَّلامُ»(١).

فيه مسائل:

الأولىٰ: تفسيرُ السَّلامِ.

الثانيةُ: أنه تحِيَّةٌ.

الثالثةُ: أنها لا تصلُحُ للهِ.

الرابعةُ: العِلَّةُ في ذلك.

الخامسةُ: تعليمُهُم التَّحيةَ التي تَصْلُحُ للهِ(٢).

---

(١) رواه البخاري (١/ ١٦٧ رقم ٨٣٥)، ومسلم (١/ ٣٠١ رقم ٤٠٢).

(٢) في (ز٢،١، ٣)، و(مـح)، و(ج)، و(ن)، و(ش١، ٢)، (ر)، و(غ): «الخامسةُ: التحيَّةُ التي تَصْلُحُ».

(٥٢)

بابُ
قولِ: اللَّهُمَّ اغفرْ لي إنْ شئتَ

في «الصَّحِيحِ» عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «[لا يَقُولَنَّ] (١) أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارحَمْني إِنْ شِئْتَ، لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّ اللهَ لا مُكْرِهَ لَهُ» (٢).

ولـ«مُسْلِمٍ»: «وَلْيُعَظِّمِ الرَّغْبَةَ، فَإِنَّ اللهَ لا يَتَعاظَمُهُ شَيءٌ أَعْطاهُ» (٣).

❁❁❁

فيه مسائلُ:

الأولىٰ: النَّهيُ عن الاستثناءِ في الدُّعاءِ.

---

(١) في الأصلين، و«التيسير» (٢/ ١١٣٦ حاشية ٣)، و(ع)، و(ك)، و(عون)، و(ط)، و(خ)، و(ت): «لا يقول». والمثبت من بقية النسخ، وهو لفظ البخاري ومسلم.
وفي (ل): «لا يَقُلْ»، وهي روايةٌ أيضاً.

(٢) رواه البخاري (٨/ ٧٤ رقم ٦٣٣٩)، ومسلم (٤/ ٢٠٦٣ رقم ٢٦٧٩/ ٩).

(٣) رواه مسلم (٤/ ٢٠٦٣ رقم ٢٦٧٩/ ٨).

الثانيةُ : بيانُ العِلَّةِ في ذلكَ .

الثالثةُ : قولُهُ : «لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ» .

الرابعةُ : إِعْظامُ الرَّغبةِ [1] .

الخامسةُ : التَّعليلُ لِهذا الأَمرِ .

(١) في (س) : «إعظام الرغبة في الله» .

بابُ لا يقولُ[1]: عبدي وأمتي

في «الصَّحيح» عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا يقُلْ[2] أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلايَ.

وَلَا يَقُلْ أحدُكُم: عَبْدِي وَأَمَتي، وَليَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتي، وَغُلامي»[3].

فيه مسائل:

الأولىٰ: النَّهيُ عنْ قَوْلِ: عَبْدِي وَأَمَتي.

الثانيةُ: لا يَقُلِ العَبْدُ: رَبِّي، أَوْ يُقالُ لَهُ: أَطْعِمْ رَبَّكَ.

---

(١) في (ب)، و(مح)، و(ر)، و(خ)، و(ض ٢)، و(ف): «بابٌ لا يُقَالُ ..».

(٢) في (ع)، و(ق)، و(ج)، و(ع٢)، و(خ)، و(ت): «لا يقول»، وفي (ن)، و(أ)، و(ف)، و(ض١، ٢): «لا يقولنَّ».

(٣) رواه البخاري (٣/ ١٥٠ رقم ٢٥٥٢)، ومسلم (٤/ ١٧٦٥ رقم ٢٢٤٩).

الثالثةُ: تعليمُ الأوَّلِ قولَ: فَتايَ وفتاتي وغُلامي.

الرابعةُ: تعليمُ الثاني قولَ: سَيِّدِي ومَوْلايَ.

الخامسةُ: التَّنبيهُ للمُرادِ، وهوَ تَحْقِيقُ التَّوحيدِ حتىٰ في الألَفاظِ.

بَابُ
لا يُرَدُّ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ

عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَنِ استَعاذَ باللهِ فَأَعِيذُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَ باللهِ فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ دَعاكُمْ فَأَجِيبُوهُ ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكافِئُوهُ فَادْعُوا لهُ حتىٰ تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كافأْتُمُوهُ» . رواهُ أَبو داودَ ، والنَّسائيُّ ، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ [(١)] .

---

(١) رواه أحمد (٩/ ٢٦٦ رقم ٥٣٦٥ ، ٥٧٠٣ ، ٥٧٤٣ ، ٦١٠٦) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٢ رقم ٢١٦) ، وأبو داود (٢/ ٢١٢ رقم ١٦٧٢ ، ٥١٠٩) ، والنسائي في «الصغرىٰ» (٥/ ٨٢ رقم ٢٥٦٧) ، و«الكبرىٰ» (٣/ ٦٥ رقم ٢٣٥٩) ، والطيالسي (٣/ ٤١١ رقم ٢٠٠٧) ، وعَبْدُ بن حُمَيْد (٢/ ٣٦ رقم ٨٠٤) ، والرُّوياني (٢/ ٤١٣ رقم ١٤١٩) ، والقضاعي (١/ ٢٦٠ رقم ٤٢١) في «مسانيدهم» ، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٠٣ رقم ١٣٤٦٥ ، ١٣٤٦٦ ، ١٣٤٨٠) ، وابن حبان (٨/ ١٩٩ رقم ٣٤٠٨ ، ٣٤٠٩) ، والحاكم (١/ ٤١٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٥٦) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٤/ ١٩٩) ، و«الشعب» (٥/ ١٧٤ رقم ٣٢٦٠) .
والحديث صحَّحهُ الحاكم ، ووافقه الذهبي ، والنووي في «رياض الصالحين» (٦٥٢ رقم ١٧٢١) ، والألباني في «الصحيحة» (١/ ٤٣٤ رقم ٢٥٤) .

فيه مسائل :

الأولىٰ : إعاذةُ مَن استعاذَ باللهِ .

الثانيةُ : إعطاءُ مَن سألَ باللهِ .

الثالثةُ : إجابةُ الدَّعوةِ .

الرابعةُ : المُكافَأةُ علىٰ الصَّنيعةِ (١) .

الخامسةُ : أن الدُّعاءَ مُكافأةٌ لِمَنْ لَمْ يَقْدِرْ إلَّا عليهِ .

السادسةُ : قَوْلُهُ : «حتىٰ تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كافَأْتُمُوهُ» .

❁❁❁

(١) من هنا إلىٰ نهاية قول ابن القيم في «باب ﴿ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ... ﴾ » سقط من الأصل المعتمد في ضبط المسائل فقط -وهو (ع٣) - ، يعني اثنَتَي عَشرةَ مسألة لا أكثر ، وقد اتخذتُ نسخة ابن عون -تلميذ المؤلف- أصلًا في هذه المسائل .

بابُ
لا يُسأَلُ بوجهِ اللهِ إلَّا الجنَّةَ

عَنْ جابرٍ رضي الله عنه **قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنةَ»** . رواهُ أبو داودَ (١) .

❁ ❁ ❁

---

(١) في (عون) ، و(ك) : «رواه أبو داود بسندٍ صحيح» .
والحديث : رواه أبو داود (٢/ ٢١٢ رقم ١٦٧١) ، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٦٥) ، وابن منده في «الرد علىٰ الجهمية» (٩٨ رقم ٨٩) ، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٥٧) ، والخطيب في «الموضح» (١/ ٣٥٢-٣٥٣) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٤/ ١٩٩) ، و«الشعب» (٥/ ١٧٣ رقم ٣٢٥٩) ، و«الأسماء والصفات» (٢/ ٩٤ رقم ٦٦١) .
ومَدَارُ الحديث علىٰ سليمان بن قرم بن معاذ ، وقد اختُلِفَ فيه . قال الإمام أحمد : «ثقة» . «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢١٩) . وقال ابنه عبد الله : «كان أَبِي يتتَبَّعُ حديثَ قطبة بن عبد العزيز ، **وسليمان بن قرم** ، ويزيد بن عبد العزيز بن سياه . وقالَ : **هؤلاءِ قومٌ ثقاتٌ** ، وهم أَتمُّ حديثاً من سفيان وشعبة ، وهم أصحاب كتب ، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم» . «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ١٠٥) ، وذكره الذهبي في «ذكر أسماءمن تُكُلِّمَ فيه وهو موثق» (٩٣ رقم ١٤٦) ، وعليه فالسَّندُ حَسَنٌ ، وللحديث شاهد من حديث أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه وغيره .

فيه مسائل:

الأولىٰ: النَّهيُ عَنْ أنْ يُسْأَلَ بوجْهِ اللهِ إِلَّا غايةَ المَطالِبِ [(١)].

الثانيةُ: إِثباتُ صِفَةِ الوَجْهِ.

❁❁❁

(١) في (ب)، و(مح)، و(ر): «المطلوب».

(٥٦)

بابُ
ما جاءَ في اللَّوِّ [(١)]

وقولِ اللهِ تعالىٰ : ﴿ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَـٰهُنَا ﴾ [آل عمران : ١٥٤] [الآيةَ] [(٢)] .

وقولِهِ : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ﴾ [آل عمران : ١٦٨] [الآيةَ] [(٣)] .

---

(١) في (ج) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) و(ر) ، و(غ) : «باب ما جاء في لَوْ» .

(٢) ما بين المعقوفتين من (عون) و(ب) و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) ، و(غ) ، و(ل) ، و(خ) ، و(ض ١) ، و(ف) .

(٣) ما بين المعقوفتين من (عون) ، و(ع) ، و(م) ، و(ك) ، و (ح) ، و(ب) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) ، و(غ) ، و(ل) ، و(أ) ، و(خ) ، و(ض ١) ، و(ف) .
وفي (عون) و(ق) : «﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ ﴾ الآية» .
وقد أثبتُّ لفظةَ «الآية» في الموضعين ؛ لأن الشاهد هو في ردِّ الله عليهم بعدها بأنَّ هذا مُقدَّرٌ ، وأنَّ «لَوْ» لا تنفعُ صاحِبَها عند اعتراضه على الشرع والقَدَرِ .
فشاهِدُ الآيةِ الأُولىٰ قوله : ﴿ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ﴾ .
وشاهِدُ الثَّانيةِ : ﴿ قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١٦٨﴾ ﴾ .

في «الصَّحيح» عَنْ أبي هُريرةَ رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «احرِصْ على مَا يَنْفَعُكَ ، واستَعِنْ باللهِ ، وَلا تَعْجِزَنْ ، وَإِنْ أَصابَكَ شَيءٌ فَلا تَقُلْ : لَوْ أَنِّي [1] فَعَلْتُ [2] ، لكانَ كذا وكذا ؛ ولكن قُلْ : قَدَّرَ اللهُ وَما شاءَ فَعَلَ ؛ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيطانِ» [3] .

فيه مسائل :

الأولى : تفسيرُ الآيتينِ في آلِ عمرانَ .

الثانيةُ : النَّهيُ الصَّريحُ عن قولِ : لَوْ [أَنِّي] [4] ، إِذَا أَصابَكَ شَيءٌ .

الثالثةُ : تعليلُ المَسألةِ بأنَّ ذلِكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيطانِ .

الرابعةُ : الإرشادُ إلى الكلامِ الحَسَنِ .

الخامسةُ : الأمرُ بالحِرصِ على ما يَنْفَعُ مع الاستِعانةِ باللهِ .

السادسةُ : النَّهيُ عن ضِدِّ ذَلِكَ وَهْوَ العَجْزُ .

---

(١) في الأصل : «أنني» ، والمثبت من الأصل الثاني ، وبقية النسخ ، و«مسلم» .

(٢) في نسخة (ع) ، و(خ) ، و(ض١ ، ٢) : «فعلتُ كَذَا لكانَ» ، وفي (عون) ، و(ب) ، و(مح) ، و(ر) ، و(ع٢) ، و(ف) : «فعلت كذا وكذا لكان كذا» ، وفي (ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) : «فعلتُ كذا وكذا ولكن قل» . والمثبت من الأصل والبقية ، وهو المُوافِقُ لرواية «مسلم» .

(٣) رواه مسلم (٤/ ٢٠٥٢ رقم ٢٦٦٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين من (عون) ، و(س) ، و(م) و(ط) و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(ر) ، و(غ) ، و(ل) ، و(ف) ، و(ت) .

(٥٧)

بَابُ النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ

عَنْ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «لا تَسُبُّوا الرِّيحَ ، فَإِذا رَأَيْتُمْ ما تكْرَهُونَ فَقُولُوا : اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيرِ هَذِهِ الرِّيحِ ، وَخَيْرِ ما فِيهَا ، وَخَيرِ ما أُمِرَتْ بِهِ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ ، وَشَرِّ ما فِيهَا ، وَشَرِّ ما أُمِرَتْ بِهِ» . صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١) .

فيه مسائل :

الأولىٰ : النَّهيُ عن سَبِّ الرِّيحِ .

---

(١) رواه أحمد (٣٥/ ٧٥ رقم ٢١١٣٨) ، وعَبْدُ بن حُمَيْد (١/ ١٩١ رقم ١٦٧) ، والترمذي (٤/ ١٠٣ رقم ٢٢٥٢) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٣٤١ رقم ١٠٧٠٣ ، ١٠٧٠٤) ، وابن أبي الدنيا في «المطر والرعد والبرق والريح» (١٣٣ رقم ١٢٨) ، وابن السُّني في «عمل اليوم والليلة» (٨١ رقم ٢٩٨) ، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٣٨٠-٣٨١ رقم ٩١٨) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٣١٢ رقم ٨١٠) ، والحاكم (٢/ ٢٩٨) ، والضياء في «المختارة» (٣/ ٤٢٤ رقم ١٢٢٣ ، ١٢٢٤) . والحديث صححه الترمذي ، والحاكم ، والألباني في «الصحيحة» (٦/ ٥٩٨ رقم ٢٧٥٦) .

الثانيةُ: الإرشادُ إلىٰ الكلامِ النَّافعِ إذا رَأَىٰ الإنسانُ ما يَكْـرَهُ .

الثالثةُ: الإرشادُ إلىٰ أَنها مَأْمُورَةٌ .

الرابعةُ: أنها قد تُؤْمَرُ بخيرٍ ، وقد تُؤْمَرُ بِشَرٍّ .

(٥٨)

بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ:

﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ الآيَةَ[(١)]

وقولِهِ: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦] الآيةَ[(٢)].

قالَ ابنُ القَيِّم -في الآيةِ الأُولىٰ-: «فُسِّرَ هذا الظَّنُّ بأَنهُ سُبحانَهُ لا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ، وَفُسِّرَ بِظَنِّهِمْ أَنَّ ما أَصابَهُمْ لَمْ يَكُنْ بِقَدَرِ اللهِ وَحِكْمَتِهِ، فَفُسِّرَ بإِنْكارِ الحِكمَةِ، وَإِنكارِ القَدَرِ، وَإِنكارِ

---

(١) في (عون)، و(ب)، و(ز١، ٢)، و(ل)، و(ق)، و(مح)، و(ن)، (ش١، ٢)، و(غ)، و(ر): «باب قول الله تعالىٰ: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ الآيةَ».
وفي (خ) إلىٰ قوله: ﴿... هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾.

(٢) في و(ب)، و(ز١، ٢، ٣)، و(مح)، و(ج)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر): «وقوله تعالىٰ: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾».
وفي (ق): «﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ﴾ الآية».

أَنْ يُتِمَّ أَمرَ رَسُولِهِ ، وَأَنْ يُظْهِرَهُ علىٰ الدِّينِ كُلِّهِ [1] ، وهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوْءِ الذي ظَنَّهُ [2] المُنافِقُونَ والمُشْرِكُونَ في «سُورَةِ الفَتْحِ» ، وإِنَّما كانَ هذا ظَنَّ السَّوْءِ ؛ لأَنَّهُ ظَنُّ غَيْرِ ما يَلِيقُ بهِ سُبْحانَهُ ، وَما يَلِيقُ بِحِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ وَوَعْدِهِ الصَّادِقِ .

فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدِيلُ الباطِلَ علىٰ الحَقِّ إدالَةً مُسْتَقِرَّةً يَضْمَحِلُّ مَعَها الحَقُّ ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ ما جَرَىٰ بِقَضائِهِ وَقَدَرِهِ ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَهُ لِحِكْمَةٍ بالِغَةٍ يَسْتَحِقُّ عليها الحَمْدَ ، بَلْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِمَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ ، فَـ﴿ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [ص : ٢٧] .

وأَكثرُ النَّاسِ يَظُنُّونَ باللهِ ظَنَّ السَّوْءِ فِيما يَخْتَصُّ بِهِمْ ، وفِيمَا يَفْعَلُهُ بِغَيْرِهِمْ ، وَلا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللهَ وأَسماءَهُ وَصِفاتِهِ ، ومُوجِبَ حِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ .

فَلْيَعْتَنِ اللَّبِيبُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ بهذا ، وَلْيَتُبْ إِلىٰ اللهِ ، وَلْيَسْتَغْفِرْهُ [3] مِنْ ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوْءِ .

---

(١) في (ز١، ٢، ٣) ، (ق) ، (ن) ، و(مح) ، و(ج) ، (ش١، ٢) ، و(غ) و(ر) ، و(خ) : «.. القدر ، وأنه لا يتم أمر رسوله ، وأنه لا يظهره علىٰ الدين كله» . والمثبت من الأصلين ، و«زاد المعاد» ، وبقية النسخ .

(٢) في الأصلين ، و(ع) ، و(ك) ، و(ط) ، و(أ) ، و(ل) ، و(ت) : «ظنَّ» . والمثبت من : «الزاد» (٣/ ٢٢٨) ، و«التيسير» (٢/ ١١٨٧) ، وبقية النسخ .

(٣) في (ع) ، و(س) ، و(ك) ، و(عون) ، و(ز١، ٢) ، و(مح) ، و(م) ، و(ب) ، و(ق) ، و(ح) ، و(ع ٢) ، و(ل) ، و(ن) ، و(غ) ، و(ر) ، و(خ): «ويستغفره».

وَلَوْ فَتَّشْتَ مَنْ فَتَّشْتَ ، لَرَأَيْتَ عِنْدَهُ تَعَنُّتاً علىٰ القَدَرِ ومَلَامَةً لَهُ ، وَأَنَّهُ كانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وكَذَا ، فَمُسْتَقِلٌّ وَمُسْتَكْثِرٌ ، وَفَتِّشْ نَفْسَكَ : هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ ؟

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ ... وَإِلَّا فَإِنِّي لا إِخَالُكَ نَاجِيًا»[1]

❁❁❁

فيه مسائل[2]:

الأولىٰ : تَفسيرُ آيةِ آلِ عمرانَ .

الثانيةُ : تفسيرُ آيةِ الفتحِ .

الثالثةُ : الإخبارُ بأنَّ[3] ذلك أنواعٌ لا تُحْصَر .

الرابعةُ : أنه لا يَسْلَمُ مِن ذَلِكَ إِلَّا مَن عَرَفَ الأسماءَ والصِّفاتِ وَعَرَفَ نَفْسَهُ .

❁❁❁

---

(١) «زاد المعاد» لابن القيم (٣/ ٢٢٨-٢٣٥) باختصار .
وجاء في (ز١، ٢) ، و(ق) ، و(ن) ، و(ج) ، و(ش١، ٢) ، و(غ) : «انتهىٰ» .
وفي (ع٣) : «انتهىٰ كلامه» .
وفي (مح) ، و(ب) ، و(ر) بعده :
فسلِّم لأمرِ اللهِ إنْ كنتَ مؤمناً ... بأقدارهِ واغْنَمْ بِمَا كُنتَ راجيا

(٢) مسائل هذا الباب ساقطة من (ق) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١، ٢) ، و(غ) ، و(ر) .

(٣) في (عون) ، و(ب) ، و(مح) : «أنَّ» .

(٥٩)

بابُ ما جاءَ في مُنكِري القَدَرِ

وقالَ ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما : «والذي نَفْسُ ابنِ عُمَرَ بِيَدِهِ ، لو كانَ لأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَباً ، ثُمَّ أَنْفَقَهُ في سَبيلِ اللهِ مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنهُ حتىٰ يُؤْمِنَ بالقَدَرِ» .

ثُمَّ استَدَلَّ بقولِ النَّبيِّ ﷺ : «**الإيمانُ : أنْ تُؤْمِنَ باللهِ ، وملائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، واليومِ الآخِرِ ، وتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**» . رواهُ مُسلِمٌ [1] .

وعَنْ عُبادَةَ بنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قالَ لابنِهِ : «يا بُنَيَّ ! إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الإِيمانِ حتىٰ تَعْلَمَ أَنَّ ما أَصابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ ، وَما أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ : «**إنَّ أولَ ما خَلَقَ اللهُ القَلَمَ ، فقالَ له : اكتُبْ ، فقالَ : رَبِّ ! وماذا أَكتُبُ ؟ قالَ : اكتُبْ مَقادِيرَ كُلِّ شيءٍ حتىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ**» .

يا بُنَيَّ ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ : «**مَنْ ماتَ علىٰ غيرِ هذا**

---

(١) رواه مسلم (١/ ٣٦ رقم ٨) .

فَلَيْسَ مِنِّي» [ ][1] .

وفي روايةٍ لأَحمَدَ : «إنَّ أولَ ما خَلَقَ اللهُ تعالىٰ القَلَمَ ، ثُمَّ قالَ لَهُ : اكتُبْ ، فَجَرىٰ في تِلكَ السَّاعَةِ بما هُوَ كائِنٌ إلىٰ يومِ القِيامَةِ»[2] .

---

(١) بعده بياض في الأصل ، و(ع) ، و(م) بمقدار كلمتين . قال الشيخ سليمان في «التيسير» (٢/ ١٢٢٥) : «وقد بيَّض المُصنِّف في آخر الحديث ليعزوهُ ، وقد رواه أبو داود ، وهذا لفظه» .
والحديث : رواه أحمد (٣٧/ ٣٧٨ رقم ٢٢٧٠٥) ، وابن أبي شيبة (١٩/ ٥٦٨ رقم ٣٧٠٧٢) ، والبخاري في «التاريخ» (٦/ ٩٢) ، وأبو داود (٥/ ٥٢ رقم ٤٧٠٠) ، والترمذي (٤/ ٢٩ رقم ٢١٥٥ ، ٣٣١٩) ، وابن وهب في «القدر» (٥٣ رقم ٢٦ ، ٢٧) ، والطيالسي (١/ ٤٧١ رقم ٥٧٨) ، وعلي بن الجعد في «مسنده» (٢/ ١١٨٣ رقم ٣٥٦٩) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٠١ رقم ١٠٦-١٠٩ ، ١١١) ، و«الأوائل» (٥٩ رقم ١ ، ٢) ، والبزار (٧/ ١٣٧ رقم ٢٦٨٧) ، والفريابي في «القدر» (٧٦ رقم ٧٢- ٧٤) ، والطبري في «تفسيره» (٢٣/ ١٤٥) ، و«التاريخ» (١/ ٣٢-٣٣) ، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٩٢) ، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٥٧ رقم ٥٨ ، ٥٩) ، (٣/ ١٣٨ رقم ١٩٤٩) ، والآجري في «الشريعة» (١/ ٥١٤ رقم ١٨٠ ، ١٨١) ، (٢/ ٧٦٦ رقم ٣٤٦ ، ٣٤٧) ، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣ رقم ١٣٦٢ ، ١٣٦٣) (٢/ ٥٣ رقم ١٤٤٨ كتاب القدر) ، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (١٢٨ رقم ٥٧) ، واللالكائي في «السنة» (٢/ ٢٤٣ رقم ٣٥٧) ، (٤/ ٦٧٩ رقم ١٠٩٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٤٨) ، والبيهقي في «الاعتقاد» (٧٠) ، وابن بشران في «أماليه» (٣٣٨ رقم ٧٨٦) ، وابن البخاري في «مشيخته» (٢٠٤) . وهو عند بعضهم مطولاً ، وعند آخرين مختصراً ؛ وهو حديث صحيح ، صحَّحهُ الترمذي ، والطبري في «تاريخه» ، وابن الأثير في «الكامل» (١/ ١٢) ، والألباني ؛ وقال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (٤/ ٢٦١) بعد ذِكرهِ لإسناد البزار : «وجاء عن ابن المديني أنه قال : إسنادٌ حسنٌ» .

(٢) رواه أحمد (٣٧/ ٣٧٨ رقم ٢٢٧٠٥) .

وفي روايةٍ لابنِ وَهْبٍ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ أَحْرَقَهُ اللهُ بالنَّارِ» (١) .

وفي «المُسْنَدِ» و«السُّنَنِ» عَن ابنِ الدَّيْلَمِي قالَ : أَتَيْتُ أُبيَّ بنَ كَعْبٍ ، فقلتُ : في نَفْسِي شيءٌ مِنَ القَدَرِ ، فَحَدِّثني بِشَيْءٍ لَعَلَّ اللهَ يُذْهِبُهُ مِنْ (٢) قَلْبِي . فقالَ : «لَوْ أَنْفَقْتَ مِثلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ حتىٰ تُؤْمِنَ بالقَدَرِ ، وَتعْلَمَ أنَّ ما أَصابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ ، وَما أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ ، وَلَوْ مِتَّ علىٰ غَيْرِ هذا (٣) لَكُنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» .

قال : فأتيتُ عبدَ اللهِ بنَ مَسْعُودٍ ، وحذيفةَ بنَ اليَمَانِ ، وزيدَ بنَ ثابتٍ ، فَكُلُّهُمْ حدَّثني بمِثْلِ ذلك عن النَّبِيِّ ﷺ .

حديثٌ صَحِيحٌ (٤) ، رَوَاهُ الحَاكِمُ في «صَحِيحِهِ» (٥) .

---

(١) رواه ابن وهب في «القدر» (٥٤ رقم ٢٦) وإسنادُ هذه الروايةِ فيه انقطاع ؛ فهو من رواية الأعمش عن عُبادةَ ، وهو لم يُدْرِكهُ ؛ لكن يَشهَدُ له ما قبْلَهُ .

(٢) في (عون) ، و(ب) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(مح) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) و(ر) ، و(ت) ، و(ل) : «عن» .

(٣) في (ب) : «علىٰ غير هذا أو قال : غير ذلك» . وفي (ن) ، و(غ) ، و(ر) : «غير ذلك» ، وهو أحدُ ألفاظِ أحمدَ .

(٤) في (ز١ ، ٢ ، ٣)، و(ج)، و(ن)، و(ق)، و(ش١ ، ٢)، و(غ)، و(ر): «هذا حديثٌ..».

(٥) رواه أحمد (٣٥/ ٤٦٥ رقم ٢١٥٨٩ ، ٢١٦١١) ، وابن أبي شيبة في «المسند» (١/ ١٠٥ رقم ١٣٠) ، وعبد بن حميد (١/ ٢٣٦ رقم ٢٤٧) ، والطيالسي (١/ ٥٠٥ رقم ٦١٩) ، وأبو داود (٥/ ٥١ رقم ٤٦٩٩) ، وابن ماجه (١/ ٢٩ رقم ٧٧) ، وعبد الله في «السنة» (٢/ ٣٨٨ رقم ٨٤٣) ، والطبراني في «الكبير» (٥/ ١٦٠ رقم ٤٩٤٠) ، وابن حبان (٢/ ٥٠٦ رقم ٧٢٧) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٠١) ، و«الشعب» (١/ ٣٥٣ رقم ١٧٩) ، ولم أقف عليه في «المستدرك» . والحديث صحَّحه ابن حبان ، والألباني .

فيه مسائل :

الأولىٰ : بيانُ فَرْضِ الإيمانِ بالقَدَرِ .

الثانيةُ : بيانُ كيفِيَّةِ الإيمانِ بهِ .

الثالثةُ : إحباطُ عَمَلِ مَنْ لم يُؤْمِنْ بهِ .

الرابعةُ : الإخبارُ بأنَّ (١) أحداً لا يَجِدُ طَعْمَ الإيمانِ حتىٰ يُؤْمِنَ [بهِ] (٢) .

الخامسةُ : ذِكرُ أوَّلِ ما خَلَقَ اللهُ .

السادسةُ : أَنهُ جرَىٰ بالمقادِيرِ في تِلكَ السَّاعةِ إلىٰ قيامِ السَّاعةِ .

السابعةُ : براءَتُهُ ﷺ مِمَّن لَمْ يُؤْمِن بهِ (٣) .

الثامنةُ : عادةُ السَّلفِ في إزالةِ الشُّبهةِ بسُؤَالِ العُلماءِ .

التاسعةُ : أنَّ العُلماءَ أَجابوهُ بِمَا يُزِيلُ الشُّبهةَ ، وذلك أَنَّهُم نَسَبُوا الكلامَ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ فَقَطْ .

❀ ❀ ❀

(١) في الأصل ، و(ب) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ت) : «أنَّ» والمثبت من بقية النسخ .
وفي (ق) : «أنَّ لا أحدَ» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو مثبت من بقية النسخ .

(٣) في (ق) : «مِمَّن لَمْ يُؤْمِن بالقَدَرِ» .

بابُ ما جاءَ في المُصوِّرِينَ

عَنْ أَبي هريرةَ رضي الله عنه قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : «قالَ اللهُ تعالىٰ : **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقي ؟! فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً ! أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً ! أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً» !** أَخْرَجاهُ[(١)].

وَلَهُما عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ : «**أَشَدُّ**[(٢)] **الناسِ عَذاباً يَوْمَ القِيامَةِ : الذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللهِ**»[(٣)] .

وَلَهُما عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : «**كُلُّ مُصَوِّرٍ في النَّارِ ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَها نَفْسٌ يُعَذَّبُ بها في جَهَنَّمَ**»[(٤)] .

ولهُما عنهُ مَرْفُوعاً : «**مَنْ صَوَّرَ صُورَةً في الدُّنيا ؛ كُلِّفَ**[(٥)] **أَنْ**

(١) رواه البخاري (٩/ ١٦٢ رقم ٧٥٥٩)، ومسلم (٣/ ١٦٧١ رقم ٢١١١) .
(٢) في (ب) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(ق) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) : «إنَّ أشدَّ» . وفي (غ) : «إنَّ أشرَّ» .
(٣) رواه البخاري (٧/ ١٦٨ رقم ٥٩٥٤) ، ومسلم (٣/ ١٦٦٨ رقم ٢١٠٧/ ٩٢).
(٤) رواه البخاري (٣/ ٨٢ رقم ٢٢٢٥) ، ومسلم (٣/ ١٦٧١ رقم ٢١١٠) .
(٥) في (عون) و(ق) : «كُلِّفَ يومَ القِيامةِ أن ينفخ ...» . وهو أحدُ أَلفاظِ البُخاري .

يَنْفُخَ فيها الرُّوحَ ، وَلَيْسَ بِنافِخٍ»[1] .

ولِـ«مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي الهَيَّاجِ قالَ : قالَ لي عليٌّ رضي الله عنه[2] : «أَلَا أَبْعَثُكَ علىٰ ما بَعَثَنِي عليهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؟ أَلَّا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَها ، وَلَا قَبْراً مُشْرِفاً إِلَّا سَوَّيْتَهُ»[3] .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : التغليظُ الشَّدِيدُ في المُصَوِّرِينَ .

الثانيةُ : التَّنبيهُ علىٰ العِلَّةِ ، وهو تَرْكُ الأدبِ مع اللهِ ؛ لقولِهِ : «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي» .

الثالثةُ : التَّنبيهُ علىٰ قُدْرَتِهِ وَعَجْزِهِمْ ، بقولِهِ[4] : «فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ شَعِيرَةً» .

الرابعةُ : التَّصريحُ بأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عذاباً .

---

(١) رواه البخاري (٧/ ١٦٩ رقم ٥٩٦٣) ، ومسلم (٣/ ١٦٧١ رقم ٢١١٠/ ١٠٠) .

(٢) في (أ) : «أبي الهياج الأَسَدِي» .
وفي (عون) ، و(مح) ، و(ب) : «علي بن أبي طالب» .

(٣) (٢/ ٦٦٦ رقم ٩٦٩) .

(٤) في (ب) و(س) ، و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ط) ، و(م) ، و(ل) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ت) : «لقولِهِ» .

الخامسةُ : أنَّ اللهَ يَخْلُقُ بِعَدَدِ كُلِّ صُورةٍ نَفْساً يُعَذَّبُ بها في جهنَّمَ .

السادسةُ : أنهُ يُكَلَّفُ أنْ يَنْفُخَ فيها الرُّوحَ [1] .

السابعةُ : الأمرُ بطَمْسِها إِذَا وُجِدَتْ .

(١) في (ق) ، و(خ) زيادة : «وليسَ بنافخ» .

(٦١)

بابُ ما جاءَ في كثرةِ الحلِفِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالىٰ: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَـٰنَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه [(١)] سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «الحَلِفُ مَنْفَقَةٌ للسِّلعَةِ، مَمْحَقَةٌ للكَسْبِ» أَخْرجاهُ [(٢)].

وَعَن سَلمانَ رضي الله عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ [(٣)]: «ثلاثةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ، وَلا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عذابٌ أَلِيمٌ: أُشَيْمِطٌ زانٍ، وَعائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللهَ بِضاعَتَهُ، لا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ، وَلا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ». رواهُ الطَّبَرانِيُّ بسنَدٍ صَحِيحٍ [(٤)].

---

(١) في (ح)، و(مح)، و(ب)، و(ق)، و(ج)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر)، و(ع ٣): «قال: سمعتُ».

(٢) رواه البخاري (٣/ ٦٠ رقم ٢٠٨٧)، ومسلم (٣/ ١٢٢٨ رقم ١٦٠٦).

(٣) في (ع)، و(ع٣): «وعن سَلْمانَ مرفوعاً: ثلاثةٌ ...».

(٤) رواه الطبراني في معاجمه الثلاثة: «الكبير» (٦/ ٢٤٦ رقم ٦١١١)، و«الأوسط» (٥/ ٣٦٧ رقم ٥٥٧٧)، و«الصغير» (٢/ ٨٢ رقم ٨٢١)، والبيهقي في «الشُّعَب» (٦/ ٤٨٧ رقم ٤٥١١) عن سلمان الفارسي رضي الله عنه.

وفي «الصَّحِيحِ» عَنْ عِمرانَ بن حُصَيْنٍ رضي الله عنه قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «خَيْرُ أُمَّتي : قَرْني ، ثُمَّ الذينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الذينَ يَلُونَهُمْ» . قال عِمْرانُ : فَلا أَدْري أَذْكَرَ بعدَ قَرْنِهِ مَرَّتَيْنِ أو ثَلاثاً ؟ «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْماً يَشْهَدُونَ ولا يُسْتَشْهَدُونَ ، ويَخُونُونَ ولا يُؤْتَمَنُونَ ، ويَنْذُرُونَ ولا يُوفُونَ ، وَيَظْهَرُ فيهم السِّمَنُ» (١) .

وفيهِ عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ : «خَيْرُ الناسِ : قَرْني ، ثُمَّ الذينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الذينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ ، وَيَمِينُهُ شَهادَتَهُ» (٢) .

قالَ إِبراهِيمُ : «كانوا يَضْرِبُونَنا علىٰ الشَّهادةِ والعَهْدِ ونحنُ صِغارٌ» (٣) .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : الوصِيَّةُ بِحِفْظِ الأَيْمانِ .

قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٥٨٧) : «رواتُهُ محتجٌّ بهم في الصحيح» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٧٨) : «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح» . وصحَّحه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٣٤٤ رقم ١٧٨٨) .

(١) رواه البخاري (٥/ ٢ رقم ٣٦٥٠) ، ومسلم (٤/ ١٩٦٤ رقم ٢٥٣٥) .

(٢) رواه البخاري (٣/ ١٧١ رقم ٢٦٥٢) ، ومسلم (٤/ ١٩٦٢ رقم ٢٥٣٣) .

(٣) رواه البخاري (٣/ ١٧١ رقم ٢٦٥٢) ، ومسلم (٤/ ١٩٦٣ رقم ٢٥٣٣/ ٢١١) عن إبراهيم النَّخعي -رَحِمَهُ اللهُ- (ت : ٩٦هـ) .

الثانيةُ : الإخبارُ بأنَّ الحَلِفَ مَنْفَقَةٌ للسِّلعةِ ، مَمْحَقَةٌ للبركةِ .

الثالِثةُ : الوعيدُ الشَّديدُ فيمَنْ لا يَشتَري إِلَّا بيَمِينهِ ، ولا يَبيعُ إلَّا بها (١) .

الرابعةُ : التَّنبيهُ علىٰ أنَّ الذَّنبَ يَعْظُمُ مع قِلَّةِ الدَّاعي .

الخامِسةُ : ذمُّ الذينَ يَحْلِفُونَ ولا يُسْتَحْلَفُونَ .

السادِسَةُ : ثناؤُهُ ﷺ علىٰ القرونِ الثلاثةِ ، أو الأربعةِ (٢) ، وذِكرُ ما يَحْدُثُ بعدَهُمْ .

السابعةُ : ذمُّ الذينَ يَشْهَدُونَ ولا يُسْتَشْهَدُونَ .

الثامنةُ : كونُ السَّلفِ يَضْرِبُونَ الصِّغارَ علىٰ الشَّهادةِ والعهدِ .

❊ ❊ ❊

---

(١) في الأصل و(ت) : «لا يبيع ولا يشتري إلا بيمينه» ، وفي (عون) : «لا يشتري ولا يبيع إلا بيمينه» . والمثبت من (س) ، و(ب) ، و(ز٢، ٣) ، و(مح) ، و(ط) ، و(ق) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ل) ، و(خ) ؛ لأنه موافِقٌ لتَرْتِيبِ الحديث .
إلَّا أنَّ في (ط) ، و(ل) ، و(ق) ، و(ش١) ، و(خ) : «ولا يبيعُ إلا بيمينه» ، وفي (ز١) ، و(ش٢) : «لَمْ» بدل «لا» .

(٢) في الأصل و(ت) : «والأربعة» ! والتصويب من بقية النسخ .

باب
ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه (١)

وقولِهِ : ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل : ٩١] الآيةَ (٢) .

عن بُرَيْدَةَ رضي الله عنه (٣) **قال** : كانَ رسُولُ اللهِ ﷺ إذا (٤) أمَّرَ أميراً على جيشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ ، أَوْصاهُ بتقْوَى اللهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ المُسْلِمِينَ خَيْراً ، **فقالَ** : «**اغزُوا بِاسْمِ اللهِ ، في سَبيلِ اللهِ ، قاتِلُوا مَنْ كَفَرَ باللهِ ، اغزُوا وَلَا تَغُلُّوا ولا تَغْدِرُوا ، ولا تُمَثِّلُوا ، ولا تَقْتُلُوا وَلِيداً ، وإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ**

---

(١) في (عون) ، و«فتح الحميد» (٤/ ١٩٦٧) : «وذمة رسولِهِ» . وفي (ب) : «نبيه أو قال رسوله ﷺ» .

(٢) في (عون) ، و(ب) ، و(ز١، ٢، ٣) ، و(ج) ، و(مح) ، و(ن) ، و(ش١، ٢) ، و(غ) ، و(ر) ، و(ل) ، و(خ) ، و(ت) : «﴿ ...إِذَا عَٰهَدتُّمْ ﴾ الآيةَ» .
وفي (ق) : «﴿بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ الآية» .
وفي (س) ، و(ع٣) ، و«فتح الحميد» (٤/ ١٩٦٨) إلىٰ قوله : «﴿ .. وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ﴾ الآيةَ» .

(٣) في (ع٣) : «عن بريدة بن الحصيب» . وتحرَّف في (ب) ، (ز١، ٢، ٣) ، و(مح) ، و(ق) ، و(ن) ، و(ش١، ٢) ، و(غ) ، و(ر) إلىٰ : «الحصين» !

(٤) في (ع) : « عن بريدة أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا ...» .

المُشْرِكِينَ فادْعُهُمْ إلىٰ ثلاثِ خِصالٍ -أو خِلالٍ- فَأَيَّتُهُنَّ (١) ما أَجَابوكَ فاقبَلْ مِنْهُمْ وكُفَّ عَنْهُمْ ، ثُمَّ ادعُهُمْ إلىٰ الإسلامِ (٢) فَإِنْ أَجابُوكَ ؛ فاقْبَلْ مِنهُم ، ثُمَّ ادعُهُمْ إلىٰ التَّحَوُّلِ مِنْ دارِهِمْ إلىٰ دارِ المُهاجِرِينَ ، وَأَخبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ ، فَلَهُمْ ما للمُهَاجِرِينَ ، وَعَلَيْهِمْ ما عَلَىٰ المهاجِرينَ ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنها ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُم يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ المُسلمينَ ، يَجْرِي عَلَيْهِم حُكْمُ اللهِ تعالىٰ ، ولا يكونُ لَهُمْ في الغَنِيمَةِ والفَيْءِ شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ المُسلِمِينَ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا ؛ فاسأَلْهُم الجِزْيَةَ ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ ؛ فاقْبَلْ مِنهُمْ وكُفَّ عَنْهُم ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا ، فاستَعِنْ باللهِ وقاتِلْهُمْ . وَإِذا حاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ ، فَأَرادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهم ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ ، فَلا تَجْعَلْ لهم ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ ، وَلَكِن : اجعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحابِكَ ؛ فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِروا ذِمَمَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحابِكُمْ ، أَهونُ مِن أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ .

---

(١) قيَّدَها الشيخ سليمان في الأصل بنصب «أَيَّتَهُنَّ» وكتب بحاشية الأصل : «مفعول أجابوك» ، وهكذا قيَّدها القرطبي في «المفهم» (٣/ ٥١٣) وذَكَرَ أَنَّ هذا التَّقييدَ عمَّن يُوثَقُ بعِلْمِهِ . وكذا تم ضبطها في نسخة (أ) .
والمشهور : «فَأَيَّتُهُنَّ» بالرَّفع والضَّميرُ للخِصَالِ المدعو إليها، وهو الأصوب.

(٢) علَّق الشيخ سليمان في حاشية الأصل : «كذا وقَعَت الرواية في جميع نسخ صحيح مسلم بزيادة «ثم» والصواب إسقاطها كما روىٰ أبو داود [(٣/ ٥٩ رقم ٢٦١٢)] وأبو عبيد في كتاب «الأموال» [(٦١)] ؛ لأن ذلك هو ابتداء تفسير الثلاث الخصال . وقال المازري [«المعلم» (٣/ ١٠)] : «ليست «ثم» زائدة بل دَخَلت لاستفتاح الكلام» اهـ كلامه -رَحِمَهُ اللهُ- .
وجاء في نسخة (ع٣) : «وكُفَّ عَنهُم : ادعُهُم إلىٰ الإسلام ...» .

وإذا حاصَرتَ أهلَ حِصْنٍ ، فَأرادُوكَ أنْ تُنْزِلَهُمْ علىٰ حُكْمِ اللهِ ، فَلا تُنْزِلْهُمْ علىٰ حُكْمِ اللهِ ، ولكن : أَنزِلهُمْ علىٰ حُكْمِكَ ؛ فَإنَّكَ لا تَدْرِي : أَتُصِيبُ حُكْمَ اللهِ فيهم أَمْ لا[1] » . رواهُ مُسْلمٌ[2] .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : الفرقُ بين ذِمَّةِ اللهِ وذِمَّةِ نَبِيِّهِ ، وبينَ ذِمَّةِ المسلمينَ .

الثانيةُ : الإرشادُ إلىٰ أَقَلِّ الأَمْرَيْن خَطَراً .

الثالثةُ : قولُهُ : «اغزُوا بِاسم اللهِ في سَبيلِ اللهِ» .

الرابعةُ : قولُهُ : «قاتِلُوا مَنْ كَفَرَ باللهِ» .

الخامسةُ : قولُهُ : «استَعِنْ باللهِ وقَاتِلْهُمْ» .

السادسةُ : الفرقُ بينَ حُكْمِ اللهِ وحُكْمِ العُلماءِ .

السابعةُ : في كونِ الصَّحابيِّ[3] يَحْكُمُ عِندَ الحاجَةِ[4] بِحُكْمٍ لا يَدْرِي أَيُوَافِقُ حُكْمَ اللهِ أَمْ لا ؟

❁❁❁

---

(١) في الأصل ، و(ع) ، و(ك) ، و(س) ، و(م) ، و(ع ٣) ، و(أ) : «أَوْ لا» . والمُثبَت من «مسلم» ، والأصل الثاني ، وبقية النسخ ، والمسألة الأخيرة .

(٢) (٣/ ١٣٥٧ رقم ١٧٣١) .

(٣) في (عون) : «أنَّ الصحابي» .

(٤) في (ط) ، و(م) : «عندَ الحاجَةِ يَحْكُمُ بحُكْمٍ ..» .

(٦٣)

بابُ
ما جاءَ في الإقْسامِ على اللَّهِ (١)

عَنْ جُنْدُبِ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنه قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «قال رجلٌ : واللهِ لا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلانٍ» . فقال اللهُ عز وجل : «مَن ذا الذي يَتَألَّىٰ عليَّ أَنْ لا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ ؟ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ وأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ» . رواهُ مُسلِمٌ (٢) .

وفي حديثِ أبي هُريرةَ : أنَّ القائِلَ رَجُلٌ عابِدٌ (٣) ، قالَ أبو هُريرةَ : «تكَلَّمَ بكَلِمَةٍ أَوْبقَتْ دُنياهُ وآخِرَتَهُ» (٤) .

---

(١) انفردت نسخة (خ) بزيادة : «... بلا عِلْمٍ» .

(٢) (٤/ ٢٠٢٣ رقم ٢٦٢١) .

(٣) في (عون) : «كان القائل» ، وفي (ع٣) : «أنَّ المتألي كان عابداً» ، وفي (ت) : «أنَّ القائل كان عابداً» ، وفي (مح) مثله وزاد : «كان رجلاً ..» ، وفي (ق) ، و(ج) ، و(ن) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) : «أبي هريرة وفي بعض الأحاديث أن القائل ... » .

(٤) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٣١٤ رقم ٩٠٠) ، وأحمد (١٤/ ٤٦ رقم ٨٢٩٢) ، وأبو داود (٥/ ١٣٢ رقم ٤٩٠١) ، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٥٤ رقم ٤٥) ، وابن حبان (١٣/ ٢٠ رقم ٥٧١٢) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٣٨٤ رقم ٤١٨٧) ، وإسناده صحيح .

فيه مسائل :

الأولىٰ : التَّحذيرُ مِن التَّألِّي علىٰ اللهِ .

الثانيةُ : كونُ النارِ أَقْرَبَ إلىٰ أَحَدِنا [(١)] مِن شِرَاكِ نَعْلِهِ .

الثالثةُ : أنَّ الجنةَ مِثْلُ ذَلِكَ .

الرابعةُ : فيهِ شاهِدٌ لِقَوْلِهِ [(٢)] : «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ...**» إلخ [(٣)] .

الخامسةُ : أنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُغْفَرُ لهُ [(٤)] بِسَبَبٍ هُوَ مِنْ أَكْرَهِ الأُمورِ إليهِ .

---

(١) في (عون) ، و(ق) : «أحدكم» ، وفي (ب) و(ز١ ، ٢ ، ٣) ، و(مح) ، و(ج) ، و(ش١ ، ٢) ، و(غ) ، و(ر) : «كون النار إلىٰ أحدنا أقرب من شراك نعله» .

(٢) في (س) : «فيه شاهد للحديث الصحيح ..» .

(٣) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٤٩٠ رقم ١٣٩٤) ، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٥٨١ رقم ٢٨١٨) ، وأحمد (٢٥/ ١٨٠ رقم ١٥٨٥٢) ، وعَبْدُ بن حُمَيْد (١/ ٣١٣ ، رقم ٣٥٨) ، وهناد في «الزهد» (٢/ ٥٥١ رقم ١١٤١) ، والحميدي (٢/ ١٥٨ رقم ٩٣٥) ، والترمذي (٤/ ٥٥٩ ، رقم ٢٣١٩) ، وابن ماجه (٢/ ١٣١٢ رقم ٣٩٦٩) ، وابن حبان (١/ ٥٢٠ رقم ٢٨٧) ، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٧٧) ، والطبراني في «الكبير» (١/ ٣٦٧ ، رقم ١١٢٩) ، والحاكم (١/ ٤٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٨٧) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/ ٥٠) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٦٥) ، و«الشعب» (٧/ ٣٢ رقم ٤٦٠٦) من حديث بلال بن الحارث رضي الله عنه . والحديث صحَّحهُ التِّرمذي ، وابن حِبَّان ، والحاكم ، والألباني في «الصحيحة» (٢/ ٥٧٩ رقم ٨٨٨) .

(٤) في (ب) ، و(مح) : «أنَّ العبدَ لَيُغفَرُ له ...» .

بَابُ
الاِسْتِشْفَاعِ بِاللهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ

عَنْ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه قالَ : جاءَ أَعْرابِيٌّ إِلىٰ النَّبِيِّ ﷺ فقالَ : يا رَسُولَ اللهِ ! نُهِكَتِ الأَنْفُسُ ، وَجاعَ العِيالُ ، وَهَلَكَتِ الأَمْوالُ ، فاسْتَسْقِ لَنا رَبَّكَ ، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ باللهِ عَلَيْكَ ، وَبِكَ علىٰ اللهِ !

فقالَ النَّبِيُّ ﷺ : «سُبْحانَ اللهِ ! سُبْحانَ اللهِ !» .

فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّىٰ عُرِفَ ذلك في وُجوهِ أَصْحابِهِ ؛ ثُمَّ قالَ : «وَيْحَكَ ! أَتَدْرِي ما اللهُ ؟! إِنَّ شَأْنَ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ ، إِنَّهُ لا يُسْتَشْفَعُ باللهِ علىٰ أَحَدٍ» وَذَكَرَ الحَدِيثَ . رواهُ أَبو داودَ [1] .

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «العرش» (٣٢٩ رقم ١١) ، والبخاري -مختصراً- في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٢٤) ، وأبو داود (٥/ ٦٣ رقم ٤٧٢٦) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٩٣ رقم ٥٨٧ ، ٥٨٨) ، والدارمي في «رده على الجهمية» (٤٩ رقم ٧١) ، والدارقطني في «الصفات» (٣٦ رقم ٣٨ ، ٣٩) ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ١٢٠ رقم ٢٥١٧) ، والبزار في «المسند» (٨/ ٣٥٣ رقم ٣٤٣٢) ، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٢٨ رقم ١٥٤٧) ، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥١٥ رقم ١٤٠٧٨) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٣٩ رقم ١٤٧) ، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١٠٩٠ رقم =

فيه مسائل:

الأولىٰ: إنكارُهُ[1] علىٰ مَنْ قالَ: «نَسْتَشْفِعُ باللهِ عَلَيْكَ».

الثانيةُ: تَغَيُّرُهُ تَغَيُّراً[2] عُرِفَ في وُجُوهِ أَصْحابِهِ مِنْ هذهِ الكَلِمَةِ.

الثالثةُ: أنهُ لَمْ يُنْكِرْ عليهِ قَوْلَهُ: «نَسْتَشْفِعُ بِكَ علىٰ اللهِ».

الرابعةُ: التَّنبِيهُ علىٰ تفْسِيرِ: «سُبْحَانَ اللهِ».

الخامسةُ: أَنَّ المُسلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ الاستِسْقاءَ.

❁ ❁ ❁

---

٦٦٧)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٥٤ رقم ١٩٨)، وابن منده في «التوحيد» (٣/ ١٨٨ رقم ٦٤٣، ٦٤٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣١٧ رقم ٨٨٣، ٨٨٤)، واللالكائي (٣/ ٤٣٧ رقم ٦٥٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٤١)، والبغوي في «السنة» (١/ ١٧٥ رقم ٩٢).

قال ابن منده: «وهو إسنادٌ صحيحٌ متَّصلٌ». وقوّاه ابن تيمية في «الفتاوىٰ» (١٦/ ٤٣٥)، وحسَّن إسنادَهُ ابن القيِّم في «مختصر الصواعق» (٢/ ٢٠٩ ط الفقي) [٣/ ١٠٦٧ ط أضواء السلف].

(١) في (ق)، و(م): «الإنكار علىٰ ...».

(٢) في (ج): «.. تغيُّراً عظيماً». وفي (ن): «تغيُّراً شَدِيداً حتىٰ عُرِفَ ذلك في وُجُوهِ ...». وفي (خ): «تغيره حتىٰ عُرِفَ ذلك ...».

(٦٥)

بَابُ
مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَسَدِّهِ طُرُقَ(١) الشِّرْكِ

عَن عبدِ اللهِ بنِ الشِّخِّير رضي الله عنه قالَ: انطَلَقْتُ في وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إلىٰ رَسُولِ الله ﷺ فَقُلْنا: أَنتَ سَيِّدُنا، فقالَ: «السَّيِّدُ اللهُ -تبارَكَ وتعالىٰ-».

قُلْنَا: وَأَفْضَلُنا فَضْلاً، وَأَعْظَمُنا طَوْلاً.

فقالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أو بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلا يَسْتَجْرِيَنَّكُم الشَّيطانُ». رواهُ أبو داودَ بسندٍ جَيِّدٍ(٢).

---

(١) في (ز١، ٢، ٣)، و(ع٢)، و(ب) و(ق)، و(ج)، و(ن) و(ش١، ٢)، و(غ): «طريق»، وفي (ع٣): «وسَدِّ طرق ...». وفي (ب)، و(ر): «كُلَّ طريق الشِّرك»، وفي (ق): «كُلَّ طَريق يوصِلُ إلىٰ الشرك».

(٢) رواه أحمد (٢٦/ ٢٣٥ رقم ١٦٣٠٧)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٣٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣/ ١٥٣ رقم ١٤٨٢-١٤٨٤)، والبخاري في «الأدب» (٨١ رقم ٢١١)، وأبو داود (٥/ ١٠٠ رقم ٤٨٠٦)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ١٠٢ رقم ١٠٠٠٣)، وابن منده في «التوحيد» (٢/ ١٣٢ رقم ٢٨٠، ٢٨١)، والبيهقي في «الصفات» (١/ ٦٨ رقم ٣٣)، و«المدخل» (٥٣٧، ٥٣٨)، و«الآداب» (٤١٧)، و«الدلائل» (٥/ ٣١٨). وجود إسناده ابن مفلح في «الآداب» (٣/ ٤٣٨)، وقال ابن حجر في «الفتح» (٥/ ٢١٢): «رجاله ثقاتٌ، وقد صحَّحهُ غيرُ واحدٍ».

وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه : أَنَّ ناساً قالوا : يا رَسُولَ اللهِ ! يا خَيْرَنا وابنَ خَيْرِنا ، وسَيِّدَنا وابنَ سَيِّدِنا .

فقالَ : **«يا أَيُّها النَّاسُ ! قُولُوا بِقَوْلِكُمْ ، وَلا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيطانُ ، أَنا مُحَمَّدٌ ، عبدُ اللهِ وَرَسُولُهُ ، ما أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُوني فَوْقَ مَنْزِلَتي التي أَنْزَلَني اللهُ عز وجل»** . رواهُ النَّسائيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ[1] .

❁❁❁

فيه مسائل :

الأولىٰ : تحذيرُهُ الناسَ عَنِ الغُلُوِّ .

الثانيةُ : ما يَنْبَغي أَنْ يَقُولَ مَن قِيلَ لَهُ : أنتَ سَيِّدُنا .

الثالثةُ : قولُهُ : **«ولا يَسْتَجْرِيَنَّكُم الشَّيطانُ»** مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا الحَقَّ .

الرابعةُ : قولُهُ : **«مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُوني فَوْقَ مَنْزِلَتي»** .

❁❁❁

---

(١) رواه أحمد (٢٠/ ٢٣ رقم ١٢٥٥١ ، ١٣٥٣٠) ، وابن أبي شيبة في «المسند» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٧/ ٧٧ رقم ٦٤٢٣) ، وعَبْدُ بن حُمَيْد في «المنتخب» (١/ ١٥٢ رقم ١٣٠٧) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ١٠٣ رقم ١٠٠٠٦ ، ١٠٠٠٧) ، وابن حبان (١٤/ ١٣٣ رقم ٦٢٤٠) ، وابن منده في «التوحيد» (٢/ ١٣٣ رقم ٢٨٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٥٢) ، والبيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٢/ ٨٧ رقم ٥٣٦) ، و«الشُّعَب» (٦/ ٥٠٢ رقم ٤٥٢٩) ، و«الدَّلائل» (٥/ ٤٩٨) ، والضياء في «المختارة» (٥/ ٢٥ رقم ١٦٢٦-١٦٢٩) . وإسناده صحيح .

بابُ ما جاءَ في قولِ اللهِ تعالىٰ :
﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ الآيةَ[(١)]

عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قالَ : جاءَ حَبْرٌ مِنْ الأَحبارِ إلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فقالَ : يا مُحمدُ ! إنَّا نَجِدُ أنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّماواتِ علىٰ إِصْبَعٍ ، والأَرَضِينَ علىٰ إِصْبَعٍ ، والشَّجَرَ علىٰ إِصْبَعٍ ، والماءَ علىٰ إِصْبَعٍ ، والثَّرَىٰ علىٰ إِصْبَعٍ ، وَسائِرَ الخَلْقِ علىٰ إِصْبَعٍ ، فَيَقُولُ : أَنَا المَلِكُ ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حتىٰ بَدَتْ نَواجِذُهُ ؛ تَصْدِيقاً لقولِ الحَبْرِ ، ثُمَّ قَرَأَ : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ

---

(١) انفرد الأصل بقوله : «بابُ ما جاءَ في قولِ اللهِ تعالىٰ : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ الآيةَ» . وتعضُده المسألة الأولىٰ من مسائل الباب .
وأثبتُّ ما في الأصل الثاني ، وما اتَّفقَت عليه بقيَّةُ النُّسخ الخطية وهي أكثر من ثلاثين نسخة بين يَدَيَّ ، وكذلك ما اتفقت عليه كافة الشروح المتقدِّمة للكتاب ، والله أعلم بالصواب .
وفي (عون) : «باب قول الله تعالىٰ : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ ﴾ الآية» .
وفي (ع٢) ، و(د) إلىٰ قوله : ﴿ .. وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ الآية» .
وفي (ق) ، و(ع٣) ، و(ض١ ، ٢) إلىٰ قوله : ﴿ ... سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾» .

ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الزمر: ٦٧] الآيةَ [١].

وفي رِوَايةٍ لِـ«مُسْلِم»: «والجِبالَ والشَّجَرَ علىٰ إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ فَيَقُولُ: أنا المَلِكُ، أنا اللهُ» [٢].

وفي روايةٍ «لِلبُخارِيِّ»: «يَجْعَلُ السَّماواتِ علىٰ إِصْبَعٍ، والماءَ والثَّرَىٰ علىٰ إِصبَعٍ، وسائِرَ الخَلْقِ علىٰ إِصبَعٍ» [٣].

ولـ«مُسْلِمٍ» عَنِ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما -مَرْفُوعاً- [٤]: «يَطْوِي اللهُ السَّماواتِ يومَ القِيامةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بيدهِ اليُمْنىٰ، ثُمَّ يَقُولُ: أنا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أيْنَ المُتَكَبِّرونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الأَرَضِينَ السَّبعَ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِشِمالِهِ، ثُمَّ يقولُ: أنا المَلِكُ، أيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أينَ المُتَكَبِّرونَ» [٥].

---

(١) رواه البخاري (٦/ ١٢٦ رقم ٤٨١١)، ومسلم (٤/ ٢١٤٧ رقم ٢٧٨٦).
وفي (ع) أتم الآية إلىٰ قوله: ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ وهو الموافق لِمَا في «الصحيحين».
وفي (ق) و(ل)، و(ت): «﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ ﴾ الآية».

(٢) (٤/ ٢١٤٧ رقم ٢٧٨٦).

(٣) رواه البخاري (٩/ ١٤٨ رقم ٧٥١٣).
في الأصلين وأكثر النسخ بعد الحديث: «أخرجاه»!
ولا وجود لهذا العَزْو في (ز١، ٢، ٣)، و(مح)، و(ج)، و(ن)، و(ش١، ٢)، (غ)، و(ر)، و«فتح الحميد» (٤/ ٢٠٩٣) وهو الأصوب.

(٤) في (ب)، و(ز١، ٢، ٣)، و(ج)، و(ن)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر): «... مرفوعاً قالَ: قالَ رَسُولُ الله ﷺ».

(٥) رواه مسلم (٤/ ٢١٤٨ رقم ٢٧٨٨).

وَرُوِيَ عَن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: «ما السَّماواتُ السَّبعُ والأَرَضُونَ السَّبعُ في كَفِّ الرَّحمنِ (١) إلَّا كَخَرْدَلَةٍ في يَدِ أَحَدِكُمْ» (٢).

وقالَ ابنُ جَريرٍ: حدَّثني يونُسُ، أَنبَأنا ابنُ وَهْبٍ، قالَ: قالَ ابنُ زَيْدٍ: حدَّثني أَبي قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ما السَّماواتُ السَّبعُ في الكُرْسِيِّ إلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةٍ أُلْقِيَتْ في تُرْسٍ» (٣).

قالَ: وقالَ أَبُو ذَرٍّ رضي الله عنه: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «ما الكُرْسِيُّ في العَرْشِ إلَّا كَحَلْقَةٍ مِنْ حَديدٍ أُلْقِيَتْ بَيْنَ ظَهْرَيْ (٤) فَلاةٍ مِنَ الأَرْضِ» (٥).

وَعَن ابنِ مسعُودٍ رضي الله عنه قالَ: «بَيْنَ السَّماءِ الدُّنيا والتي تَلِيها (٦) خَمْسُ مِئَةِ عام، وبينَ كُلِّ سماءٍ خَمْسُ مِئَةِ عامٍ، وبينَ السَّماءِ السَّابعةِ

(١) في الأصل الثاني، و(ع)، و(أ)، و(ل) بياض بدل «في كفِّ الرحمن»، وفي (أ)، و(ع٣) استَدْرَكَها في الهامش. ولذلك سقطت من (س)، و(ق)، و(ت).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٢٤٦)، وعبد الله في «السنة» (٢/ ٤٧٦ رقم ١٠٩٠).

(٣) رواه الطبري (٤/ ٥٣٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٨٧ رقم ٢٢٠). والحديثُ مُرسَلٌ؛ زيد بن أَسْلَم تابعي. وابن زيد هو عبد الرحمن بن زيد «ضعيف» كما في «التقريب» (٥٧٨ رقم ٣٨٩٠).

(٤) في (ق): «ظهراني»، وفي (أ): «بَيْنَ ظَهْرَانَي أَرْضٍ فَلَاةٍ».

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «العرش» (٤٣٣ رقم ٥٨)، والطبري (٤/ ٥٣٩)، وابن حبان (٢/ ٧٦ رقم ٣٦١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٦٤٨ رقم ٢٥٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦٦-١٦٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٩٩، ٣٠١ رقم ٨٦١، ٨٦٢)، وابن مردويه في تفسيره كما في تفسير ابن كثير (١/ ٦٨٠-٦٨١)، و«البداية والنهاية» (١/ ١١). وهو حديث صحيح: صححه ابن حبان، والألباني في «الصحيحة» (١/ ١٧٣ رقم ١٠٩).

(٦) في (ب)، و(ز١، ٢، ٣)، و(مح)، و(ج)، و(ن)، و(ع٣)، و(ش١، ٢)، و(غ)، و(ر): «تليها مَسِيرَةُ خَمْسُ مِئَة ..».

والكُرْسِيِّ خمسُ مِئَةِ عامٍ، وبينَ الكُرْسِيِّ والماءِ خَمْسُ مِئَةِ عامٍ، والعَرْشُ فَوْقَ الماءِ، واللهُ فوقَ العَرْشِ، لا يَخْفىٰ عليه شيءٌ مِن أعمالِكُمْ».

أَخْرَجَهُ ابنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عَنْ عاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عبدِ اللهِ [1].

ورواهُ بنَحْوِهِ المَسْعُودِيُّ، عَنْ عاصِمٍ، عَنْ أَبي وَائِلٍ، عَنْ عبدِ اللهِ [2].

قالَهُ الحافِظُ الذَّهَبِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ-. قالَ: «ولَهُ طُرُقٌ» [3].

---

(١) رواه الدارمي في «الرد علىٰ بشر» (١/ ٤٢٢،٤٧١، ٥١٩-٥٢٠)، و«الرد علىٰ الجهمية» (٥٥ رقم ٨١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٢ رقم ١٤٩، ١٥٠)، والدينوري في «المجالسة» (٦/ ٤٠٦ رقم ٢٨٣٠)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٢٠٢ رقم ٨٩٨٧)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٦٨٨ رقم ٢٧٩)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١٧١ رقم ١٢٨ ط نصر)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (١٠٤ رقم ٣٩)، واللالكائي في «السنة» (٣/ ٤٣٨ رقم ٦٥٩)، والبيهقي في «الصفات» (٢/ ٢٩٠ رقم ٨٥١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٩)، والخطيب في «الموضح» (٢/ ٤٧)، وابن قدامة في «العلو» (١٠٤ ط١)، والذهبي في «العلو» (١/ ٤١٧، ٦٢٠ رقم ٦٧، ١٥٧، ١٥٩) وإسناده صحيح. قال الذهبي (١/ ٦١٦): «رواه عبد الله في «السنة»، وأبو بكر بن المنذر وأبو أحمد العسال ...، وأبو عمرو الطلمنكي في تواليفهم **وإسناده صحيح**». وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٨٦): «رجاله - الطبراني - رجال الصحيح»، وصحَّح إسناده الألباني في «مختصر العلو» (١٠٣ رقم ٤٨).

(٢) رواه عن المسعودي: ابن خزيمة (٢/ ٨٨٥ رقم ٥٩٤)، وأبو الشيخ (٢/ ٥٦٥ رقم ٢٠٣، ٥٦٥)، وقد اختُلِف فيه عليه، وعُدَّ هذا من تخليطه، والصَّوابُ أنهُ عن عاصم، عن زرِّ بن حُبيش، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) «العلو» تأليفه (١/ ٤١٧).

وَعَنِ العبَّاسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ رضي الله عنه قال : قال رَسُولُ اللهِ ﷺ : «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بينَ السَّماءِ والأَرضِ» ؟

قُلنا : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .

قالَ : «بينَهُما مَسِيرةُ خَمْسِ مِئةِ سَنَةٍ ، وَمِنْ كُلِّ سَماءٍ إلىٰ سَماءٍ مَسِيرةُ خَمْسِ مِئةِ سَنَةٍ ، وَكِثَفُ كُلِّ سماءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِئةِ سَنَةٍ ، وبينَ السَّماءِ السَّابعةِ والعَرْشِ بَحْرٌ بينَ أَسْفَلِهِ[1] وأَعلاهُ كَمَا بينَ السَّماءِ والأَرضِ ، واللهُ تعالىٰ فوقَ ذَلِكَ ، وليسَ يَخْفَىٰ[2] عليهِ شَيءٌ مِنْ أَعمالِ بَني آدَمَ» . أَخرَجَهُ أبو داودَ وغيرُهُ[3] .

---

(١) إلىٰ هنا انتهىٰ ما وصلنا من نسخة الأصل ، وأتممنا الباقي من الأصل الثاني بخط الشيخ سليمان ، ومن بقية النسخ .

(٢) في (مح) ، و(أ) ، و(خ) : «ولا يخفىٰ» .

(٣) رواه أحمد (٣/ ٢٩٢ رقم ١٧٧٠) ، وابن أبي شيبة (٣١٩ رقم ٩ ، ١٠) ، وابن طهمان في «مشيخته» (٧٠ رقم ١٨) ، وأبو داود (٥/ ٦٢ رقم ٤٧٢٣) ، والترمذي (٥/ ٣٤٨ رقم ٣٣٢٠) ، وابن ماجه (١/ ٦٩ رقم ١٩٣) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٩٤ رقم ٥٨٩) ، والدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (٥٠ رقم ٧٢) ، و«الرد علىٰ بشر» (١/ ٤٧٣-٤٧٤) ، والبزار في «المسند» (٤/ ١٣٥ رقم ١٣١٠) ، وأبو يعلىٰ (١٢/ ٧٥ رقم ٦٧١٣) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٣٤-٢٣٧ رقم ١٤٤ ، ١٤٥) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٦٦ رقم ٢٠٤) ، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١٠٨٧ رقم ٦٦٣ -٦٦٥) ، والروياني في «المسند» (٢/ ٣٤٨ رقم ١٣٢٩) ، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٢٩٢ رقم ٢٩٥) ، وابن بطة في «الإبانة» -الرد علىٰ الجهمية- (٣/ ١٤٨-١٥٠ رقم ١٠٧) ، وابن منده في «التوحيد» (١/ ١١٤ رقم ٢١) ، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٠٠) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٦٨٣) ، واللالكائي (٣/ ٤٣٣ =

فيه مسائل :

الأولى : تفسيرُ قولِهِ : ﴿ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ الآيةَ .

الثانيةُ : أنَّ هذهِ العُلومَ وَأَمْثالَها باقِيةٌ عِندَ اليهودِ الذِينَ في زَمَنِهِ (١) لَمْ يُنْكِرُوها وَلَمْ يَتَأَوَّلُوها .

الثالثةُ : أنَّ الحَبْرَ لَمَّا ذَكَرَها (٢) للنبيِّ ﷺ صَدَّقَهُ ، ونَزَلَ القرآنُ بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ .

الرابعةُ : وقوعُ الضَّحِكِ الكَثيرِ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ ؛ عِندَ ذِكْرِ الحَبْرِ هذا العِلمَ العَظِيمَ .

الخامسةُ : التَّصريحُ بِذِكرِ اليَدَيْنِ ، وأنَّ السَّماواتِ في اليدِ اليُمْنَىٰ ، والأَرَضِينَ في الأُخرىٰ .

رقم ٦٥١) ، والحاكم (٢/ ٢٨٨ ، ٤١٢) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٨٥ ، ٣١٦ رقم ٨٤٧ ، ٨٨٢) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٤٠) ، والجورقاني في «الأباطيل» (١/ ٧٧ رقم ٧٢) ، والضياء في «المختارة» (٨/ رقم ٤٦٠-٤٦٤) ، وابن قدامة في «العلو» (٥٩ رقم ٢٩) . قال التِّرمذيُّ : «هذا حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ» ، وقال الجورقاني : «هذا حديثٌ صحيحٌ» ، وصحَّحهُ ابن خزيمة ، وقال ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (١٢/ ٢١٧) : «حسن صحيح» . وقوَّاه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الحمويَّة» (٢٢١-٢٢٣) ، وقال ابن القيم في «مختصر الصواعق» (٢/ ٢٠٧) : «رواه أبو داود بإسناد جيِّد» .

(١) في (عون) : «في زمن النبي» .

(٢) في (م) : «لَمَّا ذَكَرَ قولَهُ» ، وفي (ل) : «لمَّا ذَكَرَ» .

السادسةُ : التَّصريحُ بتَسْمِيَتِها : الشِّمالَ [1] .

السابعةُ : ذِكرُ الجبَّارينَ والمُتكَبِّرينَ عِندَ ذلك .

الثامنةُ : قولُهُ : «كَخَرْدَلَةٍ في كَفِّ أَحَدِكُمْ» .

التاسعةُ : عَظَمَةُ الكُرْسِيِّ بالنِّسبَةِ إلىٰ السَّماواتِ .

العاشرةُ : عَظَمَةُ [2] العَرْشِ بالنِّسبةِ إلىٰ الكُرْسِيِّ .

الحادِيَةَ عَشْرَةَ : أنَّ العرشَ غيرُ الكُرْسيِّ .

الثانيةَ عَشْرَةَ : كَمْ بينَ كُلِّ سَماءٍ إلىٰ سماءٍ .

الثالثةَ عَشْرَةَ : كَمْ بينَ السَّماءِ السَّابعةِ والكُرْسيِّ .

الرابعةَ عَشْرَةَ : كَمْ بينَ الكُرْسيِّ والماءِ .

الخامِسَةَ عَشْرَةَ : أنَّ العرشَ فوقَ الماءِ .

السادِسَةَ عَشْرَةَ : أنَّ اللهَ فوقَ العرشِ .

السابعةَ عَشْرَةَ : كَم بينَ السَّماءِ والأرضِ .

الثامِنَةَ عَشْرَةَ : كِثَفُ كُلِّ سماءٍ خَمْسُ مِئةِ سَنَةٍ .

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ : أنَّ البَحْرَ الذي فوقَ السَّماواتِ بينَ أَعلاهُ إلىٰ

---

(١) في (عون) : «بالأخرىٰ» ، وفي (م) : «بالشِّمال» .

(٢) في (ل) ، و(خ) ، و(ت) في الموضعين -التاسعة والعاشرة- : «عِظَمُ» .

أَسْفَلِهِ [1] مَسِيرةُ خَمْسُ مِئةِ سنةٍ .

واللهُ سبحانَهُ وتعالىٰ أعلَمُ ،

وصلَّىٰ اللهُ علىٰ مُحَمَّدٍ

وَصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْلِيماً

كثيراً [2]

❁❁❁

---

(١) في (ط) ، و(ب) ، و(ز ١ ، ٢ ، ٣) ، و(ش ١ ، ٢) ، و(ن) ، و(ج) ، و(مح) ، و(غ) ، و(ر) ، و(خ) ، و(ت) : «بين أعلاه وأسفلِهِ» ، وفي (م) : «بين أسفله وأعلاه» .

(٢) هذه خاتمة الأصل الثاني .

وفي (عون) : «آخِرُهُ ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، وصلىٰ الله وسلم علىٰ محمدٍ وآله وصحبهِ أَجمعينَ ، والتابعينَ لهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدِّين . تمَّ كتابُ «التوحيدِ» ومسائله ، رَحِمَ اللهُ مَن جَمَعَهُ وكَتَبَهُ» .

وفي (ع) : «والله سبحانه وتعالىٰ أعلم» . **وبقية النسخ تقدم ذكر خواتمها .**

والحمد لله علىٰ البدء والختام ، وصلىٰ الله علىٰ محمد المبعوث بالتوحيد ، الهادم للشرك والتنديد ، وعلىٰ أصحابه أولي القول السديد ، وعلىٰ من تبعهم من أهل الرأي الرشيد .

تم الفراغ من تحقيق ، ونسخ ، ومقابلة ، وضبط : «كتاب التوحيد الذي هو حق الله علىٰ العبيد» **في الثالث والعشرين من ذي الحجة عام ١٤٣٢هـ ، ولله الحمدُ والمِنَّة ، علىٰ يد أفقر العباد : دَغَش بن شبيب بن فنيس العجمي في دولة الكويت -حرسها الله من الفتن- .**

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قيدُ قراءةٍ وسَمَاع

الحمدُ للهِ العزيزِ الحميدِ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ مَن بعثه الله آمراً بالتوحيدِ ، وناهياً عن الشِّركِ والتنديدِ ، وعلىٰ آلهِ وصَحْبِهِ أولي الرأي الرَّشيدِ ، ومَن تَبِعَهُم مِن أصحابِ القولِ السَّديد .

أمَّا بعدُ :

فقد سَمِعَ ....

....

وطلب منِّي الإجازة بذلك وبجميع ما لي وعنِّي **فأقولُ** : قد أجزتُ الفاضِلَ المَذكورَ إجازةً عامَّةً بشرطِها المُعتَبَر عند أئمةِ أهل الحديث والأثر .

وأُوصي المُجازَ بتقوىٰ الله تعالىٰ في السِّرِّ والعلن ، وأن يعمَلَ بالكتاب والسُّنة علىٰ منهج السَّلَفِ الصَّالح ، وأن لا ينساني ووالِدَيَّ ومشايخي والمُؤلِّفَ مِن صالح دَعَواتِهِ .

وكتب

....

الفهارس العامة

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الأعلام

«الكنىٰ»

فهرس الكتب الواردة في المتن

فهرس الشعر

فهرس المراجع(١)

١- «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» ، تأليف الحافظ الحسين الجورقاني (ت: ٥٤٣هـ) ، ت : د . عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، دار الصميعي - الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ .

٢- «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة» -[الإيمان]- ، تأليف الإمام عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت: ٣٨٧هـ) ، ت : د. رضا ابن نعسان معطي ، كتاب الإيمان ، دار الراية - الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .
جزء : «الرد على الجهمية» ، ت : د. يوسف الوابل (١-٢) ، ووليد نصر (ج ٣) ، دار الراية ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
جزء : «القدر» ، ت : د . عثمان عبد الله الأثيوبي ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .

٣- «إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد» ، تأليف العلامة حمد بن علي بن عتيق النجدي (ت: ١٣٠١هـ) ، ت : عبد الإله الشايع ، دار أطلس الخضراء - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .

٤- «ابن سحمان -سليمان بن سحمان(ت:١٣٤٩هـ)- تاريخ حياته وعلمه وتحقيق شعره» وفيه تحقيق ديوانه «عقود الجواهر المنضَّدة الحسان» ، تأليف أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ، شاركه في تصحيحه والتعليق عليه محمد خير رمضان يوسف وعبد المحسن العسكر ، مكتبة الرشد -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ.

٥- «إتحاف الخيرة المهرة بأسانيد العشرة» ، تأليف العلامة أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت : ٨٤٠هـ) ، ت : دار المشكاة للبحث العلمي ، دار الوطن الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

٦- «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» ، تأليف الإمام محمد ابن أبي بكر الدمشقي الحنبلي «ابن القيم» (ت: ٧٥١هـ) ، ت : د . عواد المعتق ، مطابع الفرزدق - الرياض ، ط١ ، ١٤٠٨هـ .

---

(١) «ت» تعني تحقيق ، و«ط» الطبعة .
ولم أذكر في هذا الفهرس إلا الكتب التي أحلتُ إليها في هوامش الرسالة ، وما رجعتُ إليه ولم أقف فيه على فائدة تخص هذا الكتاب لم أذكره .

٧- «الآحاد والمثاني» ، تأليف الإمام أبي بكر بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ) ، ت : د . باسم الجوابرة ، دار الراية – الرياض ، ط ١، ١٤١١هـ .
٨- «الإحكام في أصول الأحكام» ، تأليف أبي محمد ابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ) ، ت : جماعة من العلماء ، دار الحديث -القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .
٩- «الإخنائية» -أو الرد علىٰ الإخنائي - ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) ، ت : أحمد بن مونس العنزي ، دار الخراز - جدة ، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٠- «الإخوان» ، تأليف الحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ) ، ت : مصطفىٰ عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية -بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ .
١١- «الآداب» ، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : عبد القدوس ابن محمد نذير ، مكتبة الرياض الحديثة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
١٢- «الآداب الشرعية» ، تأليف العلامة الفقيه محمد بن مفلح المقدسي (ت: ٧٦٣هـ) ، ت : شعيب الأرناؤوط ، وعمر القيَّام ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .
١٣- «الأدب» ، تأليف الإمام أبي بكر بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ) ، ت : د . محمد رضا القهوجي ، دار البشائر الإسلامية -بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
١٤- «الأدب المفرد» ، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، ت : الشيخ العلامة الإمام ناصر الدين الألباني ، دار الصّديق - السعودية ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ .
١٥- «الأذكار» ، تأليف يحيىٰ بن شرف النووي (ت : ٦٧٦هـ) ، ت : علي الشربجي ، وقاسم النوري ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
١٦- «الأربعون البلدانية» ، تأليف الحافظ الرحلة أبي طاهر السلفي أحمد بن محمد الأصبهاني (ت: ٥٧٦هـ) ، ت : مسعد السعدني ، أضواء السلف -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
١٧- «الأربعين» ، تأليف الحافظ أبي العباس الحسن بن سفيان النسوي (ت: ٣٠٣هـ) ، ت : محمد بن ناصر العجمي ، دار البشائر -بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
١٨- «الأربعين» ، تأليف الفقيه يحيىٰ بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) ، ت : محمود الأرناؤوط ، دار البشائر -سوريا ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
١٩- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» ، تأليف الشيخ المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ.
٢٠- «أسباب نزول القرآن» ، تأليف أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ) ، ت : د . ماهر ياسين الفحل ، دار الميمان -السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .

٢١- «الاستقامة» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ، ط ٢ ، ١٤١١هـ .
٢٢- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» ، تأليف العلامة عز الدين ابن الأثير علي بن محمد (ت: ٦٣٠هـ) ، ت : محمد البنا ، ومحمد عاشور ، ومحمود فايد ، دار الشعب - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٠هـ .
٢٣- «الأسماء والصفات» ، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : عبد الله الحاشدي ، مكتبة السوادي بجدة ، ط ١ ، ١٤١٣ .
٢٤- «الإصابة في تمييز الصحابة» ، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، وبهامشه الاستيعاب لابن عبد البر ، تصوير دار الكتاب العربي - بيروت .
٢٥- «أصول السنة» ، تأليف الإمام محمد بن عبد الله الشهير بابن زمنين (ت: ٣٩٩هـ) ، ت : عبد الله بن محمد البخاري ، مكتبة الغرباء الأثرية -المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
٢٦- «إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد» ، تأليف العلامة صالح بن فوزان الفوزان ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ .
٢٧- «الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد» ، تأليف البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : أحمد بن إبراهيم أبو العينين ، دار الفضيلة -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
٢٨- «إعلام الموقعين عن رب العالمين» ، تأليف الإمام محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) ، ت : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل بيروت ، ١٩٧٣م .
٢٩- «الأعلام» ، تأليف خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت .
٣٠- «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان» ، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) ، ت : الشيخ محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمَّدية - القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٥هـ .
٣١- «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» ، تأليف شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . ناصر العقل ، مكتبة الرشد الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٣هـ .
٣٢- «الأمالي» ، تأليف العلامة عبد الملك بن محمد بن بشران (ت : ٤٣٠هـ) ، ت : عادل بن يوسف العزازي ، دار الوطن الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٣٣- «أمالي ابن سمعون» ، تأليف المحدِّث أبي الحسين محمد بن أحمد بن سمعون البغدادي (ت:٣٨٧هـ) ، ت : د . عامر حسن صبري ، دار البشائر بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .

٣٤- «الأموال» ، تأليف الإمام أبي عبيد القاسم بن سَلاَّم (ت: ٢٢٤هـ) ، ت : سيد رجب ، دار الهدي النبوي -مصر ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ .
٣٥- «الأوائل» ، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر بن أبي عاصم (ت : ٢٨٧هـ) ، ت : محمد بن ناصر العجمي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، ط ١ .
٣٦- «أوثق عرى الإيمان» -ضمن مجموع الرسائل- ، تأليف الشيخ سليمان بن محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٣٣هـ) ، ت : د. الوليد بن عبد الرحمن آل فريان ، دار عالم الفوائد - مكة المباركة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
٣٧- «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي والفنون» ، تأليف إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ) .
٣٨- «الإيمان» ، تأليف الحافظ محمد بن يحيى العدني (ت: ٢٤٣هـ) ، ت : حمد الجابري الحربي ، الدار السلفية -الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
٣٩- «الإيمان الكبير» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٣هـ .
٤٠- «بحوث ندوة : دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب» ، مجموعة مؤلفين ،جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض ، ط ٢ ، ١٤١١هـ .
٤١- «بدائع الفوائد» ، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) ، ت : محمد منير بن عبده آغا الدمشقي ، الطبعة المنيرية .
٤٢- «البداية والنهاية» ، تأليف الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) ، ت : مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر بإشراف د . عبد الله التركي ، دار هجر -القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
٤٣- «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» ، تأليف العلامة محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) ، ت: د . حسين بن عبد الله العمري ، دار الفكر - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
٤٤- «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» ، تأليف العلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري «ابن الملَقِّن» (ت: ٨٠٤هـ) ، ت : دار الهجرة - السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ .
٤٥- «بُغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» ، تأليف الحافظ نور الدين الهيثمي الشافعي (ت: ٨٠٧ هـ)، ت : د. حسين الباكري ، الجامعة الإسلامية -المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

٤٦- «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» ، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) ، ت : سمير الزهيري ، مكتبة الدليل - السعودية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
٤٧- «بيانُ فضل عِلْم السَّلف علىٰ عِلم الخلف» ، تأليف الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) ، ت : محمد بن ناصر العجمي ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٤٨- «التاج المكلل من جواهر مآثر الطِّراز الآخر والأول» ، تأليف محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري (ت: ١٣٠٨هـ) ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -دولة قطر ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ .
٤٩- «تاريخ الأدب العربي» ، تأليف كارل بروكلمان ، ترجمه د . عمر صابر عبد الجليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، ١٩٩٥م .
٥٠- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» ، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : د. بشار عواد معروف ومن معه ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .
٥١- «تاريخ الأمم والملوك» ، تأليف الإمام محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار سويدان بيروت ، ط ٢ ، ١٣٧٨هـ .
٥٢- «تاريخ بغداد» ، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ، المعروف بالخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت .
٥٣- «تاريخ جرجان» ، تأليف حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني (ت: ٤٢٧هـ) ، ت : العلامة عبد الرحمن المعلمي ، عالم الكتب -بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٧هـ .
٥٤- «التاريخ الكبير» ، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، ت : العلامة عبد الرحمن المعلمي ، حيدر أباد ط ١ ، ١٣٦١هـ تصوير دار الكتب العلمية .
٥٥- «تاريخ واسط» ، تأليف أسلم بن سهل الرزاز المعروف ببحشل (ت: ٢٩٢هـ) ، ت : كوركيس عواد ، عالم الكتب -بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
٥٦- «تالي تلخيص المتشابه» ، تأليف الحافظ الخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣هـ) ، ت : مشهور حسن ، وأحمد الشقيرات ، دار الصميعي الرياض ، ١٤١٧هـ .
٥٧- «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» ، تأليف العلامة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني ، جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت مصورة من طبعة المكتب الإسلامي .
٥٨- «تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد» ، تأليف الشيخ عبد الهادي بن محمد البكري العجيلي (ت: ١٢٦٢هـ) ، ت : حسن بن علي العواجي ، أضواء السلف الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .

٥٩- «تخريج أحاديث منتقدة في كتاب التوحيد» ، تأليف الشيخ فريح بن صالح البهلال ، تقديم الإمام عبد العزيز بن باز ، دار الأثر الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
٦٠- «تذكرة أولي النهىٰ والعرفان بأيام الله الواحد الديان وذكر حوادث الزمان» ، تأليف إبراهيم بن عبيد آل عبد المحسن ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ .
٦١- «الترغيب والترهيب» ، تأليف العلامة عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت : ٦٥٦هـ) ، ت : مصطفىٰ محمد عمارة ، دار إحياء التراث العربي ، ط ٣ ، ١٣٨٨هـ .
٦٢- «الترغيب والترهيب» ، تأليف الإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني - قوام السنة- (ت: ٥٣٥هـ) ، ت : أيمن صالح شعبان ، دار الحديث -القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
٦٣- «تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة» ، تأليف الشيخ صالح بن عبد العزيز بن عثيمين الحنبلي النجدي (ت: ١٤١٠هـ) ، ت : بكر بن عبد الله أبو زيد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
٦٤- «تعظيم قدر الصلاة» ، تأليف الإمام محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤هـ) ، ت : د . عبد الرحمن الفريوائي ، مكتبة الدار-المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
٦٥- «تغليق التعليق علىٰ صحيح البخاري» ، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) ، ت : سعيد عبد الرحمن القزقي ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ .
٦٦- تفسير البغوي - «معالم التنزيل وأسرار التأويل» - تأليف الإمام محي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ) ، ت : محمد النمر ، وعثمان جمعة ، وسليمان الحرش ، دار طيبة - السعودية ، ط ٣ ، ١٤١٦هـ.
٦٧- تفسير الثعلبي -«الكشف والبيان»- ، تأليف أبي إسحاق أحمد الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ) ، ت : أبي محمد بن عاشور ، ونظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي -بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
٦٨- تفسير الطبري - «جامع البيان عن تأويل القرآن» - ، تأليف الإمام محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) ، ت : مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بإشراف د . عبد الله التركي ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
* طبعة أخرىٰ : الشيخ العلامة أحمد شاكر ، والعلامة الأديب محمود شاكر رحمهما الله، دار المعارف - مصر .
٦٩- «تفسير غريب القرآن» ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) ، ت : السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية -بيروت ، ط١ ، ١٣٩٨هـ .

٧٠- «تفسير القرآن العظيم» ، تأليف الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ) ، ت : سامي السّلامة ، دار طيبة - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٧١- «تفسير القرآن» ، تأليف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ) ، ت : د . مصطفىٰ مسلم محمد ، مكتبة الرشد -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
٧٢- «تفسير القرآن» ، تأليف الحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ) ، ت : د . سعد بن محمد السعد ، دار المآثر -المدينة ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
٧٣- «تفسير القرآن» ، تأليف الإمام أبي المظفر منصور السمعاني الشافعي (ت : ٤٨٩هـ) ، ت: ياسر بن إبراهيم ، وغنيم بن عباس ، دار الوطن - الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ.
٧٤- «تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين» ، تأليف الإمام الحافظ ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) ، ت : أسعد الطيب ، مكتبة الباز مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ .
٧٥- «تقريب التهذيب» ، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ) ، ت : صغير أحمد شاغف أبو الأشبال ، دار العاصمة - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٧٦- «التمهيدُ لشرح كتاب التوحيد» ، تأليف معالي الشيخ صالح آل الشيخ ، دار التوحيد -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
٧٧- «التمهيد لِمَا في الموطأ من المعاني والأسانيد» ، تأليف الحافظ ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، ت: مجموعة من الباحثين ، مصورة عن الطبعة الأولىٰ - المغرب .
٧٨- «تهذيب الآثار» ، تأليف الإمام محمد بن جرير الطبري (ت : ٣١٠هـ) ، ت : الأديب محمود شاكر ، مطبعة المدني .
٧٩- «تهذيب التهذيب» ، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) ، ت : إبراهيم الزيبق ، وعادل المرشد ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٨٠- «التوبة» ، تأليف الإمام ابن أبي الدنيا ، ت : مجدي السيد ، مكتبة القرآن -القاهرة.
٨١- «التوحيد» ، تأليف الإمام محمد بن إسحاق بن منده (ت: ٣٩٥هـ) ، ت : الشيخ د . علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، الجامعة الإسلامية -المدينة النبوية .
٨٢- «التوحيد وإثبات صفات الرب» ، تأليف إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ) ، ت : د . عبد العزيز الشهوان ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط٥ ، ١٤١٤هـ .
٨٣- «التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد» ، تأليف العلامة عبد الله بن محمد الدويش ، دار العليان -بريدة ، ط ١ ، ١٤١١هـ .
٨٤- «التوكل علىٰ الله ﷻ» ، تأليف الحافظ أبي بكر بن أبي الدنيا (ت : ٢٨١هـ) ، ت : د. جاسم الفهيد ، دار الأرقم -الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

٨٥- «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد»، تأليف الشيخ العلامة سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٣٣هـ)، ت: أسامة بن عطايا العتيبي، دار الصميعي -الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ.

٨٦- «الثقات»، تأليف الإمام محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، ت: د. محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد، ط ١، ١٣٩٣هـ.

٨٧- «الجامع» قطعة منه في -أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض-، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت: ٣١١هـ)، ت: د. إبراهيم ابن حمد السلطان، مكتبة المعارف -الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.

٨٨- «جامع بيان العلم وفضله»، تأليف الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، ت: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي الدمام، ط ١، ١٤١٤هـ.

٨٩- «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم»، تأليف الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الشهير بابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٦، ١٤١٦هـ.

٩٠- «الجامع في الحديث»، تأليف الحافظ عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي (ت: ١٩٧هـ)، ت: د. مصطفىٰ حسن حسين، دار ابن الجوزي - الدمام، ط ١، ١٤١٦هـ.

٩١- «الجامع لأحكام القرآن»، تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ): ت: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ.

٩٢- «الجامع لشعب الإيمان»، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ.

٩٣- «جامع المسانيد»، تأليف العلامة أبي الفرج ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي (ت: ٥٩٧هـ)، ت: د. علي البواب، مكتبة الرشد -الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ.

٩٤- «الجرح والتعديل»، تأليف الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، ت: العلامة عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية -حيدر آباد، ١، ١٣٧١هـ.

٩٥- «جزءٌ فيه من روىٰ عن النبي ﷺ من الصحابة في الكبائر»، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي (ت: ٣١٠هـ)، د. محمد التركي، دار أطلس الخضراء -الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ.

٩٦- «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية»، تأليف العلامة د. شمس الدين الأفغاني السلفي، دار الصميعي - الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.

٩٧- «الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي»، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، ت: الشيخ محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية -القاهرة، ط ١، ١٣٦٧هـ.
٩٨- «حاشية على كتاب التوحيد»، تأليف العلامة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي (ت: ١٣٩٢هـ)، ط ٣، ١٤٠٨هـ.
٩٩- «حاشية كتاب التوحيد»، تأليف العلامة سليمان بن عبد الله آل الشيخ، ت: د. دغش العجمي، مكتبة أهل الأثر الكويت، ط ٣، ١٤٣٩هـ.
١٠٠- «الحجة على تارك المحجة» -مختصر-، تأليف الإمام أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (ت: ٤٩٠هـ)، ت: د. محمد إبراهيم هارون، أضواء السلف -الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.
١٠١- «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة»، تأليف الإمام قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، ت: د. محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية -الرياض، ط ١، ١٤١١هـ.
١٠٢- «حجة الوداع»، تأليف الفقيه أبي محمد ابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، ت: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٠٣- «حديث علي بن حجر السَّعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني (ت: ١٨٠هـ)»، ت: عمر السفياني، مكتبة الرشد -الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٠٤- «حسن الظن بالله ﷻ»، تأليف الإمام أبي بكر بن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)، ت: مخلص محمد، دار طيبة -الرياض، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
١٠٥- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، تأليف الحافظ أبي نعيم الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تصوير دار الكتب العلمية عن الطبعة الأولى (١٣٧٥هـ).
١٠٦- «حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، تأليف حسين خلف الشيخ خزعل، طبعة وقفية مصورة من طبعة سنة ١٣٨٨هـ.
١٠٧- «خلق أفعال العباد»، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، ت: د. فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء - الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.
١٠٨- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، تأليف جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ت: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر -القاهرة، إشراف د. عبد الله التركي، ط ١، ١٤٢٤هـ.
١٠٩- «الدر النضيد على أبواب التوحيد»، تأليف العلامة سليمان بن حمدان (ت: ١٣٩٧هـ)، ت: قصي محب الدين الخطيب، مكتبة الصحابة -جدة، ط ٤، ١٤١٣هـ.
١١٠- «الدرر السنية في الأجوبة النجدية»، جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي، ط ٥، ١٤١٣هـ.

١١١- «الدعاء» ، تأليف الإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : د . محمد سعيد البخاري ، دار البشائر -بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
١١٢- «الدعوات الكبير» ، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : الشيخ بدر البدر ، ط ١، ١٤١٤هـ .
١١٣- «دلائل النبوة» ، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : د . عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية -بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
١١٤- «دلائل النبوة» ، تأليف الحافظ جعفر بن محمد المستغفري (ت: ٤٣٢هـ) ، ت : د . أحمد بن فارس السلوم ، دار النوادر – دمشق ، ط ١ ، ١٤٣١هـ .
١١٥- «دلائل النبوة» ، تأليف الحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ) ، ت : د . محمد رواس قلعجي ، وعبد البر عباس ، دار النفائس - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ .
١١٦- «ديوان الصنعاني» ، تأليف العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني ، المعروف بـ«الأمير الصنعاني» (ت : ١١٨٢هـ) ، قدم له علي السيد صبح المدني ، طبع على نفقة الشيخ علي ابن عبد الله آل ثاني ، مطبعة المدني .
١١٧- «ذِكرُ أسماء من تُكلِّم فيه وهو موَثَّقٌ» ، تأليف الحافظ شمي الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : محمود شكور بن محمود الحاجي ، مكتبة المنار -الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
١١٨- «ذمُّ الرِّياء في الأعمال» ، تأليف أبي محمد الحسن بن إسماعيل الضراب (ت : ٣٩١هـ) ، ت : د. محمد باكريم ، دار البخاري -المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
١١٩- «ذم الكلام وأهله» ، تأليف شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت: ٤٨١هـ) ، ت : د . عبد الرحمن الشبل ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٦هـ.
١٢٠- «ذم الهوىٰ» ، تأليف العلامة أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) ، ت : مصطفىٰ عبد الواحد ، دار الكتب الحديثة -القاهرة ، ط١ ، ١٣٨١هـ .
١٢١- «رجم أهل التحقيق والإيمان في الرد علىٰ مكفري حسن خان» ، تأليف الشيخ سليمان بن سحمان (ت:١٣٤٩ هـ) ، تصوير أضواء السلف - الرياض.
١٢٢- «الرد علىٰ البكري» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : محمد بن علي عجال ، دار الغرباء الأثرية - المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
١٢٣- «الرد علىٰ بشر المريسي فيما افترىٰ علىٰ الله ﷻ من التوحيد» ، تأليف الإمام عثمان ابن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ) ، ت : د . رشيد بن حسن الألمعي ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١٢٤- «الرد علىٰ الجهمية» ، تأليف الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٥٥هـ) ، ت : الشيخ بدر البدر ، دار ابن الأثير - الكويت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ .
١٢٥- «الرد علىٰ الجهمية» ، تأليف الإمام محمد بن إسحاق بن منده (ت: ٣٩٥هـ) ، ت : العلامة علي بن محمد ناصر الفقيهي ، مكتبة الغرباء الأثرية ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .
١٢٦- «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته علىٰ غير تأويله» ، تأليف إمام أهل السنة أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) ، ت : دغش بن شبيب العجمي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر ، ودار البخاري -قطر ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .
١٢٧- «الرد علىٰ من يقول القرآن مخلوق» ، تأليف الإمام أحمد بن سليمان النجاد (ت: ٣٤٨هـ) ، ت : رضا الله إدريس ، مكتبة الصحابة - الكويت .
١٢٨- «رسالة الإمام أبي داود لأهل مكة» ، تأليف الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث (ت : ٢٧٥هـ) ، ت : د . محمد محمدي النورستاني ، طبعت في ذيل «المدخل إلىٰ سنن أبي داود» ، مكتب الشؤون الفنية في وزارة الأوقاف -الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .
١٢٩- «الرضا عن الله بقضائه» ، تأليف الحافظ أبي بكر بن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ) ، ت : ضياء الحسن السلفي ، الدار السلفية -الهند ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
١٣٠- «روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام» ، تأليف حسين بن غنام ، مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي مصر ، ط ١ ، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م .
١٣١- «روضة المُحِبِّين ونُزْهَةُ المُشْتَاقين» ، تأليف الإمام ابن القيم (٧٥١هـ) ، ت : أحمد خليل جمعة ، دار اليمامة - دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
١٣٢- «رياض الصالحين» ، تأليف العلامة يحيىٰ بن شرف النووي (ت : ٦٧٦هـ) ، ت : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث- دمشق ، ط ٤ ، ١٤٠١هـ .
١٣٣- «زاد المسير في علم التفسير» ، تأليف الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط ، وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٧هـ.
١٣٤- «زاد المعاد في هدي خير العباد» ، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، ت : عبد القادر الأرناؤوط ، وشعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١٦ ، سنة ١٤٠٨هـ .
١٣٥- «الزهد» ، تأليف الإمام عبد الله بن المبارك (ت: ١٨١هـ) ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، تصوير دار الكتب العلمية -بيروت .
١٣٦- «الزهد» ، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) ، ت : الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي ، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ .

١٣٧- «الزهد» ، تأليف الإمام هناد بن السّري الكوفي (ت: ٢٤٣هـ) ، ت : د . عبد الرحمن الفريوائي ، دار الخلفاء -الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

١٣٨- «الزهد» ، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : د . تقي الدين الندوي ، دار القلم - الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .

١٣٩- «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» ، تأليف محمد بن عبد الله بن حميد النجدي المكي (ت: ١٢٩٥هـ) ، ت : د . عبد الرحمن العثيمين ، وبكر أبو زيد ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

١٤٠- «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ، تأليف المُحَدِّث محمد بن ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف الرياض ، والمكتب الإسلامي - بيروت .

١٤١- «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .

١٤٢- «السنن» ، تأليف الإمام الحافظ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ) ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، الدار السلفية - الهند ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

١٤٣- «السنن» ، تأليف الإمام الحافظ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ) -قسم التفسير - ، ت : د . سعد بن عبد الله الحميِّد ، دار الصميعي -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

١٤٤- «السنن» ، تأليف الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : عزت الدعاس، وعادل السيد ، دار ابن حزم - بيروت ، ١٤١٨هـ .

١٤٥- «السنن - «الجامع الكبير»- ، تأليف الحافظ محمد بن عيسى الترمذي(ت: ٢٧٩هـ) ، ت : د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط٢ ، ١٤١٨هـ .

١٤٦- «السنن» -المجتبى- ، تأليف الحافظ أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ، اعتناء : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر - بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .

١٤٧- «السنن» ، تأليف الحافظ محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة .

١٤٨- «السنن» ، تأليف الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ) ، ت : حسين سليم أسد ، دار المغني - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

١٤٩- «السنن» ، تأليف الحافظ الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) ، ت : شعيب الأرناؤوط وحسن شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .

١٥٠- «السنن الصغرى» ، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : د .عبد المعطي قلعجي ، جامعة الدراسات الإسلامية -باكستان ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

١٥١- «السنن الكبرىٰ»، تأليف الإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
١٥٢- «السنن الكبرىٰ»، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تصوير دار المعرفة عن الطبعة الأولىٰ بحيدر أباد.
١٥٣- «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها»، تأليف الحافظ أبي عمرو الداني عثمان بن سعيد الأندلسي (ت: ٤٤٤هـ)، ت: د. رضا الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
١٥٤- «السنة»، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ)، ت: الشيخ الدكتور باسم الجوابرة، دار الصميعي - الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.
١٥٥- «السنة»، تأليف الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٩٠هـ)، ت: د. محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر -الدمام، ط ٢، ١٤١٤هـ.
١٥٦- «السنة»، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤هـ)، ت: د. عبد الله بن محمد البصيري، دار العاصمة -الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٥٧- «السنة»، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت:٣١١هـ)، ت: د.عطية الزهراني، دار الراية - الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
١٥٨- «سير أعلام النبلاء»، تأليف الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
١٥٩- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»، تأليف الإمام هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، ت: د. أحمد بن سعد حمدان، دار طيبة -الرياض، ط ٣، ١٤١٥هـ.
١٦٠- «شرح السنة»، تأليف الإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
١٦١- «شرح العمدة»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: خالد بن علي المشيقح، دار العاصمة -الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٦٢- «شرح معاني الآثار»، تأليف العلامة أبي جعفر الطحاوي أحمد بن محمد (ت: ٣٢١هـ)، ت: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب -بيروت، ١٤١٤هـ مصورة عن الطبعة الأولىٰ.
١٦٣- «شرح مشكل الآثار»، تأليف العلامة أبي جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

١٦٤- «الشريعة»، تأليف الإمام الحافظ محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ)، ت: د.عبد الله الدميجي، دار الوطن - الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
١٦٥- «الصارم المسلول على شاتم الرسول»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: محمد بن عبد الله الحلواني، ومحمد كبير أحمد، دار رمادي للنشر، ط ١، ١٤١٧هـ.
١٦٦- «الصارم المنكي في الرد على السبكي»، تأليف الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ)، ت: عقيل المقطري، مؤسسة الريان -بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
١٦٧- «صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري»، تأليف الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني، دار الصديق -السعودية، ط، ١٤١٥هـ.
١٦٨- «صحيح ابن حبان»، تأليف الإمام محمد بن حِبَّان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ.
١٦٩- «صحيح ابن خزيمة»، تأليف الإمام الحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ.
١٧٠- «صحيح البخاري» - الجامع الصحيح المسند -، تأليف الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، اعتنى به: د. محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
١٧١- «صحيح الترغيب والترهيب للمنذري»، تأليف الشيخ العلامة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٧٢- «صحيح سنن أبي داود»، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٧٣- «صحيح سنن أبي داود وضعيفه» -الأم-، تأليف العلامة محمد ناصر الدين الألباني، غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط ١، ١٤٢٣هـ.
١٧٤- «صحيح سنن الترمذي»، تأليف العلامة ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٧٥- «صحيح سنن النسائي»، تأليف العلامة ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٧٦- «صحيح سنن ابن ماجه»، تأليف العلامة ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

١٧٧- «صحيح مسلم»، تأليف الإمام الحافظ مسلم بن حجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية - تركيا، ط ١، ١٣٧٤هـ.
طبعة أُخرىٰ: طبعة مصوَّرة عن نسخة دار الطباعة العامرة بإستانبول - تركيا (١٣٣٢هـ)، تصوير دار النوادر - دمشق، ط ١، ١٤٣١هـ.
١٧٨- «الصفات»، تأليف الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٠هـ)، ت: الشيخ عبد الله الغنيمان، مكتبة لينة، ط ٢، ١٤١٤هـ.
١٧٩- «الصلاة»، تأليف الإمام أبي نُعيم الفضل بن دُكَيْن (ت: ٢١٩هـ)، ت: صلاح بن عايض الشلاحي، ط ١، ١٤١٧هـ.
١٨٠- «الصمت وآداب اللسان»، تأليف الحافظ أبي بكر بن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)، ت: د. نجم عبد الرحمن خلف، دار الغرب الإسلامي -بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
١٨١- «الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة»، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، ت: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٨٢- «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»، تأليف العلامة محمد بشير السهسواني الهندي (ت: ١٣٢٦هـ)، ت: محمد رشيد رضا، ط ٣، ١٣٧٨هـ.
١٨٣- «الضعفاء»، تأليف الحافظ محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي - الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٨٤- «ضعيف الترغيب والترهيب»، تأليف العلامة الألباني رحمه الله، مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٨٥- «ضعيف الجامع الصغير»، تأليف الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي -بيروت، ١٤١٠هـ.
١٨٦- «ضعيف سنن أبي داود»، تأليف الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٨٧- «ضعيف سنن الترمذي»، تأليف الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٨٨- «ضعيف سنن النسائي»، تأليف الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٨٩- «ضعيف سنن ابن ماجه»، تأليف الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٩٠- «الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق»، تأليف العلامة سليمان بن سحمان (ت: ١٣٤٩هـ)، ت: الشيخ الدكتور عبد السلام بن برجس رحمه الله، إدارة البحوث العلمية والإفتاء - المملكة العربية السعودية، ١٤١٤هـ.
١٩١- «طبقات الصوفية»، تأليف أبي عبد الرحمن السلمي (ت: ٤١٢هـ)، ت: نور الدين شريبة، مكتبة الخانجي -القاهرة، ط ٣، ١٤٠٦هـ.

١٩٢- «الطبقات الكبرىٰ» ، تأليف الإمام محمد بن سعد (ت: ٢٣٠هـ) ، تقديم د . إحسان عباس ، دار صادر -بيروت ، تصوير عن الطبعة الأولىٰ ، ١٣٧٧هـ .

١٩٣- «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» ، تأليف الإمام أبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ) ، ت : عبد الغفور عبد الحق البلوشي ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ .

١٩٤- «الطُّيُوْرِيَّات» ، تأليف الحافظ الرحلة أبي طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد الأصبهاني (ت: ٥٧٦هـ) ، ت : مأمون الصاغرجي ، ومحمد أديب الجادر ، دار البشائر - دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

١٩٥- «ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم» ، تخريج الشيخ محمد نصار الدين الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .

١٩٦- «عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي» ، تأليف الفقيه أبي بكر محمد بن عبد الله «ابن العربي المالكي» (ت: ٥٤٣هـ) ، تصوير مكتبة ابن تيمية -القاهرة .

١٩٧- «العجاب في بيان الأسباب» ، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) ، ت : عبد الحكيم الأنيس ، دار ابن الجوزي ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١٩٨- «العرش» ، تأليف الإمام أبي بكر بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ) ، ت : د . محمد بن خليفة التميمي ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١٩٩- «العظمة» ، تأليف الحافظ أبي الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد (ت: ٣٦٩هـ) ، ت : د . رضا الله بن محمد المباركفوري ، دار العاصمة -الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

٢٠٠- «عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي» ، تأليف أ . د . صالح العبود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية .

٢٠١- «علماء نجد خلال ثمانية قرون» ، تأليف الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام ، دار العاصمة -الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ .

٢٠٢- «العلو» -إثبات صفة العلو- ، تأليف الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ) ، ت : الشيخ بدر البدر ، الدار السلفية -الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

٢٠٣- «العلو للعلي الغفار وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها» ، تأليف الحافظ شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : د . عبد الله بن صالح البراك ، دار الوطن - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

٢٠٤- «عمل اليوم والليلة» ، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد المعروف بابن السني (ت: ٣٦٤هـ) ، دار المعارف العثمانية -حيدر آباد ، ط ٢ ، ١٣٥٨هـ .

٢٠٥- «عناية العلماء بكتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب» ، تأليف عبد الإله بن عثمان الشايع ، دار طيبة -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
٢٠٦- «عنوان المجد في تاريخ نجد» ، تأليف عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي (١٢٩٠هـ) ، ت : عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ ، وزارة المعارف - المملكة العربية السعودية ، ١٣٩٤هـ .
٢٠٧- «عيون الرسائل والأجوبة على المسائل» ، تأليف العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت: ١٢٩٣هـ) ، ت : حسين محمد بوا ، مكتبة الرشد -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
٢٠٨- «غاية الأماني في الرد على النبهاني» ، تأليف الشيخ العلامة محمود شكري الألوسي (ت: ١٣٤٢هـ) ، ت : الداني بن منير زهوي ، مكتبة الرشد -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
٢٠٩- «غريب الحديث» ، تأليف الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت: ٢٨٥هـ) ، ت : د . سليمان بن إبراهيم العايد ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
٢١٠- «الغيث المنسجم في شرح لامية العجم» ، تأليف الأديب صلاح الدين الصفدي خليل بن أيبك (ت: ٧٦٤هـ) ، المطبعة الأزهرية -القاهرة ، ط ١ ، ١٣٠٥هـ .
٢١١- «الغيلانيات» -الفوائد- ، تأليف الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي (ت : ٣٥٤هـ)، ت : حلمي كامل أسعد ، دار ابن الجوزي الدمام ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
٢١٢- «فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ مفتي المملكة ورئيس القضاة والشؤون الإسلامية» ، جمع وترتيب وتحقيق الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم النجدي ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ .
٢١٣- «فتح الباري شرح صحيح البخاري» ، تأليف الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) ، وعليه تعليقات شيخنا الإمام عبد العزيز ابن باز ، دار الريان - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
٢١٤- «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» ، تأليف العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، ت : د . الوليد بن عبد الرحمن آل فريان ، دار الصميعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
٢١٥- «فتح الحميد في شرح التوحيد» ، تأليف الشيخ عثمان بن منصور التميمي (ت: ١٢٨٢هـ) ، ت : د . سعود العريفي ، و د. حسين السعيدي ، دار عالم الفوائد مكة ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ .
٢١٦- «فتح الله الحميد في شرح كتاب التوحيد» ، تأليف الشيخ حامد بن محمد بن محسن من علماء الشارقة ، ت : الشيخ بكر أبو زيد ، دار المؤيد -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
٢١٧- «فتح المنان تتمة منهاج التأسيس رد صلح الإخوان» ، تأليف العلامة السيد محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٢هـ) ، ت : العلامة محمد حامد الفقي ، مطبعة أنصار السنة -القاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٦هـ .

٢١٨- «الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : د . حمد بن عبد المحسن التويجري ، دار الصميعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
٢١٩- «فضائل القرآن» ، تأليف الإمام أبي عبيد القاسم بن سَلاَّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ) ، ت : مروان العطية ، ومحسن خرابة ، وفاء تقي الدين ، دار ابن كثير دمشق ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
٢٢٠- «فضل الصلاة علىٰ النبيﷺ» ، تأليف الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي (ت: ٢٨٢هـ) ، ت : العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ٣ ، ١٣٩٧هـ .
٢٢١- «فضل الصلاة علىٰ النبيﷺ» ، تأليف الإمام أبي بكر بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ) ، ت : الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ، دار المأمون للتراث -دمشق ، ١ ، ١٤١٥هـ .
٢٢٢- «الفقيه والمتفقه» ، تأليف الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ، ت : عادل بن يوسف العزازي ، دار ابن الجوزي ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
٢٢٣- «الفوائد» ، تأليف أبي محمد جعفر بن محمد بن نصير البغدادي الخلدي (ت: ٣٤٨هـ)، ت : نبيل سعد الدين جرَّار ، طبع ضمن «مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثة» ، دار البشائر بيروت ، ط ١ ، ١٤٣١ هـ .
٢٢٤- «الفوائد العلمية من الدروس البازية» ، دروس علمية شرحها سماحة الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ) ، اعتنىٰ بها عبد السلام بن عبد الله السليمان ، الرسالة العالمية - دمشق ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ .
٢٢٥- «القدر وما ورد في ذلك من الآثار» ، تأليف الإمام عبد الله بن وهب المصري (ت: ١٩٧هـ)، ت: عمر بن سليمان الحفيان ، دار العطاء -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
٢٢٦- «القدر» ، تأليف الإمام أبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت: ٣٠١هـ) ، ت : عبد الله بن حمد المنصور ، أضواء السلف -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٢٢٧- «قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين» -وهو شرح لكتاب التوحيد-، تأليف العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، ت : د . دغش بن شبيب العجمي ، دار الخزانة الكويت ، ط ١ ، ١٤٤٠هـ .
٢٢٨- «قصيدة البردة» ، نظم محمد بن سعيد البوصيري (ت: ٦٩٦هـ) ، ضمن «تحفة المسلمين ومجموع القصائد العربية في مدائح النبي الأمين ودين الإسلام المتين» ، ط ١ ، بومبي ١٨٩٣م .
* **أخرىٰ** : نسخة خطية في جامعة الملك سعود بالرياض ، في (٢١) ورقة ، برقم (٧٥٩٠) .
٢٢٩- «القضاء والقدر» ، تأليف أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : محمد آل عامر مكتبة العبيكان -الرياض، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

٢٣٠- «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» ، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) ، ت : بشير عيون ، مكتبة المؤيد - الطائف ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
٢٣١- «القول السديد شرح كتاب التوحيد» ، تأليف الشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي (ت: ١٣٧٦هـ) ، الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية ، ط ٩ ، ١٤١١هـ .
٢٣٢- «القول المفيد على كتاب التوحيد» ، تأليف العلامة الفقيه محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) ، ت : أ. د . سليمان أبا الخيل ، ود. خالد المشيقح ، دار ابن الجوزي ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٢٣٣- «القول في علم النجوم» ، تأليف الحافظ أبي بكر علي بن أحمد المعروف بالخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣هـ) ، ت : د . يوسف بن محمد السعيد ، دا أطلس - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
٢٣٤- «الكامل في ضعفاء الرجال» ، تأليف الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، ت: د . سهيل زكار ، ويحيىٰ غزاوي ، دار الفكر - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩هـ .
٢٣٥- «الكبائر» ، تأليف الحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : سمير بن أمين الزهيري ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
٢٣٦- «كشف الأستار عن زوائد البزار» ، تأليف الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ) ، ت : الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ .
٢٣٧- «الكفاف -كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية-» ، تأليف يوسف الصيداوي ، دار الفكر المعاصر -دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٩م .
٢٣٨- «الكفاية في علم الرواية» ، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣هـ) ، المكتبة العلمية بالمدينة النبوية .
٢٣٩- «الكنىٰ والأسماء» ، تأليف العلامة أبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت: ٣١٠هـ) ، ت : نظر الفريابي ، دار ابن حزم-بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
٢٤٠- «مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب» (ت: ١٢٠٦هـ) ، جمع وتحقيق مجموعة من الباحثين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض .
٢٤١- «المجالسة وجواهر العلم» ، تأليف أبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت: ٣٣٣هـ) ، ت : مشهور حسن سلمان ، دار ابن حزم -بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
٢٤٢- «مجلة البحوث الإسلامية» -مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء- الرياض .

٢٤٣- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» ، تأليف الحافظ نور الدين الهيثمي ، تصوير دار الكتاب العربي بيروت .

٢٤٤- «مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية» (ت: ٧٢٨هـ) ، جمع : الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم النجدي ، الدار السلفية - مصر .

٢٤٥- «مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة» ، تأليف الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ) ، جمع وإشراف د. محمد الشويعر ، إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، ط ٢، ١٤١٦هـ .

٢٤٦- «مجموع فيه مصنفات أبي جعفر البختري» - محمد بن عمرو بن البختري البغدادي (ت: ٣٣٩هـ) - ، ت : نبيل سعد الدين جرار ، دار البشائر بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

٢٤٧- «مجموع مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ) » ، إشراف أبناء الشيخ محمد ومساعد ، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر ودار الميمان بالرياض ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ.

٢٤٨- «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» ، جمع الشيخ محمد رشيد رضا ، عناية الشيخ د . عبد السلام البرجس ، دار العاصمة - الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٢هـ .

٢٤٩- «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» ، تأليف القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : د . محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ .

٢٥٠- «المحلىٰ» ، تأليف العلامة علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ) ، ت : الشيخ المحدِّث أحمد شاكر ، مكتبة التراث -القاهرة .

٢٥١- «محمد بن عبد الوهاب مُصلح مظلوم ومفترىٰ عليه» ، تأليف الأستاذ مسعود الندوي ، ترجمة وتعليق ومراجعة عبد العليم عبد العظيم البستوي ، و د .محمد تقي الدين الهلالي ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية ، ١٤٢٠هـ .

٢٥٢- «المختارة» -المستخرج من الأحاديث المختارة- ، تأليف العلامة ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) ، ت : أ . د . عبد الملك بن دهيش ، مكتبة الأسدي مكة المكرمة ، ط ٥ ، ١٤٢٩هـ .

٢٥٣- «مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة لابن القيم» (ت: ٧٥١هـ) ، اختصره محمد ابن الموصلي (ت: ٧٧٤هـ) ، ت : د . الحسن العلوي ، أضواء السلف - الرياض، ط ١ ، ١٤٢٥.

* **أخرىٰ** : ت: الشيخ محمد الفقي ، والشيخ محمد عبدالرزاق حمزة ، مكتبة الرياض الحديثة ، ط١ ، ١٣٤٩هـ .

٢٥٤- «مختصر العلو للعلي الغفار للحافظ الذهبي» ، تأليف وتحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ .
٢٥٥- «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» ، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) ، ت : الشيخ العلامة محمد حامد الفقي ، تصوير دار الكتاب العربي -بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٢هـ .
٢٥٦- «المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ» ، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : أ.د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، أضواء السلف الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ.
٢٥٧- «مراتب الإجماع» ، تأليف الفقيه أبي محمد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ) ، ويليه «نقد مراتب الإجماع» لابن تيمية ، دار الآفاق الجديد ، ط ٣ ، ١٤٠٢هـ .
٢٥٨- «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» ، رواية ابنه عبد الله (ت: ٢٩٠هـ) ، ت : الشيخ زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ .
٢٥٩- «مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية» ، رواية إسحاق بن منصور المروزي (ت: ٢٥١هـ) ، ت: مجموعة من الباحثين ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ .
٢٦٠- «مسائل حرب الكرماني» -مسائله للإمامين أحمد وابن راهوية- ، تأليف حرب الكرماني (ت: ٢٨٠هـ) ، ت : محمد السريع ، مؤسسة الريان ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ .
٢٦١- «مساوئ الأخلاق ومذمومها» ، تأليف العلامة لأبي بكر الخرائطي محمد بن جعفر (ت: ٣٢٧هـ) ، ت : مصطفىٰ شلبي ، مكتبة السوادي -جدة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
٢٦٢- «المستدرك علىٰ الصحيحين» ، تأليف الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) ، دائرة المعارف العثمانية .
٢٦٣- «المسند» ، تأليف الإمام عبد الله بن المبارك (ت: ١٨١هـ) ، ت : صبحي البدري السامرائي ، مكتبة المعارف الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
٢٦٤- «المسند» ، تأليف الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) ، ترتيب محمد عابد السندي ، ت : السيد يوسف علي الحسيني ، والسيد عزت العطار الحسيني ، دار الكتب العلمية -بيروت ، ط ١ ، ١٣٧٠هـ .
٢٦٥- «المسند» ، تأليف الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: ٢١٩هـ) ، ت : حسين سليم أسد الداراني ، دار السقا -دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
٢٦٦- «المسند» ، تأليف الحافظ علي بن الجعد الجوهري (ت: ٢٣٠هـ) ، ت : عبد [الهادي] بن عبد القادر ، مكتبة الفلاح – الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
٢٦٧- «المسند» ، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) ، ت : مجموعة من الباحثين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ .
* [طبعة أُخرىٰ] : ت : العلامة أحمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ .

٢٦٨- «المسند» ، تأليف الإمام إسحاق بن راهويه المروزي (ت: ٢٣٨هـ) ، ت : د . عبد الغفور عبد الحق البلوشي ، مكتبة الإيمان -المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
٢٦٩- «المسند» ، تأليف الحافظ أبي داود الطيالسي سليمان بن داود الجارود (ت:٢٠٤هـ) ، ت : د . محمد بن عبد المحسن التركي ، دار هجر - مصر ، ط١ ، ١٤١٩هـ .
٢٧٠- «المسند» ، تأليف الحافظ عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ) ، ت : عادل عزازي ، وأحمد فريد ، دار الوطن - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٢٧١- «المسند» ، تأليف الحافظ أبي يعلىٰ أحمد بن علي التميمي (ت : ٣٠٧هـ) ، ت : حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
٢٧٢- «المسند» -البحر الزخار-، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار (ت : ٢٩٢هـ) ، ت : الشيخ د . محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ .
٢٧٣- «المسند» ، تأليف الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائيني (ت: ٣١٦هـ) ، ت : أيمن عارف الدمشقي ، دار المعرفة بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
٢٧٤- «المسند» ، تأليف العلامة أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت : ٣٣٥هـ) ، ت : د . محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
٢٧٥- «المسند» ، تأليف الحافظ أبي بكر محمد بن هارون الروياني (ت : ٣٠٧هـ) ، ت : أيمن علي أبو يماني ، مؤسسة قرطبة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٢٧٦- «مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه» ، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد المروزي (ت : ٢٩٢هـ) ، ت : شعيب الأرناؤوط ، ط ٣ ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩هـ .
٢٧٧- «مسند الشهاب» ، تأليف القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت: ٤٥٤هـ) ، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ .
٢٧٨- «مسند الشاميين» ، تأليف الإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .
٢٧٩- «مشيخة ابن طهمان» ، تأليف إبراهيم بن طهمان (ت: ١٦٣هـ) ، ت : د . محمد طاهر مالك ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.
٢٨٠- «مشيخة بقية المسندين فخر الدين ابن البخاري (ت: ٦٩٠هـ) » ، تخريج الحافظ جمال الدين ابن الظاهري (ت: ٦٩٦هـ) ، إعداد : الشيخ محمد بن ناصر العجمي ، الصندوق الوقفي للثقافة والفكر -الكويت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

٢٨١- «مشيخة المحدثين البغدادية» ، تأليف الإمام الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السِّلفي الأصبهاني (ت: ٥٧٦هـ) ، ت : أحمد فريد أحمد ، دار الرسالة - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ .
٢٨٢- «مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي» ، تأليف العلامة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ) ، ت : محمد بن عبد الله السرِّيع ، دار العاصمة الرياض ، ط ١ ، ١٤٣١هـ .
٢٨٣- «مِصْبَاحُ الظَّلَام في الرد على من كَذَب على الشيخ الإمام» ، تأليف العلامة عبد اللطيف ابن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت:١٢٩٣هـ) ، ت: د. عبد العزيز آل حمد ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .
٢٨٤- «مصباح الزجاجة في زوائد بن ماجه» ، تأليف العلامة أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت : ٨٤٠هـ) ، ت : موسىٰ محمد ، و د. عزت علي ، دار الكتب الحديثة القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
٢٨٥- «المُصنَّف» ، تأليف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ) ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
٢٨٦- «المُصَنَّف» ، تأليف الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ) ، ت : محمد عوامة ، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ .
٢٨٧- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» ، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) ، ت : غنيم بن عباس ، وياسر بن إبراهيم ، دار الوطن الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٢٨٨- «المطر والرعد والبرق والريح» ، تأليف الحافظ أبي بكر بن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ) ، ت : طارق محمد العمودي ، دار ابن الجوزي ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٢٨٩- «المعجم» ، تأليف الإمام محمد بن إبراهيم الأصبهاني «ابن المقرئ» (ت: ٣٨١هـ) ، ت : عادل بن سعد ، مكتبة الرشد -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
٢٩٠- «المعجم» ، تأليف الإمام أبي سعيد أحمد بن محمد ابن الأعرابي (ت: ٣٤٠هـ) ، ت : عبد المحسن الحسيني ، دار ابن الجوزي ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٢٩١- «المعجم الأوسط» ، تأليف الإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت : طارق عوض الله ، وعبد المحسن الحسيني ، دار الحرمين -القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
٢٩٢- «معجم الصحابة» ، تأليف العلامة أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت: ٣١٧هـ)، ت : محمد الأمين بن محمد الجكني ، مكتبة دار البيان -الكويت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

٢٩٣- «معجم الصحابة» ، تأليف العلامة أبي الحسين عبد الباقي بن قانع (ت: ٣٥١هـ) ، ت : صلاح المصراتي ، مكتبة الغرباء الأثرية -المدينة النبوية ، ط ١ ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٢٩٤- «المعجم الصغير» ، تأليف الإمام الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : محمد شكور الحاج أمرير ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ودار عمار الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
٢٩٥- «المعجم في أسامي الشيوخ» ، تأليف الحافظ أبي بكر الإسماعيلي أحمد بن إبراهيم (ت: ٣٧١هـ) ، ت : د . زياد محمد منصور ، مكتبة العلوم والحكم المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
٢٩٦- «المعجم الكبير» ، تأليف الحافظ أبي قاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ، دار إحياء التراث العربي -بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ .
٢٩٧- «المعجم الكبير» - المجلد (١٣) ، و(١٤) - ، تأليف الحافظ الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت: فريق من الباحثين -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .
٢٩٨- «معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة من يوم ظهور الطباعة إلىٰ نهاية السنة الهجرية (١٣٣٩هـ - ١٩١٩م) » ، تأليف يوسف أليان سركيس ، مطبعة سركيس مصر ، ط ١، ١٣٤٦هـ .
٢٩٩- «المعرفة والتاريخ» ، تأليف العلامة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ) ، ت : د . أكرم ضياء العمري ، مكتبة الدار -المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
٣٠٠- «معرفة السنن والآثار» ، تأليف الحافظ أبي بكر بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، دار الوعي حلب-وداء الوفاء-القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
٣٠١- «معرفة الصحابة» ، تأليف أبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله (ت: ٤٣٠هـ) ، ت : عادل بن يوسف العزازي ، دار الوطن -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
٣٠٢- «معرفة علوم الحديث» ، تأليف الإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) ، ت : السيد معظم حسين ، دائرة المعارف العثمانية ، المكتبة العلمية بالمدينة النبوية ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ .
٣٠٣- «المعلم بفوائد مسلم» ، تأليف أبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت: ٥٣٦هـ) ، ت : محمد الشاذلي النفير ، دار الغرب -بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٢م .
٣٠٤- «المعين علىٰ تفهم الأربعين» ، تأليف الحافظ أبي حفص عمر بن علي الشافعي المعروف بابن الملقن (ت: ٨٠٤ هـ) ، ت : دغش بن شبيب العجمي ، مكتبة أهل الأثر - الكويت ، ط ١ ، ١٤٣٣هـ .

٣٠٥- «مفتاح دار السعادة» ، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) ، ت : علي بن حسن الحلبي ، دار ابن عفان -السعودية ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٣٠٦- «المنتخب» ، تأليف الحافظ عبد بن حميد (ت: ٢٤٩هـ) ، ت : مصطفىٰ العدوي ، دار الأرقم - الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
٣٠٧- «المنتقىٰ في السنن» ، تأليف عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: ٣٠٧هـ) ، دار الكتاب العربي -بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ .
٣٠٨- «منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس» ، تأليف الشيخ الإمام عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، ت : الشيخ محمد حامد الفقي ، مطبعة أنصار السنة ، ط ١ ، ١٣٦٦هـ .
٣٠٩- «الموطأ» ، تأليف الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ) -رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (ت: ٢٤٤هـ) - ، ت : د . بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي -بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .
٣١٠- «الموطأ» ، تأليف الإمام مالك ، رواية أبي مصعب الزهري (ت: ٢٤٢هـ) ، ت : د . بشار عواد ومحمود محمد خليل ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .
٣١١- «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» ، تأليف الحافظ أبي بكر علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ، ت : الشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي ، دار الفكر الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .
٣١٢- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : علي البجاوي ، تصوير دار الفكر بيروت .
٣١٣- «النكت الظراف علىٰ الأطراف» ، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) ، ت : عبد الصمد شرف الدين ، مطبوع مع «تحفة الأشراف» للمزي ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
٣١٤- «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» ، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) ، ت : العلامة أ . د . ربيع بن هادي المدخلي ، دار الراية -الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ .
٣١٥- «النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد» ، تأليف جاسم الفهيد الدوسري ، دار الخلفاء الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
٣١٦- «نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ» ، تأليف الحكيم الترمذي محمد بن علي المؤذن (ت: ٢٨٥هـ) ، ت : توفيق محمود تكلة ، دار النوادر -سوريا ، ط ١ ، ١٤٣١هـ .

٣١٧- «الهداية إلىٰ بلوغ النهاية» ، تأليف أبي محمد مكي بن طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، ت: مجموعة محققين ، جامعة الشارقة كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .

٣١٨- «الوابل الصيِّبُ ورافع الكلم الطيِّب» ، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) ، ت : عبد الرحمن بن حسن بن قائد ، دار عالم الفوائد -مكة ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ.

٣١٩- «الوافي بالوفيات» ، تأليف المؤرخ صلاح الدين الصفدي خليل بن أيبك (ت: ٧٦٤هـ) ، ت : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفىٰ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

٣٢٠- «اليقين» ، تأليف الحافظ أبي بكر بن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ) ، ت : مصطفىٰ عطا ، مؤسسة الكتب الثقافية -بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

فهرس الموضوعات